الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

العدد 008 \ مارس 2021

السعر: 100 أوقية

رغم الجائحة

استثمارات عمومية تفوق 340 مليار أوقية

القطاعان
العام والخاص
شراكة
تخدم الوطن
والمواطن

القطاعات الإنتاجية..

رافعة اقتصاد صاعد وصامد

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة
الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة
الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
أحمدو ولد محمدن ولد بارك الله (أحمد عبد الرحمن)

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس قسم الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

التصوير:
الكوري بانجوغو

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467
نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:
45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami@yahoo.fr

في هذا العدد

وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في مقابلة مع مجلة الشعب:

ترقية القطاعات الإنتاجية خيار استراتيجي لفخامة رئيس الجمهورية

06

الإصلاحات الاقتصادية والمالية

ترشيد الموارد وتعزيز الحكامة وتشجيع للاستثمار 9

المؤشرات الاقتصادية الكبرى.. 12

الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 15

الخطة الوطنية متعددة القطاعات أولوياتي كوفيد 19 18

الاستثمارات العمومية في سنة 2020 22

صدر حتى الآن من المجلة:

العدد 01

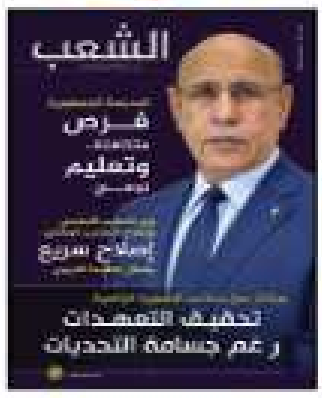

العدد 02

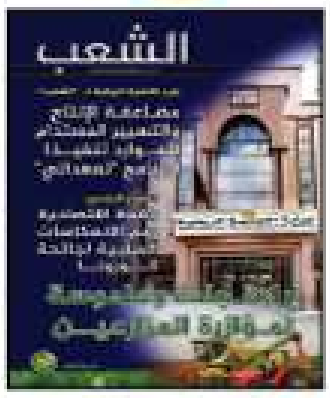

العدد 03

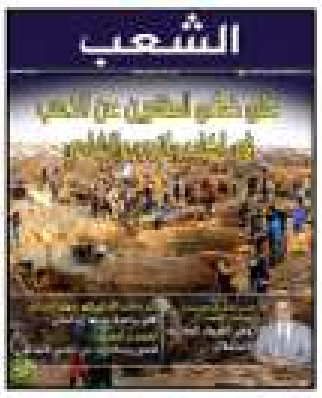

العدد 04

العدد 05

العدد 06

العدد 07

العدد 08

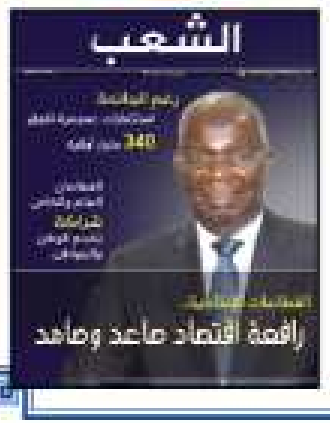

الافتتاحية

النهوض بالاقتصاديات رفعا للتحديات

خلال الحقبة الأخيرة كانت من بين الإصلاحات التي تم الشروع فيها أو متابعتها، على نحو أكثر تنظيما وحسما، الحكامة في القطاع العام.

بدا ذلك جليا من خلال إدارة أكثر شفافية للمؤسسات ورقابة أكثر صرامة على الموارد العمومية وتنظيما أكبر للقطاعات الإستراتيجية، إضافة إلى تعزيز الأساس القانوني والتنظيمي والإجرائي الذي يحكم نشاط الفاعلين الاقتصاديين.

إن السياسات النقدية والميزانوية، والرقابة المالية الكلية، والتحكم في التوازنات الاقتصادية الكبرى، والإدارة الفعالة لما بعد الجائحة، كلها عوامل جعلت من الممكن الحفاظ على مسار الحكامة في خدمة النهوض الاقتصادي ودعم ركائزه الأساسية، المتمثلة في القطاعات الإنتاجية.

فمن خلال استعادة ثقة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين وإنشاء آليات حكامة قوية وموثوق بها، والحد من العوائق الهيكلية، وتحسين مناخ الأعمال.. تم تفعيل هذه الإجراءات، في وقت تحسنت المؤشرات المتعلقة بالأمن والاستقرار السياسي وجودة النصوص التنظيمية، وتعززت دولة القانون ومكافحة الفساد، وترسخت قيم العمل وأخلاقياته.

ومع زيادة مستوى العرض في عالم الأعمال، فإن القطاعات الإنتاجية تشكل عامل جذب مطرد لما يوفره مناخ الأعمال في بلادنا من فرص، بعد أن تم تشكيل مجلس أعلى للاستثمار برئاسة فخامة رئيس الجمهورية وإنشاء وكالة لترقية الاستثمار، وتمت المصادقة على خارطة طريق «ممارسة الأعمال»، إضافة إلى مراجعة مختلف المدونات بما فيها مدونة الإجراءات المدنية والإدارية والتجارية ومدونة التجارة.

وإلى جانب هذا أقيمت أقطاب اقتصادية واعدة وقدمت تسهيلات كثيرة لممارسة الأعمال التجارية مع توفير الضمانات وحماية المستثمر، في فضاء يتم فيه تكثيف الخدمات وتوفير البنى التحتية اللازمة.

لقد مكنت السياسات العامة لتشجيع الاستثمار، القطاعات الإنتاجية، من أن تكون اليوم رافعات حقيقية للنمو الاقتصادي المستدام والشامل، توفر المزيد من فرص العمل وتعزز نقل التقنيات والخبرات الجديدة، فضلا عن القدرة على استيعاب الصدمات الناتجة عن التحديات الناجمة عن الجائحة، ودعم البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة وغير ذلك.

لكن الدرس الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من الأزمة الصحية وتداعياتها المتسلسلة سيبقى بلا شك، ما أكد عليه رئيس الجمهورية، من أن على الموريتانيين الاعتماد قبل كل شيء على أنفسهم.

بيد أن هذا الدرس لا يعني بطبيعة الحال الانكماش على الذات وإنما استثمار الواقع الجديد لتحديد مسارات آمنة داخلية وخارجية. ولهذا السبب استمرت بلادنا في الاستفادة وتطوير منظومتها الخارجية ضمن شبكة علاقات ثرية وشراكات قوية استطاعت تشكيلها وتقويتها.

وبفضل الثقة التي تحظى بها لدى الشركاء أبرمت موريتانيا، على الرغم من الأزمة الناتجة عن الوباء، وفي عام 2020 وحده، عشرات اتفاقيات التمويل بمبلغ يزيد عن 340 مليار أوقية. ويزداد هذا الأداء أهمية لأنه يأتي في سياق ندرة الموارد المالية وتزايد الأنانية الاقتصادية في فترة يطبعها الركود الاقتصادي العالمي.

وإلى جانب تكثيف وتناسق الإصلاحات، وتبني استراتيجيات وبرامج تنموية وطنية وتوجه اقتصادي يتسم بالمرونة والفعالية، لم تهمل بلادنا الإطار الإقليمي بل ركزت عليه وطورته من خلال مطالبتها الدائمة والملحة بإلغاء ديون دول الخمس بالساحل.

وبفضل العمل الدؤوب الذي قام به رئيس الجمهورية، تم تأجيل موعد دفع المستحقات المترتبة على هذا الدين، وتسريع برامج التنمية لمجموعة دول الخمس بالساحل ، كما تم الحصول على التزام الشركاء بتعبئة موارد مالية كبيرة لفائدة المجموعة.

لقد كانت عام 2020 عام التجارب والتحديات، لكنه ولله الحمد، كان كذلك عام العمل الدؤوب المكلل بالنجاح.

الشعب

قطاع الشؤون الاقتصادية و القطاعات الإنتاجية في برنامجي تعهداتي وأولوياتي الموسع

محمد فال باباه

أكد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في أكثر من مناسبة ان برنامج تعهداتي يقوم على مشروع دولة تعتبر فيها العدالة والمساواة والإخاء والمواطنة والنمو الاقتصادي مرتكزات وقيما تأسيسية لا مجرد مفاهيم نظرية. دولة يكون فيها التعليم، والصحة، والنفاذ إلى الخدمات الأساسية، والابتكار، والاستثمار في المعرفة، أدوات لتغيير مصير الأفراد والجماعات..

وتشكل عناصر التوجه الاستراتيجي لهذا البرنامج اهم الأسس التي ترشد تفكير وأعمال الحكومة في ميدان خيارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويعتبر هذا البرنامج بحق أن الاستقلال الحقيقي لبلادنا يكمن في مدى قدرتنا على حسن تسيير ثرواتنا والاستفادة القصوى من مقدراتنا، وتنمية مواردنا وتنويعها، وعلى تلبية الحاجات الأساسية لمواطنينا وبلوغ أعلى درجات الاكتفاء الذاتي، والتوازن والأمن، باعتبار أن ذلك هو الضمانة الوحيدة الحقيقية لاستقلالية بلادنا وسيادتها.

ولما كان برنامج الإصلاحات المنشودة لا يمكن أن يؤتي أكله ما لم يرتكز على سياسة اقتصادية قادرة على تنشيط القطاعات الإنتاجية كالصناعة، والكهرباء، والاستصلاحات الزراعية، والبناء والأشغال العامة، والسياحة، والخدمات وعلى تنمية التقنيات الجديدة وترقيتها، بات من الوارد إبراز ما يتعلق بقطاع الشؤون الاقتصادية و القطاعات الإنتاجية في هذا البرنامج باعتبارها شعب ومجالات تتوفر فيها بلادنا على مقدرات كبيرة وأسواق واعدة.

فقد حدد هذا القطاع الأولويات في إطار مقاربة عقلانية تنصب على ترقية قطاع الاقتصاد وتنمية قطاعات الانتاج في مختلف أنحاء البلاد، ومكافحة الفقر والتهميش، وإشراك مختلف فئات المجتمع بصورة أكبر دائما في النشاطات التنموية، والرفع من مستوى الموارد البشرية وأخيرا، وبصورة خاصة، ترقية المؤشرات الاقتصادية وتعزيز دورها في عملية الإنتاج.

ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج الطموح وضمان نجاعته تعبئة جميع الطاقات، فضلا عن التناغم الأقصى بين التوجهات الوطنية الكبرى والبرامج المحلية والقطاعية والتضافر الأكثر ملاءمة بين جميع الفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

ومما لاشك فيه أن تنمية بلادنا لا يمكن أن تقتصر على المجال الاقتصادي وحده، بل إنها تشكل كلا تتداخل فيه جميع مناحي الحياة العادية الأخرى التي بدونها يحكم على أي عمل تنموي بعدم النجاعة وبالفشل. وهكذا، فإن انبعاث اقتصاد تنافسي يشكل تحديا يتطلب رفعه مساهمة وتعبئة الأمة برمتها.

إن النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللائق وإعادة توزيع المداخيل كلها أمور من صميم مسؤولية الدولة ، بل من الأولى القول إنها ثمرة لجهود المقاولات وإنتاجيتها ومردوديتها.

وعليه، فقد وجه قطاع الاقتصاد الشركاء بحزم صوب مقاربة فعالة تستهدف عصرنة المقاولة وفعاليتها، من خلال تثمين الموارد الوطنية، الطبيعية منها والبشرية، ودمج التقنيات الجديدة بغية التوصل، في نهاية المطاف، إلى الجمع بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ويعمل قطاع الشؤون الاقتصادية جاهدا على جعل الاقتصاد يعكس الأولويات التي حددها رئيس الجمهورية في تعهداته، والتي تندرج تحت أربعة محاور كبرى، هي:

1. دولة قوية وعصرية، في خدمة المواطن؛
2. مجتمع معتز بتنوعه ومتصالح مع ذاته ؛
3. اقتصاد مرن، صامد وصاعد؛
4. تثمين رأس المال البشري لتحقيق التنمية المنسجمة

وتنفذ الوزارة المعنية هذا البرنامج وفقا لمنهجية صارمة يقوم عليها عمل الحكومة، تكرس مبادئ الحكامة الرشيدة، وتقوم على الركائز التالية:

- الشفافية التامة والتقيد بالقوانين والنظم الضابطة للشأن العام؛
- تقوية روح الفريق والتضامن الحكومي؛
- الاستباقية والشمول في معالجة الملفات؛
- تفويض المسؤوليات وتكريس المساءلة؛
- التنسيق المحكم والتنظيم الجيد لأساليب العمل.

وللتأكد من أن النشاطات المبرمجة في جميع المجالات تنفذ بالسرعة المطلوبة، تمت المبادرة بوضع آلية لقيادة الجودة مكلفة بالمتابعة اللصيقة للنشاطات المبرمجة والتقييم الأمين للأداء بناء على مؤشرات دقيقة ترصد انعكاساتها الإيجابية على حياة المواطنين.

غير أنه من البديهي أن السياق الراهن الذي يتميز بجائحة كوفيد 19، وإعداد خطة الانتعاش ما بعد الأزمة الصحية يتطلب معالجة سريعة، تقوم على توطيد الوحدة الوطنية وتقوية اللحمة الاجتماعية وإقامة الإنصاف والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص عمل لائق للشباب ومحاربة الرشوة.

ورغم انعكاس الأزمة، ظل تركيز قطاع الشؤون الاقتصادية و القطاعات الإنتاجية تنفيذا لبرنامج تعهداتي، منصبا على توجيه سياسة الاقتصاد الكلي بما يتيح،

من بين أمور أخرى، احتواء انخفاض النمو في حدود – 3.2 % من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2020 مع إعداد متطلبات استعادة النمو في السنة الحالية حيث يتوقع أن تبلغ نسبة النمو 2 % ثم 4,2 % في السنة المقبلة؛ الأمر الذي يدل على قدرة أكبر على مواجهة الصدمات الخارجية.

وعلى صعيد آخر، وضع القطاع منظومة متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، ويجري إعداد خطة عملها برسم 2021-2025.

وتأخذ هذه المنظومة في الاعتبار التطورات المستجدة في المجال الاقتصادي، وخاصة التزامات رئيس الجمهورية والتوجهات الاقتصادية الجديدة، إضافة إلى برنامج الأولويات الموسع.

وفي الوقت نفسه، أعد القطاع المعني بالاستراتيجيات الرئيسية لتنمية البلاد وتمت المصادقة عليها وتتم مراجعتها بشكل دوري.

وينطبق ذلك على كل من التقرير الوطني للتنمية البشرية والسياسة الوطنية للسكان والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة.

هذا، وقد تعززت الرقابة على الصفقات العمومية وتمت مراجعة منظومتنا الوطنية لإبرام الصفقات طبقا لتوصيات لجنة التحقيق البرلمانية.

وفي مجال تعبئة الموارد، مكنت اتفاقيات التعاون في السنة المنصرمة من تعبئة 27,5 مليار أوقية لتمويل مشاريع تنموية في العديد من القطاعات الحيوية، في حين أن اتفاقيات أخرى بمبلغ إجمالي قدره 7,8 مليار أوقية هي إما قيد التوقيع أو التفاوض تمهيدا لإبرامها.

ومن أجل دفع ترقية الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال، أنشأت الحكومة المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة فخامة رئيس الجمهورية ووكالة ترقية الاستثمار، وصادقت على خارطة طريق «ممارسة الأعمال». ومكنت رقمنة إجراءات الشباك الموحد من تسجيل إنشاء حوالي 3.700 مقاولة جديدة.

كما تمت مراجعة القانون المتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال البنى التحتية.

ويعكف القطاع في هذا الاطار على مراجعة القانون المتعلق بمنطقة نواذيبو الحرة لتكييفه بصورة أفضل مع الأهداف المرسومة ومن أجل مزيد من النجاعة.

من جهة أخرى، تمت مراجعة اتفاقية الشراكة المتعلقة ببناء رصيف حاويات بميناء نواكشوط المستقل حيث ربحت الدولة من هذه المراجعة وعلى امتداد فترة تنفيذ الاتفاقية المعنية 8,33 مليارات أوقية من

الإيرادات الضريبية لصالح الدولة و6.6 مليارات أوقية مقتصدة لصالح الفاعلين الوطنيين.

هذا فضلا عن فوائد أخرى منها تقليص نطاق التنازل، والتناسق مع التشريعات الوطنية خاصة في ميدان العمل.

وقد تميز تسيير المالية العامة بإعداد الأدوات المالية التي تتيح مكافحة أفضل لفيروس كورونا، حيث تم إنشاء صندوق خاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا رصد له مبلغ5.92 مليار أوقية لتمويل خطة المعونة الاجتماعية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في خطابه إلى الأمة بتاريخ 25 مارس 2020.

وتشرف على إنفاق موارد هذا الصندوق الذي تم بنسبة 44 % لجنة تضم في عضويتها جميع قوى الأمة الحية ويخضع لتدقيق منتظم من قبل هيئات الرقابة الوطنية.

ويدخل في هذا الاطار برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية الرامي إلى توفير الظروف المواتية لإقلاع اقتصادي مستديم وشامل ومبتكر.

ويمتد تنفيذ هذا البرنامج على 30 شهراً (2020 – 2022) بغلاف مالي يبلغ 24.2 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل 8.5 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

ويعزز هذا الإقلاع بإصلاحات عميقة»، من أجل تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها «إرساء دعائم نمو اقتصادي متسارع ومستديم وشامل؛ خلق فرص عمل دائمة وتنويع المداخيل؛ تحسين نسبة تغطية الحاجات الغذائية للدولة بصفة ملحوظة وفي كافة المجالات «ضمان الولوج لخدمات أساسية نوعية؛ ودعم تضامن الأمة مع المجموعات الأكثر هشاشة».

ويعمل هذا البرنامج على الحد من الفقر والفقر المدقع، وتحسين البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وتصنيف القطاع غير المصنف».

كما يتيح هذا البرنامج من جهة أخرى تحسين نسبة تغطية الحاجات الغذائية للبلد، وإنشاء مساحات مريحة خاصة المراكز الحضرية الكبيرة، بالإضافة إلى اعتماد إطار ملائم لتنمية القطاع الخاص.

وقد كثفت الدولة جهودها في إطار هذا البرنامج على تخفيف الانعكاس السلبي لجائحة كوفيد19- على المواطنين، من جهة، وعلى إنعاش الاقتصاد، من جهة أخرى.

وقد تم في هذا الاطار، وفور ظهور جائحة كوفيد 19، تفعيل برنامج مواجهة وطني متعدد القطاعات بغية تخفيف آثار الأزمة على الأسر والفاعلين الاقتصاديين الأكثر تضررا.

ويدخل هذا البرنامج الطموح في إطار مقاربة مدعمة للانتعاش الاقتصادي تتوخى تشجيع نمو قوي، مستدام وشامل، فضلا عن تسريع وتيرة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء ومواكبة نهضة القطاع الخاص.

وتم وضع استراتيجية جديدة للاستدانة استهدفت جعل المديونية قابلة للاحتمال في المديين القصير والطويل.

وتعتبر سنة 2021، سنة حاسمة بالنسبة لنجاح مختلف الإصلاحات المقام بها، ولاسيما ما يتعلق منها بالتفعيل التدريجي للقانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية وبالإصلاحات المحاسبية والجبائية؛ كما تم استكمال الاتفاقيات الثنائية مع دائني مجموعة العشرين حول تعليق تسديد الديون المحصول عليه إثر جائحة كوفيد19-.

وتبذل تلك الجهود في إطار استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة المديونية الخارجية تستهدف تحديد مدى قدرتنا على التسديد، من جهة، واستخلاص سناريوهات تفاوضية من أجل تخفيف المديونية المذكورة بصورة كبيرة ومستدامة فضلا عن إتاحة النفاذ إلى تمويلات جديدة، من جهة أخرى.

وتمت كذلك مراجعة مدونة التأمينات لتكييفها مع المعايير الدولية السارية ومع تطور الوضعية الاقتصادية على الصعيد الوطني.

وزير الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الإنتاجية في مقابلة مع مجلة الشعب:

ترقية القطاعات الإنتاجية خيار استراتيجي لفخامة رئيس الجمهورية

أسندت مهمة النهوض بالقطاعات الإنتاجية الوطنية، إلى وزارة الشؤون الاقتصادية وأصبحت جزءا من تسمية الوزارة الجديدة، ولا يخفى ما للقطاعات الإنتاجية الوطنية من أهمية في نسيج اقتصادنا الوطني، وما تمثله من رافعة اقتصادية ستمكن البلد من إقلاع اقتصادي ناجح.

مجلة الشعب التقت معالي وزير الشؤون الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، السيد عثمان مامودو كان، وكان لها معه هذا الحوار الذي تناول استراتيجية النهوض بالقطاعات الإنتاجية الوطنية وعموم الشأن الاقتصادي والتنموي الوطني:

سؤال: تتضمن التسمية الجديدة لقطاعكم «ترقية القطاعات الإنتاجية». ما دلالة تلك التسمية الجديدة وما نتائجها؟

كثر طرح هذا السؤال، وله ما يسوغه، لأن قطاعا مكلف بالشؤون الاقتصادية مكلف بطبيعة الحال بترقية القطاعات الإنتاجية. إلا أن تسليط الضوء على هذا الجانب في تسمية القطاع ينبغي أن يفهم باعتباره رسالة وخيارا استراتيجيا من فخامة رئيس الجمهورية، يؤكد من خلاله الأهمية التي يوليها لهذه القطاعات (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصناعات والصيد البحري) بوصفها مصادر نمو وتشغيل. وتمثل هذه التسمية تعليمات واضحة بمنح أبعاد وأوجه أخرى لقطاعات الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد البحري، لأنها روافد نمو ومصادر تشغيل لشبابنا. فيجب أن تتدخل مؤسساتنا بصفة معقلنة ومهنية في هذا القطاع لتحديثه وتنميته. لقد ساهمت هذه القطاعات في نهوض اقتصادات العديد من البلدان عبر العالم. وتمتلك بلادنا المؤهلات المطلوبة لذلك الغرض. فعلى الوزارة أن تبرهن على أنها قطاعات قادرة على خلق الثروة وأن تخلق البيئة الضرورية لتكفل القطاع الخاص بها.

نعمل مع الشركاء على مشاريع كبيرة تثمن الإنتاج الحيواني والزراعي دون المساس بنظام الملكية العقارية الحالي

و قد بدأ العمل مع شركائنا بهدف إطلاق استثمارات كبيرة في مجالي الإنتاج الزراعي وتثمين ثروتنا الحيوانية.

وهكذا فإن دراسة قيد الإنجاز مع البنك الدولي لتحديد المشاريع وإعداد أشكال الشراكة مع المستثمرين الخصوصيين الوطنيين والدوليين، لرفع الإنتاج الزراعي دون المساس بنظام الملكية العقارية الحالي. كما بدأ عمل مماثل مع البنك الافريقي للتنمية حول إنتاج اللحوم الحمراء وتثمين منتجات التنمية الحيوانية الثانوية (الجلود والقرون). ويتعلق الأمر في كلتا الحالتين بدراسات موجهة صوب ترقية الاستثمار عن طريق القطاع الخاص بمواكبة من الدولة، ومن المتوقع أن تصدر نتائج هذه الدراسات في نهاية منتصف السنة الجارية.

سؤال: لقد أطلقت موريتانيا خطة إقلاع اقتصادي. ما محتوى تلك الخطة؟ وإلى أي مرحلة من التنفيذ وصلت؟

لقد أعلن رئيس الجمهورية للأمة إطلاق الحكومة لـ «برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية» في الثاني من سبتمبر 2020. وهو برنامج يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف: مساعدة مواطنينا الأكثر هشاشة، خلق فرص عمل لشبابنا، وإنعاش النمو الاقتصادي. ويتعلق الأمر ببرنامج يتم تنفيذه خلال 30 شهرا، وينبغي أن يتم إنجازه وفق المساطر المرسومة والشفافية المطلوبة واحترام معايير الجودة. وبدأت القطاعات المختلفة المعنية بمختلف مكونات البرنامج، مباشرة في العمل على مواجهة هذا التحدي، فور المصادقة على هذا البرنامج. وعرفت أشهر انطلاقته الأولى نشاطا مكثفا، إلا أن الموجة الثانية من جائحة كورونا، التي مثلت تحديا حقيقيا، حدت من الأنشطة. لكنني واثق تماما أننا سنرفع التحدي، وأعتقد أن سنة 2021 ستشهد انطلاق مشاريع جديدة من البرنامج واكتمال تنفيذ أخرى. وستكون نتائجها ملموسة في حياة الموريتانيين اليومية، فينبغي فقط أن نضاعف الجهود.

سؤال: من أجل تنفيذ هذه الخطة تعتمد موريتانيا، جزئيا، على شركائها في التنمية لتمويل بعض أنشطتها، ما الموارد التي تمت تعبئتها حتى الآن؟

تقتضي هذه الخطة، كما تم الإعلان عنه خلال انطلاقتها، تعبئة 60% من تكاليف البرامج التي سيتم تمويلها على الموارد الذاتية للدولة، فيما ستتم تعبئة 40 % من طرف شركائنا الخارجيين.

فيتعلق الأمر إذا بتعبئة 50 مليار أوقية قديمة في إطار تنفيذ «برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية»، بالإضافة إلى تمويل المشاريع التنموية الأخرى، التي يجب أن تتواصل تعبئة الموارد لتمويلها. ولحد الساعة فإن لدينا 30 مليار أوقية ولا يخامرنا شك أن الباقي سيُتحصل عليه خلال السنة الجارية. وأكرر أن هذه المبالغ تنضاف إلى تلك المعبأة أو التي هي قيد التعبئة، من أجل تمويل المشاريع التنموية في البلد.

سؤال: لقد أصاب وباء كورونا اقتصادات العالم بشدة، فما تداعيات ذلك بالأرقام على الاقتصاد الوطني؟

لقد أثر الوباء على اقتصادنا الوطني، كما أثر على كل بلدان العالم. كانت التوقعات في أغسطس 2020 أن يسجل الناتج الداخلي الخام نموا سلبيا، ليصل إلى - 3,2 % واليوم بعد أن تم احتساب الرقم الحقيقي فإنه لم يتجاوز2,0- %.

فالوضع كان أحسن من التوقعات غير أن نقص 2 % من النشاط الاقتصادي الوطني له أثر لا محالة على حياة المواطنين، وكان الموريتانيون العاملون في القطاع الثالث (التجارة والنقل والخدمات) الفئة الأكثر تضررا، إذ عانوا كثيرا من الإجراءات الاحترازية المؤلمة، التي اتخذتها الدولة للحفاظ على صحة المواطنين، وهكذا سجلت التجارة انخفاضا بلغ 9 % وسجل النقل انخفاضا بواقع 3 %.

و على مستوى القطاع الثاني فإن وضع الصناعات الاستخراجية كان مشجعا، حيث مكنت زيادة إنتاج الحديد من الحد من مستوى تدهور نسبة النمو، لكن نشاط التصنيع شهد انخفاضا كبيرا وصل إلى 4 -%.

كما شهد القطاع الأول (الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد البحري) انخفاضا بنسبة -5,4 %. فالوباء كان سببا في كل هذا التراجع، ولكننا واثقون في أن سنة 2021 ستكون أحسن لكل القطاعات.

النشاط الاقتصادي الوطني تضرر بجائحة كورونا، وتأثر النمو بالجائحة كان أقل من المتوقع

سؤال: لقد تبنيتم مؤخرا مقاربة جديدة حول معالجة المديونية الموريتانية، هل لكم أن تنيروا القارئ حول هذا الموضوع؟

لقد اتخذنا مع الزملاء في وزارة المالية والبنك المركزي مبادرة لاستكشاف كل الخيارات الممكنة، لتخفيف عبء خدمة الدين على مواردنا المالية العامة، وتجد هذه المبادرة تسويغها في العبء الذي تمثله خدمة الدين من جهة، وفي التزام الدولة بالسهر بصفة أولوية على تنمية المصالح القاعدية والبنى التحتية الاقتصادية الضرورية لاستثمار منتج ولخلق فرص العمل من جهة.

و إعادة جدولة الديون ليست عملية يمكن أن يقوم بها طرف بمفرده، وعلينا أن نقنع مختلف شركائنا بمرافقتنا في الموضوع، والعمل الذي أطلق في دجمبر الماضي يهدف إلى تدقيق وضع المديونية الراهن، ثم إعداد مقترحات ستكون مقنعة لدى مختلف الشركاء. تلكم هي المهمة التي أسندت إلى مجموعة المكاتب الفرنسية التي تم التعاقد معها لهذا الغرض، ومن المتوقع أن تسلم تقريرها نهاية شهر يونيو، والعمل جاري مع مشاركة خبراء موريتانيين، وسيتم احترام الآجال المتفق عليها. والمرحلة الموالية ستكون الاتصال بالشركاء وتقديم مقترحات لهم مشفوعة بحجج.

سؤال: كيف تفسرون نسبة الفقر العالية بين السكان الموريتانيين، في الوقت الذي تزخر البلاد بموارد وفيرة ومتنوعة؟

لنكن دقيقين.. البلد قد يكون غنيا.. الموارد موجودة بوفرة وتنوع، لكنها موارد لو تم استغلالها بشكل مناسب وبحكامة رشيدة لمكنت الموريتانيين من القضاء على الجوع والفقر، ذلك هو التحدي الذي تواجهه الدولة والحكومة والفاعلون الاقتصاديون...إلخ. إن فرص الاستثمار كثيرة ولكن لا بد من خلق بيئة مناسبة لذلك. إن جودة المصادر البشرية والبنى التحتية والنفاذ إلى السوق الوطنية والأسواق الأجنبية والسياسة الضريبية والنظام القضائي والسلم والأمن، كلها عوامل أساسية لجذب الاستثمارات، وبالتالي لمحاربة الفقر، وأظن أن الحكومة نشطة على كل هذه الأصعدة وتشق طريقها. والمجال مفتوح أمام الجميع.

سؤال: ما الآفاق المستقبلية للاقتصاد الوطني على المدى القصير؟

يتم الحديث عن الغاز في 2023 وعن توسعة مرافق تازيازت وزيادة إنتاجها. والشركة الوطنية للصناعة والمناجم لديها خططها.. إنها آفاق مبشرة وواعدة للبلاد. إلا أنني أود أن ألفت النظر إلى أهمية آفاق تطوير الزراعة والتنمية الحيوانية، وقناعتي الشخصية أن هذين القطاعين يمكن أن يجلبا استثمارات كبيرة من القطاعين العام والخاص، ويجب علينا أن نعمل على تحويل الإمكانات الاقتصادية للبلد إلى ثروة ملموسة للوطن، وعندها ستكون أمام رجال أعمالنا وشبابنا وسكاننا الريفيين آفاق واعدة. وأشكركم

الإصلاحات الاقتصادية والمالية

ترشيد الموارد وتعزيز الحكامة وتشجيع للاستثمار

إعداد: الطالب ولد ابراهيم

يفرض الاهتمام بتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف مختلف البرامج والخطط التنموية، اعتماد الإجراءات التي تتأسس عليها عملية الإصلاح وتقود نموذج التطوير من أجل الأداء الأمثل.

إصلاحات وإجراءات تواكب بشكل مستمر المستجدات والتغييرات التي تشهدها السياسة الاقتصادية ومنظومة التسيير، وتدفع إليها ضرورة اعتماد أحدث وسائل تعزيز الشفافية والحكامة.

وانعكست خطط وسياسات الإصلاح في تنفيذ استراتيجيات ناجعة للتنمية الاقتصادية مما ساهم في الحد من هشاشة الاقتصاد، وتأثره بالصدمات الخارجية، وهيأ الظروف الملائمة لتصميم وتنفيذ الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدي لجائحة كوفيد 19 التي وفرت الحماية الأفضل من الظروف الاستثنائية التي واجهها الاقتصاد العالمي..

وشملت مجالات الإصلاح الاقتصادي والمالي التي عرفها الاقتصاد الوطني من بين أمور أخرى تلك المتعلقة بمشروع الميزانية العامة للدولة من خلال اعتماد نموذج جديد يستهدف مقاربة البرامج والأهداف بدل الوسائل.

ويهتم النموذج الجديد بإدخال إصلاحات لتسهيل قراءة الميزانية ومتابعتها، لتعزيز شمولية الميزانية، و مراجعة طريقة تبويب الميزانية واعتماد ميزانية البرامج بالإضافة إلى اعتماد المقاربة المتعددة السنوات من أجل الربط بشكل أفضل بين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية .

وطالت الإصلاحات نظام الصفقات العمومية عبر إدخال تحسينات جديدة على مشروع القانون الأصلي وتعديلاته اللاحقة، تضمن المزيد من الشفافية وتوسيع دائرة المشاركة في اختيار اللجان.

كما استهدفت الإصلاحات تلك المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال في موريتانيا، وإبرازها كوجهة للمستثمرين الدوليين، عبر منظومة إجراءات من شأنها أن تعزز الثقة في النظام المالي والتشريعي والتنظيمي.

ومست الإصلاحات كذلك موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، عبر تعديلات تتيح إمكانية تنفيذ برامج الاستثمار العمومي وتحسين نوعية خدماته بالاعتماد على قدرات القطاع الخاص، في حين يتم تخصيص الموارد العمومية المتاحة لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

نموذج ميزانوي جديد

وكان من أهم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي ستعزز منظومة التسيير الأمثل للموارد وضبط الإنفاق ما جسدته التغييرات المتعلقة بإعداد الميزانيات، التي وجدت ترجمتها على أرض الوقع من خلال ميزانية 2021.

وقد مكنت تلك الإصلاحات على مستوى مشروع الميزانية من اعتماد جملة من الآليات لضمان تحقيق الطموح الذي ظل حلما على مدى سنوات عديدة وهو الوصول إلى ميزانية مصممة بحسب الأهداف كنموذج عصري جديد، بدل النمط التقليدي للميزانيات التي كانت تعد حسب الوسائل والموارد المتاحة.

اعتماد هذا النموذج الميزانوي الجديد، يترافق مع بلورة برامج ميزانوية جديدة لتحقيق الحد الأقصى من التسيير المعقلن وأحداث اللامركزية المطلوبة في الصرف، وتمكين القطاعات ذاتيا من إعداد ميزانياتها القطاعية بالاحتياجات التي تحقق الأهداف المطلوبة، وتضمن الرقابة على الأداء للوصول إلى الغايات والأهداف المبرمجة. وهكذا مكنت لا مركزة هذه البرامج وتحديثها القطاعات من التفاعل الآني المباشر في ما بينها بأسلوب الشفافية الجديد الذي يفرض صيغة تشاركية للجميع في التسيير اليومي للبرامج الحكومية.

كما مكن النظام الجديد من إدراج برنامج رئيس الجمهورية تعهداتي والبرامج ذات الأولوية الأخرى في صلب مشروع الميزانية الجديد مما يعد ضمانة أكثر لتنفيذ هذه التعهدات والالتزامات ووصولها إلى غايتها النهائية وهي تحسين ظروف حياة المواطن، ورفع أداء منظومة الاقتصاد الوطني في وجه التحديات..

كما شملت الإصلاحات الجديدة على مستوى الميزانية توفير وسائل عصرية لمساعدة القطاعات على اتخاذ القرارات، وهي وسائل آمنة ومربوطة ببرمجة تحضير بما يسمح بالولوج الآني للبيانات الضرورية للتحكم

والتخصيص الأمثل للموارد.
ويتعلق الأمر هنا بمجموعة من أدوات التحليل التي ستسمح بتجميع وتحليل المعطيات ومشاركتها بطريقة آمنة على شكل لوحات قيادة.
وتعمل هذه الآلية على الاستقلالية في الخدمة الذاتية بما يسمح لجميع المستخدمين فهم واستغلال المعطيات حسب نماذج التحليل القابلة للتكييف.

توجهات السياسة الاقتصادية والمالية

وتهدف الإصلاحات إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها البحث عن اقتصاد يسمح لعقلنة الأنفاق والمساهمة في خلق فضاءات ميزانوية. وكذلك المساهمة في تحقيق تعهدات رئيس الجمهورية وتحقيق أهداف التنمية المستديمة، ثم الوفاء بالمقابلات التعاقدية للمشاريع الممولة على الموارد الخارجية.
ومن بين تلك الأهداف متابعة البرامج والمشاريع الجارية مع التقيد بالمطابقة لقواعد السحب طبقا للتقدم الفعلي ولكل مشروع، وكذلك الاقتصار على المشاريع والبرامج الجديدة المدرجة في المحفظة الاستثمارية المصادق عليها.
في المرحلة الحالية وكمدخل لميزانية البرامج بالصيغة التي ينص عليها القانون النظامي، يتم تخصيص الاعتمادات الميزانوية للأنشطة المبرمجة في مخططات عمل الوزارات بشكل مباشر واعتبار كل

إدارة برنامجا ميزانويا بشكل مؤقت.
ولأجل ذلك تقوم الإدارات المكلفة بالبرمجة على مستوى كل وزارة أو مؤسسة بتسجيل مقترحاتها الميزانوية على نظام «تحضير» المخصصة لميزانية البرامج.
وإثر ذلك تتم هيكلة هذه البرامج على مستويين (الأعمال والأنشطة)، كما أن الأرقام التي تمنح للأنشطة على أساس التصنيف الميزانوي ستنعكس مباشرة على الاعتمادات المخصصة للفصول والفصول الفرعية المعنية.
ستحمل الفصول الفرعية في مشروع هذا القانون عناوين الأنشطة المعنية على أن يتم تقديم قانون المالية على شكله التقليدي لكن بصيغة محسنة تسمح بإظهار خيارات السياسة العمومية والاعتمادات الممنوحة لها.
وتسعى هذه الأعمال إلى تقييم التفسير والتوجيه لكل خط ميزانوي لتسهيل الاستخدام وتحسين قراءة ميزانية الدولة، وفي هذا السياق تم القيام بتغييرات من شأنها تسهيل استخدام هذا التصنيف من طرف المصالح المكلفة بالبرمجة والتفسير الميزانوي حتى يتم الحد من الفقرات العامة والتوصل إلى برمجة مثلى للنفقات.

نظام التحضير

تضمن مسار تحديث قوانين المالية إعداد تطبيق لميزانية البرامج على نظام «تحضير» والربط بين الميزانية ببرنامج رئيس الجمهورية تعهداتي، وكذلك برنامج الأولويات الموسع للرئيس.
وتم، في إطار هذه الإصلاحات تبسيط إدخال مقاربة للبرامج بشكل كبير ومتسق حتى يسمح للقطاعات بتسجيل مشاريعها وفق هذه الصيغة ووفق الصيغة التقليدية مع الإشارة إلى علاقتها بخطط العمل(البرامج) وذلك عبر ثنائية نشاط/فصل فرعي.
من جهة أخرى ينبغي أن يربط كل نشاط مع مخططين (تعهداتي وبرنامج الأولويات الموسع)، وهذه الصيغة إلزامية عند تعذر تحديد المحور الفرعي المناسب للنشاط يمكن للقطاع الربط بشكل مؤقت مع المحور الفرعي.
كما يمكن لكل قطاع الاطلاع على مشروع ميزانيته حسب هذين التصنيفين في نظام تحضير، ويمكن بالمناسبة التحقق من انسجام مخطط العمل وملائمة أنشطته وفق تصنيفات البرنامجين المذكورين، مع العلم أن نظام «تحضير» لإعداد الميزانية أصبح

متاحا للإدارات المعنية على رابط انترنت لمن يريد الاطلاع عليه.

إصلاح نظام الصفقات العمومية

وكانت أهم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي عرفتها موريتانيا مؤخرا تلك المتعلقة بالتحسينات التي طالت نظام الصفقات العمومية التي من شأنها تكريس المزيد من الشفافية في تنظيم هذا المرفق الذي ترتبط به نسبة كبيرة من أبواب صرف الميزانية العمومية.

وترجمت هذه التحسينات في إعادة ضبط آلية اختيار رؤساء لجان الصفقات العمومية عبر إجراءات جديدة لضمان مسابقة شفافة ونزيهة لاكتتاب رؤساء هذه اللجان عبر لجنة رباعية يشارك فيها المجتمع المدني لأول مرة بغية المزيد من الرقابة على هذه المسابقة.

ومن شأن هذه الإصلاحات الجديدة أن تدعم أكثر القانون رقم 2010 – 044 المتضمن مدونة الصفقات العمومية، وتعديله عبر (المرسوم 126 –2017).

وقد أرست هيكلة نظام الصفقات العمومية أفضل الممارسات التي لجأت إليها الدول لوضع آليات مكافحة الفساد وتضمنت إنشاء الهيئات التالية واستقلالية كل منها عن الأخرى، وهي: لجان إبرام الصفقات العمومية؛ و اللجنة الوطنية لرقابة الصفقات العمومية، وسلطة تنظيم الصفقات العمومية.

وقد ارتكز الإطار القانوني لهذا الإصلاح على مبادئ ثلاثة أهمها: حرية الولوج إلى الطلبية العمومية، و تساوي معاملة المترشحين، و شفافية الإجراءات وهذه المبادئ ملزمة للسلطات المتعاقدة في إطار إجراءات إبرام الصفقات العمومية.

وفرض هذا الإصلاح سياسة فصل وظائف لجنة الصفقات المركزية الثلاثة عن بعضها، حيث كان إبرام الصفقات ورقابتها وتنظيمها، من اختصاص هذه اللجنة، ويرمي هذا التنظيم تحقيق جملة من الأهداف، من بيها إرساء سياسة شفافية تامة في الصفقات العمومية، والمساهمة في مكافحة الرشوة؛ والاستخدام الأمثل للمصادر المالية، والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال.

إصلاحات مؤشر مناخ الأعمال (DB)

كانت الإصلاحات المتعلقة بمؤشر مناخ الأعمال من بين الورشات البارزة التي طالها التنظيم وإدخال التحسينات الضرورية، لتحقيق تقدم معتبر لموريتانيا على هذا المؤشر العالمي.

ومن بين المؤشرات الفرعية الخاصة بهذا المؤشر العالمي التي طالها الإصلاح بحسب وثائق وبيانات قطاع الاستثمارات، مؤشر بدء النشاط التجاري، ومؤشر استخراج تراخيص البناء إلى جانب مستوى الحصول على الكهرباء متوسطة الجهد،وتسجيل الملكية ومؤشر الحصول على الائتمان (القروض)، ثم حماية المستثمرين الأقلية، ومؤشر دفع الضرائب،فمؤشر التجارة عبر الحدود، بالإضافة إلى نفاذ العقود، وأخيرا تسوية حالات الإعسار.

كما استعرضت الوثائق الخاصة بالقطاع آفاق العمل لاستمرار تقدم موريتانيا على مؤشر مناخ الأعمال، ومنها تبسيط ورقمنة وتعزيز الشفافية في الإجراءات الإدارية. وكذلك تحديث القضاء التجاري وتحسين مستوى وسرعة حل النزاعات التجارية، ثم تبسيط النظام الضريبي وتحسين النفاذ إلى القروض. بالإضافة إلى تحسين التواصل والتشاور حول الإصلاحات المقام بها.

كما طالت الإصلاحات كذلك في هذا المجال عصرنة القضاء التجاري عبر تعزيز قدرات الفاعلين وتقليل وقت المعالجة للحالات التجارية بالإضافة إلى عصرنة السجل التجاري، إلى جانب ما يتعلق بالشباك الموحد لإنشاء الشركات والمقاولات. والاعتماد على التطبيق والتسجيل والدفع عن بعد. عبر خطة العصرنة لوسائل الدفع وتطوير التجارة الالكترونية.

ومن هذه الإصلاحات متعددة الإبعاد لصالح مؤشر تحسين مناخ الأعمال كذلك وضع مدونة الحقوق العينية موضع التطبيق، وعصرنة نظام العنونة الحضرية.

الشراكة بين القطاع العام والخاص

ومن الاصلاحات الاقتصادية التي شهدها موريتانيا تلك التي يمثلها تعديل قانون الشراكة بين القطاع والخاص الذي تم المصادقة عليه مؤخرا.

ويهدف مشروع القانون إلى إدخال جملة من التعديلات على القانون الحالي مما يساهم في تحسين نوعية الخدمات ويرفع كفاءة الإنفاق العمومي.

واستهدفت التعديلات إعادة النظر في بعض الجوانب القانونية والمؤسسية للشراكة ما بين القطاعين، من أجل تسهيل تنفيذها على امتداد التراب الوطني ومتابعتها. عبر إدراج تحسينات مبتكرة لإيجاد سياسة منسجمة لتنمية الاستثمارات العمومية وتحسين كفاءة تنسيق المشاريع والإشراف عليها.

كما تم إدخال إصلاحات على هذا القانون من شأنه منح مسؤولية أكبر للسلطات المتعاقدة في تحديد مشاريع الشراكة ما بين القطاعين وتنفيذها، وتوضيح صلاحيات سلطة التنظيم متعددة القطاعات في مجال الشراكة بين القطاعين، وإلغاء الصلاحيات العملية للجنة الفنية للدعم رغم تعزيز دورها عند المصادقة على عناصر إجراءات الشراكة ما بين القطاعين، وتوسيع دائرة تطبيق القانون ليشمل مشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص للمنطقة الحرة، وتدعيم الموقع المؤسسي لبنية دعم الشراكة ما بين القطاعين.

المُؤشرات الاقتصادية الكبرى..

أدواتٌ للتقييـــم وأســـسٌ للتنبـــؤ

إعداد/ محمد العتيق

الاقتصاد بمفهومه العام الأكاديمي يتكون من جزأين رئيسيين الاقتصاد الكلي والجزئي ويتميز الاقتصاد الكلي بمؤشراته الكبرى التي يمكن من خلالها معرفة مدى فاعليته وديناميكيته والتنبه لما يعتوره من اختلال من أجل تصحيحه.

وتتعدد هذه المؤشرات بتعدد فروع ومجالات الاقتصاد الكلي، وهي في الأساس أربع مؤشرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، السياسة النقدية والموازنة العامة.

وتعاني هذه المؤشرات من اختلالات بسبب المشاكل الهيكلية للاقتصاد الوطني المتمثلة في:

- عدم التنويع حيث تمثل منتجات التعدين والسمك أكثر من 97 % من صادرات البضائع ، مع عدم وجود صادرات صناعية تقريبا. الأمر الذي أدى إلى خفض فرص العمل وتعريض الاقتصاد لأوجه الضعف الخارجية، تجلى ذلك الضعف بعد انخفاض أسعار السلع الأساسية في عام 2014، عندما انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من النصف، من 5.5% في 2011-2014 إلى 2.5% في 2015-2018.

- ضعف وهشاشة الزراعة مع أنها بمعناها الواسع هي القطاع الوحيد غير الاستخراجي الذي تتمتع فيه البلاد بميزة نسبية واضحة ويمكنها من خلاله تطوير فرص تصدير جديدة، و تنمية القطاع الزراعي يمكن أن تعزز التنويع الاقتصادي، ويبقى هذا الهدف صعب التحقيق مع انخفاض الإنتاجية بسبب العديد من التحديات بما في ذلك الإنفاق الحكومي المحدود ، وانخفاض رأس المال البشري، وقضايا حيازة الأراضي ، ونقاط ضعف الحوكمة.

- لقد شهدت البلاد في العقدين الأخيرين نموا وتراكما للثروة بسبب اكتشاف النفط و بدأ التعدين في الذهب والنحاس، إلا أنه لم يتم استثمار فوائد القطاع الاستخراجي بشكل فعال لتحفيز القدرة التنافسية في القطاعات غير الاستخراجية، أي لم تستغل موريتانيا رأس مالها الطبيعي للاستثمار في رأس مالها البشري المنخفض، حيث تقع البلاد في المرتبة 150 من أصل 157 على سلم مؤشر رأس المال البشري.

معدل النمو

هو قياس النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع القيم المضافة في جميع القطاعات الزراعي و الصناعي والخدمات، وقبل أزمة كورونا، توقعت الدولة نموا اقتصاديا بنسبة 6.3% لعام 2020، النمو انخفض مع نهاية العام ليصل إلى 2.1-% ، يعود هذا الركود إلى ثلاثة عوامل أساسية:

- انخفاض صادرات البلاد في أعقاب الركود الاقتصادي العالمي وخاصة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الشركاء التجاريون الرئيسيون للبلاد (أوروبا والصين).

- تداعيات الإجراءات الوقائية من حيث مستوى القطاع الأولي، شهد قطاع الصيد انخفاضا في جهد الصيد مما أدى إلى انخفاض النمو الحقيقي بنحو 30%-. وعلى مستوى القطاع الثالث الذي يمثل أكثر من 42% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات لاحتواء الوباء مثل: إغلاق الحدود و تقييد التنقل بين المدن وإغلاق المطاعم والأسواق فقد ساهم بشكل كبير في ضعف أداء القطاع. وبالتالي عانى النقل من انخفاض بنسبة 13%- والتجارة 14.7-% والخدمات الأخرى 0.3%-.

على الرغم من هذا الوضع، يبدو أن القطاع الثانوي يقاوم بشكل أفضل بسبب الأداء الجيد للقطاع الاستخراجي، الذي لم يتأثر بإجراءات الاحتراز واستفاد من

نمو الناتج المحلي الخام

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نمو الناتج الـ	3,5	2,1	5,6	-2,2	3,1

تباطؤ النشاط الاقتصادي وخاصة في قطاع الخدمات الذي يمثل وحده حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي والموفر الرئيسي للوظائف في البلاد.

وقد انتشر هذا الانكماش في النشاط الاقتصادي إلى جميع القطاعات، فعلى

الطلب الخارجي المستمر. فأصبحت القيمة المضافة للحديد 3.3% على الصعيد العالمي ، مما أدى إلى زيادة نمو التعدين بنسبة 1% بعد الانخفاض الطفيف في إنتاج الذهب والنحاس.

في مجال البناء، هناك استئناف للنشاط

في القطاع الفرعي، مدفوعًا بالاستمرار في تشييد الطرق والمباني العامة.
ومن المنتظر أن يتحسن الوضع في عام 2021، حيث يتوقع تحقيق معدل نمو 3.1% في الاقتصاد بأكمله، وسينمو إلى حوالي 5.64% بحول عام 2022، وسيأتي التحسن في معدل النمو من الأداء الجيد المتوقع في الزراعة وصيد الأسماك والتصنيع والبناء والخدمات، وذلك بفضل دفعة الاستثمارات العامة والخاصة وكذلك الإصلاحات الهيكلية.

المالية العامة

ويتمثل هذا المؤشر في حساب الفائض أو العجز في الموازنة العامة، عن طريق الفرق بين إيرادات ونفقات الدولة.
في عام 2020 ونتيجة لتباطؤ وتيرة الطلب المحلي ونظرا لتوقعات الأسر والمقاولات، فقد انخفض كل من النشاط الاقتصادي وإيرادات التصدير والضرائب والرسوم على بعض المنتجات الضرورية وهو ما تسبب في هبوط إيرادات الدولة.

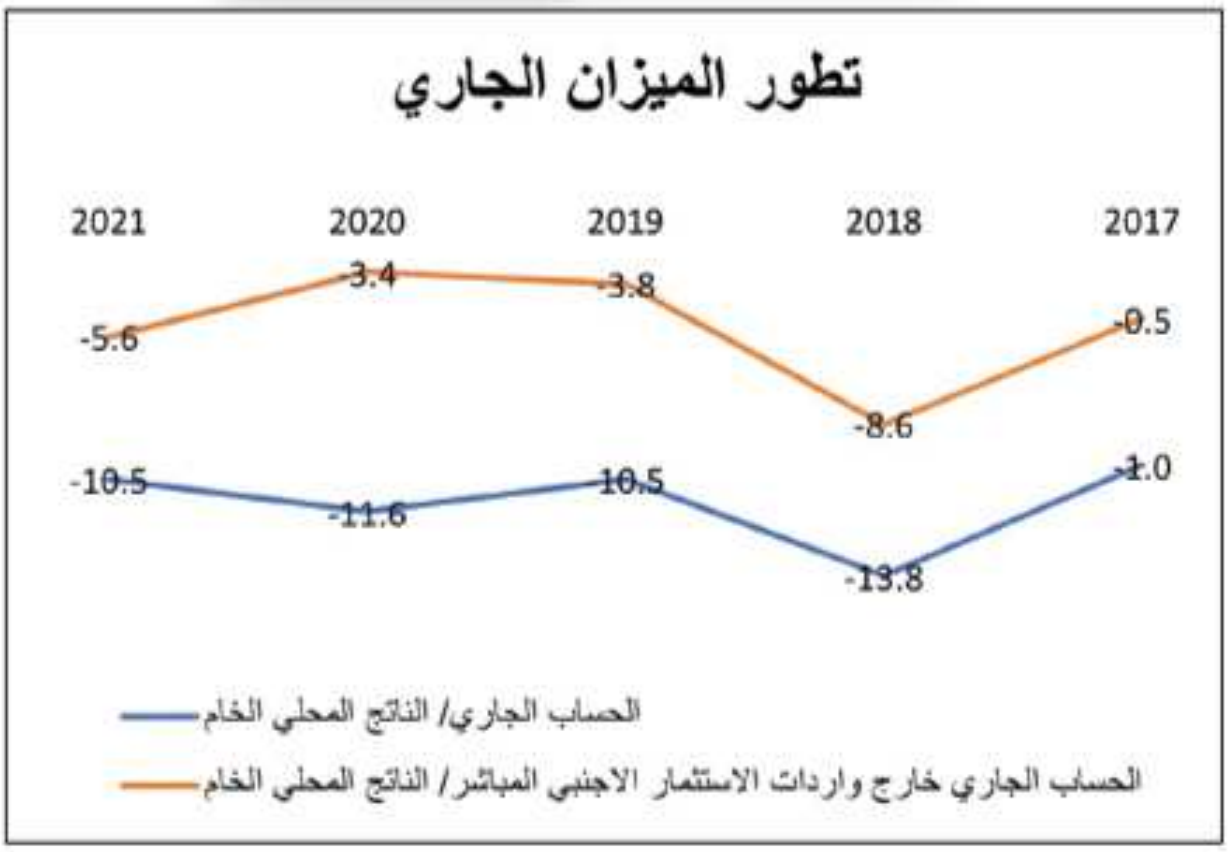

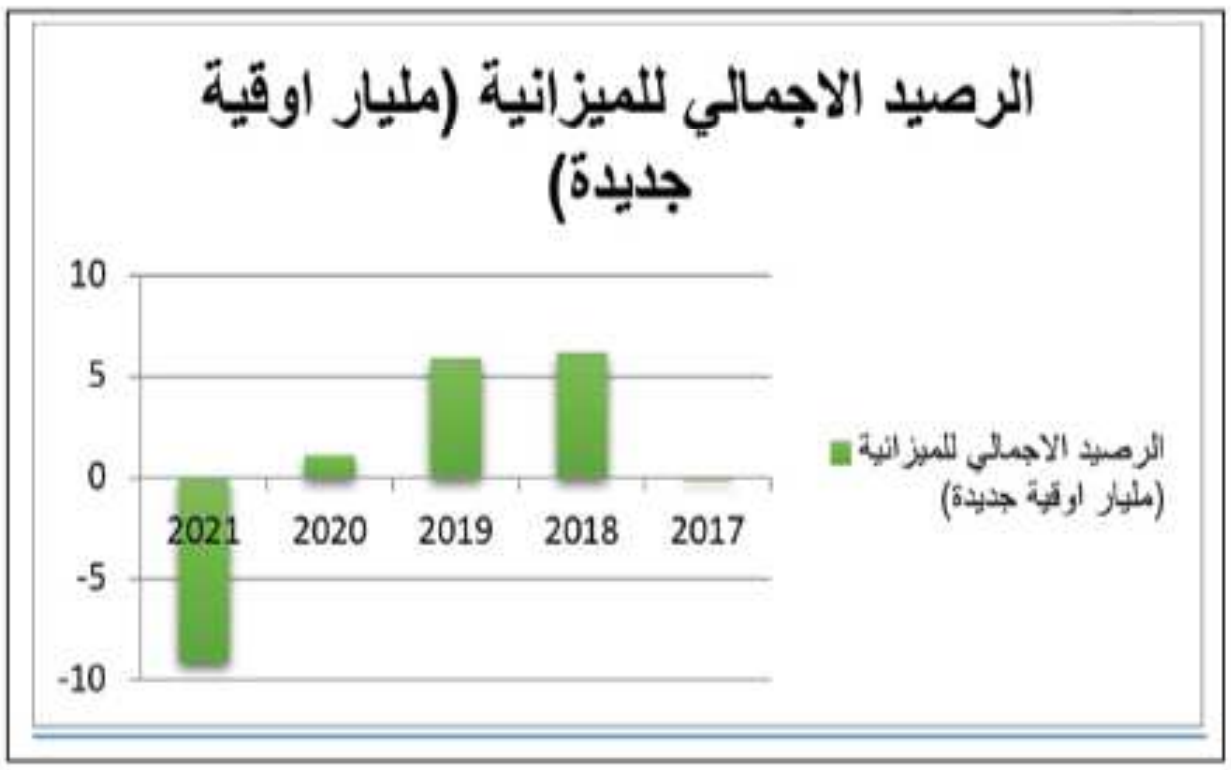

وبالنسبة للسيناريو الأساسي قبل ظهور الكوفيد 19، كان يتوقع أن تتراجع الإيرادات الضريبية بنحو 9 مليار أوقية جديدة في الوقت الذي قدّرت فيه النفقات الجديدة التي تبررها الإجراءات المتخذة من قبل الدولة بحوالي 15.6 مليار أوقية جديدة. ونتج عن هذه الوضعية قيام الدولة بمجهود كبير لترشيد الإنفاق وتقليص الأرصدة الموجهة للتسيير وبالتالي إعادة تخصيص بعض النفقات التي لم يعد يُنظر إليها كأولوية. وبالرغم من هذه الإجراءات التي سمحت بتوفير غلاف مالي قدره 2 مليار أوقية جديدة، فإن الرصيد الإجمالي خارج الهبات سجل فائضا قدره 1.1 مليار أوقية جديدة أي 3.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل فائض قدره 0.3 % كما في السيناريو الأساسي لما قبل الأزمة.
وقد تمت مواجهة هذه المصاعب المالية على الرغم من الضغوطات المتمثلة في التزامات الدولة بخصوص محاربة الإرهاب في إطار مجموعة بلدان الساحل الخمس وعبء خدمة الديون الخارجية والتي حدت من القدرة على المناورة بالنسبة لميزانية الدولة في سعيها لمواجهة جائحة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

ميزان المدفوعات

هو السجل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في دولة والمقيمين في دول العالم، وحسب صندوق النقد الدولي يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة.

استمرت معدلات التبادل التجاري في التحسن بشكل حاد في عام 2020 ، بفضل الارتفاع المستمر في أسعار خام الحديد والذهب مصحوبًا بانخفاض أسعار النفط.
وقد صمد إنتاج خام الحديد والذهب في مواجهة التحديات التشغيلية التي شكلها الوباء ، وارتفعت قيمة صادرات المواد الخام المعدنية بشكل حاد. نتيجة لذلك ، وعلى الرغم من الأداء الضعيف لصادرات المنتجات السمكية ، فمن المحتمل أن يكون العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية (باستثناء الواردات الرأسمالية من القطاعات الاستخراجية الممولة من مصادر أجنبية) قد انخفض إلى 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنة بـ 3.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.
يجب أن ينخفض عجز الحساب الجاري (باستثناء الواردات الرأسمالية للقطاع الاستخراجي الممول من الخارج) تدريجيًا على المدى المتوسط إلى أقل من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد زيادة الصادرات وتعديل الطلب المحلي و»تحسين القدرة التنافسية وضبط أوضاع المالية العامة وتطوير حقل الغاز البحري ، والذي سيحسن بشكل كبير الآفاق الاقتصادية والمالية من بدء الإنتاج المقرر في عام 2023

السياسة النقدية

السياسة النقدية هي الأساليب التي يتخذها البنك المركزي للدولة، لتحسين الاقتصاد والحد من التغيرات الدورية له، بحيث تحدد هذه السياسة حجم المعروضات من الكتلة النقدية في السوق
وفي عام 2020 ظل معدل التضخم ضعيفًا في البلاد حيث انخفض متوسط مؤشر

أسعار المستهلك الوطني إلى 1.8 % بسبب استقرار الأسعار العالمية وسعر الصرف الذي لم يشهد تقلبات كبيرة مقابل اليورو والدولار الأمريكي.
وبالنسبة للأسواق فقد تم تزويدها بشكل كاف طوال عام 2020 بالمنتجات الغذائية والصيدلانية بأسعار ثابتة.

رأي وتحليل

لتقييم الاقتصاد الوطني على ضوء الأرقام والبيانات التي تظهرها مؤشرات الاقتصاد الكلي التقت «الشعب» السيد محمد عبد

الرحمن ولد الددي نائب مدير التنبؤ والتحليل الاقتصادي الذي يرى، وللأسف الشديد أن جائحة كورونا ضربت كل الاقتصاديات في العالم وبصورة أشد تضرر النمو لأن العرض و الطلب تقلصا بشكل كبير خصوصا الطلب العالمي على المواد الأولية مما تسبب في ضرر كبير للاقتصاد الوطني الذي يعتمد في الأساس على الصناعات الاستخراجية، كما أن الطلب الداخلي تقلص فمن المعلوم أن جل الدخل في البلاد من القطاع غير المصنف ما يقارب 42% وقد تضرر هذا القطاع كثيرا بسبب الإجراءات الاحترازية في البلد.
ويضيف أن الاقتصاد الوطني لا يمكن تقييمه بمعزل عن الاقتصاديات الأخرى لأن التبادلات التجارية الخارجية هي التي تحدد ديناميكية الاقتصاد الوطني مثل أسعار المواد الأولية ومعدل إنتاجها والطلب عليها، وكذلك الزراعة عن طريق الاستبدال فحاجيات البلد من المواد الزراعية التي لم تستطع الزراعة المحلية توفيرها يتم استيرادها من الخارج، وعلى العموم فإن الاقتصاد الوطني استطاع امتصاص الصدمات التي سببتها الجائحة بفعل الإجراءات التي قامت بها الحكومة المتمثلة في حماية المنتجين المحليين فمثلا تم تقديم الدعم للمنتجين في الصيد لكي يستمروا في إنتاجهم، كما تمت مساعدة الفئات و القطاعات الهشة لكي تتمكن من الصمود، ولكي تستمر في الإنتاج وخاصة في قطاع الزراعة و التنمية الحيوانية، فبواسطة هذه الإجراءات الحمائية تم تقليص العجز في النمو مع نهاية عام 2020 ليصل إلى (2.1-) حيث كان من المتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى (3.2-).
وأشار إلى أنه من أجل معالجة الاختلال في هذه المؤشرات تقوم الحكومة بتنمية القطاعات الإنتاجية من خلال تطوير الشعب الإنتاجية ومحاولة استغلال كامل طاقتها الإنتاجية فمثلا في قطاع الصيد هناك العديد من الشعب الإنتاجية غير المستغلة مثل الصناعات التحويلية في هذا القطاع وإنتاج متعلقات المواد التي تحتاج لها عمليات الصيد، فالحكومة تحاول تنمية هذه الشعب والمجالات، لخلق قيم مضافة جديدة وخلق فرص عمل أكثر.
أما الدكتور الطالب أحمد ولد أحمد رمظان أستاذ مادتي الاقتصاد الموريتاني والتجارة الدولية بجامعة العلوم الإسلامية بلعيون فيقول إن المؤشرات الاقتصادية الكبرى هي مجموعة من الإحصاءات تستخدم لقياس أداء النشاط الاقتصادي وتقييم وضعية القطاعات المكونة للاقتصاد وكذلك معرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه والتنبؤ بحالته مستقبلا.
ومن أهم هذه المؤشرات:
- الناتج المحلي الإجمالي ويسمى أحيانا مؤشر الإنتاج
- ميزان المدفوعات ويطلق عليه أحيانا مؤشر التجارة الخارجية
- عجز الموازنة
- الدين الخارجي
- حجم الاستثمارات
معدل التضخم

- تقرير السياسة النقدية ومعدل الفائدة ومؤشر الأسعار
تتعدد المؤشرات إلا أن هناك مؤشرات أخرى تخص اقتصاديات الدول المتقدمة أو ما يطلق عليه بعض الخبراء الاقتصادات المثالية (مؤشر الثقة، مؤشر قطاع الإسكان).
ويضيف أنه في السنوات الماضية تراجعت أسعار المواد الأولية نتيجة انخفاض الطلب العالمي عليها وتأثر الاقتصاد الموريتاني من ذلك، حيث تراجعت العائدات المالية، إذ غابت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM) عن المساهمة في تمويل الميزانية العمومية وتراجعت احتياطات الدولة من العملات الصعبة وأزداد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية مما فاقم من أعباء دفع خدمات الدين (الفوائد والأقساط) حيث اقتربت من 370 مليون دولار وبلغ حجم الدين ما يزيد على 5 مليار دولار.
وسجلت الموازنة العامة عجزا لمدة خمس سنوات متتالية، وقد أستأنف الاقتصاد عافيته سنة 2019 فحقق معدل نمو اقتصادي بلغ 5.8 % نتيجة التحسن الملاحظ في ارتفاع أسعار المواد الأولية مما مكن من زيادة الاحتياطات من العملات الصعبة وساهم في الرفع من موارد الخزينة العمومية، هذا إضافة إلى الدور الذي لعبته قطاعات النقل والكهرباء والاتصالات وتأجير استغلال الثروة البحرية.
وأشار إلى أنه سرعان ما تراجع أداء الاقتصاد بسبب جائحة كورونا وتداعياتها إذ تراجع الناتج الداخلي الخام بنسبة 3 % سنة 2020 وخسرت الموازنة العامة 25 % من الإيرادات الضريبية وازدادت النفقات مما ساهم في زيادة عجز الموازنة.
ويرى الدكتور أن الرؤية الاقتصادية للحكومة 2015 - 2030 المتمثلة في إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وخطة الإقلاع المصاحبة له ستمكن الاقتصاد من تحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة وخلق مواطن للشغل ستقلص من معدلات البطالة وتخفف من وطأة الفقر وذلك بفضل ضخامة حجم الاستثمارات وتحسين بيئة الاستثمار والاستقرار السياسي والاقتراب من إنتاج وتصدير الغاز.
وبخصوص الإجراءات الواجب القيام بها لتحسين أداء المؤشرات يدعو الدكتور للقيام بما يلي:
- توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل
- تحسين مناخ الاستثمار وتخفيف الضغط الضريبي وترقية القطاع الخاص ودعم القطاعات الإنتاجية
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الاهتمام بالتنمية المحلية وتشجيع المقاولات في المدن الداخلية
- التركيز على القطاعات التي تمتلك موريتانيا فيها ميزة نسبية
- تعزيز البنية التحتية
- تنمية الموارد البشرية
- حث البنوك على تمويل الاقتصاد
- تسهيل التحويلات المالية للجاليات الموريتانية في الخارج إلى داخل الوطن.

الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك:

خطط عمل خماسية.. تراعي أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030

إعداد: فاطمة السالمه محمد المصطفى

لكي تحقق موريتانيا أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في أفق 2030.. ركزت حكومة بلدنا في رسم الاستراتيجية انطلاقا من أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة التالية؛ بدء بالبعد الاجتماعي ومرورا بالبعد الاقتصادي وصولا للبعد البيئي.

فبحلول سنة 2000.. قطعت موريتانيا شوطا كبيرا في مجال التنمية..

وللحفاظ على هذا الزخم.. وضعت الحكومة الموريتانية في عام 2016 استراتيجية جديدة للنمو المتسارع والرفاه المشترك التي تجعل من تمكين الأشخاص والإدماج والمساواة الخيط الناظم.

وعلى الرغم من النمو الكبير والتقليص المحسوس من نسبة الفقر في بلادنا.. لا يزال انعدام الأمن قائما.. ما يتطلب من الجهات المعنية احتواء حالات الأزمات الغذائية المتكررة بسرعة.. ولتحقيق الهدف المنشود .. واصلت الحكومة الموريتانية برامجها التموية عموما، وفي مجال الزراعة خصوصا.

فعلى مستوى البنى التحتية انجزت موريتانيا بنية تحتية عملاقة تسمح بترقية القطاعات الزراعية الشاملة؛ لاسيما لفائدة الشرائح الهشة كالنساء خصوصا و السكان المستضعفين عموما.

وعلى مستوى الأرياف وبفضل تحسن البنى التحتية للطرق..شهدت المناطق الريفية في خضم عملية التحول.. تداول إنتاجها بسهولة أكبر، وفي هذا الاطار يندرج تطوير شبكة الطرق ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى تزويد البلاد ببنية تحتية صلبة من أجل تنميتها.

وعلى مستوى قطاع الطاقة..و بفضل الاستثمارات الكبرى .. ارتفع انتاج الكهرباء من جهة..وتعززت إتاحة الخدمات الأساسية الاجتماعية و المعلوماتية للطبقات الفقيرة.. لترتفع بذلك لديهم القوة الشرائية من خلال برامج التحويلات النقدية والاتصالات.. ليستفيد من ذلك قطاع الأعمال ككل.

اهتمام بالرأسمال البشري

إن الاقتصاد الموريتاني المتنوع والشامل يؤدي في أعقاب ذلك إلى تنمية رأس ماله البشري الهائل.

وفي السياق نفسه.. وللأسباب ذاتها.. تكثف موريتانيا جهودها في مجال التعليم ..

وعلى ذلك الأساس، و من خلال حماية الفئات الاكثر ضعفا.. راهنت السلطات الموريتانية على مكونة الشباب.. ولذلك شجعت مسارات التدريب المهني و دعمت قطاع المقاولة.

ولتحقيق تلك الأهداف اتخذت السلطات الموريتانية مزيدا من التدابير السياسية والمالية بغية تأطير الاقتصاد..

إن الاقتصاد الموريتاني المتنوع والشامل سيؤدي بعد ذلك إلى تنمية رأس ماله البشري.

وعلى ذلك الأساس تكثف البلاد جهودها في التعليم ..في وقت يعتبر الولوج الكامل للتعليم تحديا للأولويات.
وفي هذا المجال .. إذا كان التكافؤ يمثل نجاحا حقيقيا على المستوى الابتدائي..

تبقى الجودة تمثل تحديا... وبالتوازي هناك شعور ملموس بوجود حراك لإشراك جميع الأطفال.. وتركز هذه المبادرات رغبة الدولة في بناء مستقبلها بحماية الأجيال القادمة.
ما يعني وجود موريتانيا في مرحلة هامة لتطوير رأس مالها الاجتماعي و الحفاظ على نموها الاقتصادي المستمر والمشترك والمستدام.. مع مكافحة تغيير المناخ وتداعياته.. فإن البلاد توفر لنفسها وسائل كسب الرهان.
فإذا كان الطريق الذي قطعته موريتانيا منذ 2000 هائلا.. فإن التحديات تظل كبيرة وسيتم رفعها من خلال استراتيجيتها للنمو المتسارع و الرفاه المشترك..
فهل من تعريف يقرب الاستراتيجية للقارئ ويسلط الضوء على جوانبها ويوضح محاورها ويكشف السياقات التي تنزلت فيها..من جهة .. و يعدد أهدافها ويتناول توقعات المرجوة منها من جهة أخرى.
وسعيا منها لتقديم إجابات شافية تعرف القارئ أكثر على استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك... حصلت مندوبة « مجلة الشعب» على ردود على تلك التساؤلات من لدن الادارة العامة للسياسات الاستراتيجية بوزارة الشؤون الاقتصادية ممثلة في المدير العام للسياسات الاستراتيجية والتنموية بوزارة الشؤون الاقتصادية السيد عباس سلا.. فكانت الاجابات على النحو التالي:
« تمثل الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.. العمود الفقري للسياسة الوطنية للحكومة الموريتانية لأفق 2030.. بعد تغير النظرة الشاملة لاهداف التنمية؛ من أهداف إنمائية إلى التنمية المستدامة 2015..
وتلبية لنداءات المجتمع الدولي.. قررت حكومة بلادنا سنة 2015 إعداد الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك..
ومن أجل إنشاء تلك الاستراتيجية مرت الدولة الموريتانية بمراحل لتحقيق هذا الغرض واعتمدت لذلك منهجية عملت على أبعاد متعددة، شملت:
- البعد الاجتماعي: والبعد الاقتصادي والبعد المؤسسي والبيئي..
كل ذلك من أجل وضع رؤية استراتيجية للنمو المتسارع. تجنب بلادنا الفقر في أفق: 2030.»
وعن المرتكزات الأساسية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.. يضيف:» أن مرتكزات الاستراتيجية لخطة تنمية الوطن.. وتبعا لما تقدم.. اعتمدت موريتانيا خطة خماسية للتنمية(2016 - 2021).
و بعد مرور خمس سنوات على اعتماد الخطة الخماسية الأولى اكتملت بالفعل مدة خطة خماسية التنمية الأولى؛ ما جعل القائمين على وضع السياسات الاقتصادية الوطنية يعكفون حاليا على تقييم تلك الخطة.. للعمل بمقتضى بياناتها في الخطة الخماسية الثانية قيد التشكل(2021 2025-) .
فباكتمال إجراءات التقييم والتمحيص وتحليل المعطيات واستخلاص العبر لمعرفة المشكلات والعراقيل التي حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة.. من أجل تحيينها وأقلمتها مع الخطة الخماسية الثانية.
وفي السياق نفسه نبه المدير إلى أن هذه الاستراتيجية إنما جاءت نتاجا لتقييم الاطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

أهداف التنمية المستدامة

وقياسا على ما حصل في سنة 2015 وانطلاقا من تقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على مدى 15 سنة (2000 - 2015) ..على اساس ذلك التقييم آنذاك ؛ واستجابة للالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة .. وحرصا منها على التأقلم مع أهداف التنمية المستدامة....اعتمدت موريتانيا استراتيجية النمو المتسارع.
فما مراحل إنشاء هذه الاستراتيجية إذن؟
وسبيلا منها لبناء تلك الاستراتيجية.
يقول المدير : « مرت موريتانيا بمراحل عدة لإنشاء استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، شملت محطات منها:
1_ المرحلة التمهيدية:
وخلالها حصلت مشاورات وطنية موسعة شفعت بأخرى؛ منها ماهو قطاعي؛ ومنها ماهو جهوي على مستوى الولايات حول مساهمة موريتانيا في أجندة الأمم المتحدة في ما بعد 2015.
2_ إعداد تقارير فرق العمل المشرفة:
وعملا بمقتضى مضمون التقارير وبياناتها التي على أساسها يتم اقتراح مرتكزات الاستراتيجية، مع مراعاة التكامل بين القطاعات، وكذا الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل ولاية.
3 _ توطيد وإعداد وثيقة الاستراتيجية.
4_ مرحلة التشاور والتصديق؛ من خلال الورشات الجهوية و الورشة الوطنية، وكذلك من خلال لقاءات على مستوى الهيئات المختصة، كاللجنة الفنية لمكافحة الفقر، والتي يترأسها الوزير الأول، واللجنة الموسعة للتشاور؛ ويرأسها وزير الاقتصاد والمالية.
ففي كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي و المؤسسي والبيئي يتركز التشخيص حول الديناميكية الاجتماعية متناولا الحصيلة ونقاط الضعف والقوة؛ و كذاك التحديات والفرص المتاحة والحكامة والمؤسسات والسلم والأمن.
وعلى ذلك الأساس توصلت الحصيلة إلى توصيات ودروس مستخلصة تضمنت الخيارات الاستراتيجية المحتملة في الآفاق المستقبلية للبلد، مؤكدة ضرورة تنويع الاقتصاد وتعزيز قدرات المصادر البشرية؛ وكذا عصرنة الإدارة وضرورة العمل على جودة التعليم و ملاءمته مع احتياجات العمل..
في وقت توصل التشخيص إلى محدودية نفاذ الخدمات الصحية الاولية عموما، وصحة الأم والوليد خصوصا..
كما توصل التشخيص إلى ضرورة تشغيل الشباب ومكافحة التطرف والغلو؛ بحيث ينظر إليه باعتباره أولوية وطنية...

مع أعطاء أولوية للمخاطر البيئية ذات العلاقة بالتغيرات المناخية.
وانطلاقا من تلك التحديات قمنا كجهة مخولة بوضع أسس استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي تراعي من بين أمور أخرى الدروس المستخلصة من تنفيذ استراتيجية الاطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. لتجاوز مكامن النقص الملاحظ في تقييم الاطار الاستر اتيجي لمحاربة الفقر من جهة..ورفع تحديات التنمية الاقتصادية التي ظلت عائقا في سبيل تنفيذ استراتيجية مكافحة الفقر من جهة أخرى..
مع خلق نمو متسارع من خلال خلق الظروف الأنسب لأن يكون شاملا ومستداما..
وعملا بسنة التشاور في بناء الاستراتيجية توصل القطاع لرؤية وطنية موحدة..
تنبع من رؤية استراتيجية توافقية تجمع كل الموريتانيين بعد مشاورات وطنية تبين من خلالها ان كل الموريتانيين على اختلافهم يتقاسمون قيما مشتركة توافقية تتمثل في:
-1 مبادئ الإسلام الحنيف السني المتسامح .
-2 اللحمة الوطنية والسلم الاجتماعي والإنصاف والتضامن؛ كلها ضرورات لابد من توفرها.
-3 الوحدة الوطنية: وهي الركيزة أساسية لكل تنمية.
-4 العدالة والديمقراطية و الشفافية وحقوق الانسان؛ كلها مشتركات يجمع عليها الموريتانيون عموما.
فعلى أساس تلك القيم مجتمعة والمشاورات الموسعة.. كان المنطلق الأول لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

تحقيق اقتصاد قوي شامل ومستدام

وتهتم الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك ببناء اقتصاد وطني قوي ومستدام؛ ويستجيب للحاجيات الأساسية لجميع المواطنين.. ويحرص على الرفاه والنفاذ في إطار الحكامة الجيدة ، مع مراعاة أجندة التنمية.
ولذلك الغرض قامت الاستراتيجية على ثلاث مرتكزات أساسية هي :
-1 النهوض بنمو قوي ومستدام وشامل.
ويستجيب لحاجيات المواطنين؛ ويحرص على النفاذ للخدمات الأساسية كالصحة والتعليم ؛ والماء والكهرباء والسكن اللائق.. الطرق والنقل وغيرها من الخدمات الأساسية للمواطنين.
-2 تطوير رأس المال البشري والنفاذ للخدمات الاجتماعية الأساسية؛ مع مراعاة الجودة .
3- تعزيز الحكامة بكل أبعادها مع مراعاة أجندة التنمية في أفق 2030.
الخطط الخماسية والأهداف المتوقعة للاستراتيجية
تتوزع الاستراتيجية إلى ثلاث خطط خماسية؛
وأولها؛ خطة: (2016 - 2021) وهي الخطة مكتملة التنفيذ و التي هي الآن في طور التقويم.. لوضع اليد على ما حققنا من أهدافها المرسومة.
إلى جانب أن نتائجها ستتيح للقائمين عليها معلومات وافية وقطعية ستوضح بالارقام ماذا تحقق بالفعل من أهداف؟ مع توضيح اسباب فشل الأهداف التي لم تتحقق في الآجال المحددة.. كما ستتيح التعرف على المعوقات والتحديات التي اعترضت ما لم يتحقق من تلك الأهداف؟ لتساعد قاعدة بيانات الخطة المنصرمة في بناء الخطة الخماسية الثانية القادمة:(2021 - 2025) لتصحيح المسار.
وانطلاقا مع المعطيات الميدانية ..يعد التشغيل هدفا من اهداف الخطة الخماسية الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.
فانطلاقا من إطار الاقتصاد الكلي الميزانوي ..نلاحظ أن الخطة الخماسية الأولى التي هي الآن في طور التقييم كانت تهدف على مدى السنوات الخمس الماضية إلى خلق فرص تشغيل إضافية صافية مقارنة مع إجمالي مكاسب نمو الناتج الداخلي الخام.
وعلى ذلك الأساس و انطلاقا من الارقام.. لا حظنا أن النمو خلق 16.122 فرصة عمل سنة 2016؛ لترتفع نسبه تدريجيا،طيلة السنوات المتلاحقة.. لتصل نسبة التشغيل 100.000 فرصة عمل خلال سنة 2020.
ما يعني أن فرص التشغيل المسجلة كلها خلقها اندفاع النمو الوطني.
كما أنه باطلاعنا على بعض المؤشرات الاقتصادية المسجلة محليا.. نصل إلى أنه في سنة 2014 وصلت نسبة الفقر النقدي 31% .. حيث بلغ عدد الفقراء ما يزيد على المليون 100.0000 نسمة.
وإن متوسط الانخفاض الكلي المتوقع سنويا للسكان تحت خط الفقر مقارنة مع إجمالي مكاسب النمو لناتج الدخل الخام يصل إلى 31.500 نسمة.
وستوضح مؤشرات نتائج المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر الجاري حاليا و الذي يعكف عليه المكتب الوطني للإحصاء المتوقع الاعلان عنه قريبا .
ليجيب على كل الاسئلة المطروحة بما فيها: ماذا تحقق من اهداف الخطة الخماسية(2016 - 2021)؟
ومن ثم سنعرف ما مدى دقة توقعات الخطة.. إلى جانب معرفة ما إذا كانت توجد عوائق حالت دون تحقيق تلك ألتوقعات؟
و من خصوصية استراتيجية النموالمتسارع والرفاه المشترك كونها تعتمد منظومة مؤسسية على أساسها تتم متابعة التقييم الاستراتيجي للنمو المتسارع والرفاه المشترك؛ تقوم على:
-1 جهاز مؤسسي : حيث توجد لجنة وزارية للإشراف يترأسها الوزير الأول.
2 - لجنة موسعة للتشاور يترأسها معالي وزير الاقتصاد؛ وتضم قطاعات مركزية مثل: البنك المركزي - ووزارة المالية وكذا شركاء التنمية.
- لجنة الإشراف القطاعية: ويترأسها: المدير العام للسياسات الاستراتيجية والتنموية بوزارة الاقتصاد..
أما بخصوص آفاق الاستراتيجية فإنه ستنطلق قريبا خطة تنموية جديدة (2021 - 2025) ستأخذ بعين الاعتبار البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني(تعهداتي) وكذلك (برنامجي: أولوياتي والاقلاع الاقتصادي) من جهة أخرى..
وبخصوص استراتيجيات التنمية على المستوى الجهوي التي تراعي خصوصية كل ولاية.. فقد انطلقت بالفعل استراتيجيات جهوية في بعض الولايات كما هو الحال في كل من ولايات: الحوض الشرقي، ولبراكنة وتكانت.. كما نعكف حاليا على إعداد استراتيجات تنموية جهوية لا مركزية لبقية الولايات ؛ وكلها منبثقة من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

الخطة الوطنية متعددة القطاعات أولوياتي كوفيد 19:

خطط وبرامج كافحت مختلف أشكال الغبن والهشاشة، وأمنت ولوج الجميع إلى الخدمات الأساسية

تحسين الخدمات وترقية القطاعات الإنتاجية

إعداد : محمد ولد عبدي

بعد إعلان منظمة الصحة العالمية الظهور الرسمي لفيروس كوفيد 19 مارس 2020، بادرت الحكومة مباشرة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية والتخفيفية من الوباء كان لها الأثر البالغ في الحد من انتشاره وتخفيف وطأته على المواطنين خاصة الفئات الهشة وأصحاب الدخل المحدود.

وفي هذا السياق قامت الحكومة بتنفيذ خطة وطنية استعجالية متعددة القطاعات بالتشاور مع الشركاء الفنيين والماليين، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تم وضعها للحد من هذا الوباء، تقوم أساسا على إنشاء صندوق خاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا بمساهمة حكومية قدرها 2.5 مليار أوقية جديدة مع أنه مفتوح أمام رجال الأعمال الوطنيين وشركائنا في التنمية ويهدف هذا الصندوق إلى تمويل تنفيذ خطة المساعدة الاجتماعية التي أعلن عنها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في خطابه للأمة في 25 مارس 2020.

كما تعد هذه الخطط فرصة سانحة لاستحداث نموذج تنموي يتماشى مع التزامات رئيس الجمهورية في إطار برنامج تعهداتي، وانسجاما مع برنامج «أولوياتي»، وتستهدف إنجاز تحول بنيوي للاقتصاد الوطني عبر تكثيف الاستثمارات العمومية وخاصة في قطاعات الإنتاج ذات الأولوية، وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وكذلك في القطاعات «الخضراء»، بالإضافة إلى تعزيز مناخ الأعمال ووضع القواعد المؤسسية لحكامة قوية وفعالة تدعم القطاع الخاص وتحظى بالعناية اللازمة.

وقد بذلت الحكومة خلال الفترة المنصرمة جهودا كبيرة في سبيل تجسيد مضامين وأهداف السياسة العامة للحكومة في مختلف أبعادها ومستوياتها، وهو ما يتضح من خلال برنامج أولوياتي الموسع

الذي جاء بخطة انمائية شاملة بالإضافة إلى حجم ما يجري تنفيذه من مشاريع وبرامج تهدف إلى مكافحة مختلف أشكال الغبن والهشاشة، وتأمين ولوج الجميع إلى الخدمات الأساسية، ودعم المنظومة الصحية والتعليمية، وترسيخ الوحدة الوطنية وتدعيم اللحمة الاجتماعية، وتهدئة الحياة السياسية، وبناء دولة القانون والحريات، وإرساء قواعد الحكامة الرشيدة.

التصدي لجائحة كوفيد 19

وحسب وثيقة صادرة عن وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية فإن جائحة كوفيد 19 جاءت لتصيب في الصميم اقتصاديات جميع البلدان مسببة أزمة عالمية غير مسبوقة، وفضلا عن الصدمة الناتجة عن إجراءات الحجر الذاتي وشل النشاط الاقتصادي فإن ترابط الاقتصاد العالمي قد فاقم هذه الأزمة، كما أن أعباء الإجراءات الصحية والأمنية والوقائية المرتبطة بالوضع العالمي كان لها تأثير سلبي على المالية العامة في كافة البلدان وخاصة تلك السائرة في طريق النمو، ومن أجل مواجهة هذه الصدمة الخارجية، أقرت الحكومة العمل بخطة وطنية متعددة القطاعات لمواجهة وباء كوفيد 19 سعيا إلى تخفيف تأثيره على الساكنة وعلى الفاعلين الاقتصاديين.

وتمحورت هذه الخطة حول المرتكزات الثلاثة التالية:

أولا: الرد الصحي والأمني على الجائحة؛

ثانيا: إجراءات تخفيف التأثير الاجتماعي والاقتصادي للجائحة؛

ثالثا: التنسيق ومتابعة خطة اليقظة الاقتصادية.

وإلى جانب الخطط والبرامج المنفذة ميدانيا بينت الوثيقة أن الحكومة عكفت على إعداد برنامج أولوياتي الموسع للسيد الرئيس والذي يتصف في نفس الوقت بالشمولية وباستشرافه للمستقبل من منطلق إنعاش النشاط الاقتصادي، مع نهاية هذه الفترة الاستعجالية التي شهدت اضطراب كل من النشاط الاقتصادي وتنفيذ تعهدات الرئيس اقترحت الحكومة توسيع أهداف هذه التعهدات عبر إعداد برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية .

ومراعاة لكل هذه التحديات، أقرت الحكومة إعادة تكييف الاقتصاد مع الوضع السابق لانتشار كوفيد 19 بعودة الدولة للقيام بدور المنظم والفاعل عند الضرورة والراعي الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بالإنفاق العمومي.

وأشارت الوثيقة إلى أن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سيتم تنفيذه في هذا الإطار سيكون فرصة سانحة لتصور نموذج تنموي يتماشى مع التزامات رئيس الجمهورية بحيث يكون شموليا و محترما لمتطلبات البيئة مع توجهه نحو تسريع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030) وتنفيذ بنود اتفاقية باريس حول المناخ وكذلك الإطار العالمي حول التنوع الحيوي لما بعد عام 2020.

وسيسعى برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى إحداث «تحول بنيوي» للاقتصاد عبر، أولا تكثيف الاستثمارات العمومية وخاصة في القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء في القطاعات «الخضراء»؛ ثانيا استحداث صندوق استراتيجي للاستثمار؛ ثالثا إطلاق مسار لـ«تصنيف الاقتصاد»؛ رابعا تبسيط الإجراءات الإدارية؛ خامسا تعزيز مناخ الأعمال؛ سادسا وضع القواعد المؤسسية لحكامة رشيدة.

البرنامج الأولي رقم 1

ووفقا للوثيقة الصادرة عن وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية فقد انطلق هذا البرنامج في شهر يناير 2020 يتألف من 25 إجراء ونشاطا يغطي مجالات حيوية للساكنة وجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويتعلق الأمر بمجموعة من الأنشطة المتجانسة التي يكمل بعضها البعض وتتناول: الصحة وأمن الطرق؛ دعم المنتجين الزراعيين؛ دعم المبادرات النسوية والدمج الاقتصادي للأشخاص الذين يعانون من إعاقة؛ إقامة البنى التحتية الأساسية المدرسية والطرقية؛ التحويلات النقدية لصالح الأشخاص ذوي الهشاشة؛ مكافحة سوء تغذية النساء الحوامل، المرضعات والأطفال؛ تحسين الإطار المعيشي والنظافة وصحة السكان؛ تشجيع الأنشطة المدرة للدخل؛ تشجيع التمويلات الصغرى في الوسط الريفي وخلق فرص العمل.

وقد بلغت الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 4.163 مليون أوقية جديدة.

الخطة الوطنية متعددة القطاعات لمجابهة كوفيد 19

وركزت الوثيقة على أن أهم عناصر الخطة المعمول بها للتصدي لهذا الوباء، هو إنشاء صندوق خاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا، وقد ساهمت فيه الدولة بمبلغ 2,5 مليار أوقية.

ولغاية نهاية شهر يونيو 2020، بلغ إجمالي المساهمات في الصندوق 4,3 مليار أوقية بعد فتحه أمام مشاركة الفاعلين الوطنيين والشركاء ، ويمكن تلخيص حصيلة تنفيذ مختلف جوانب هذه الخطة في ما يلي: الصحة: 53 %؛ الماء: 19 %؛ الكهرباء: 100 %؛

- مؤازرة الأسر (وكالة تآزر): 93 %؛ الإنفاق الجبائي (مصاريف): 49 %.

الأهداف والتوجهات الاستراتيجية

وأشارت الوثيقة إلى أن حصيلة الخطة كانت حصيلة تجميعية لبرنامج أولوياتي رقم (1) لرئيس الجمهورية والخطة الوطنية متعددة القطاعات لمجابهة الكوفيد 19. وتزامنت هذه الخطة مع ظرفية صعبة تتسم بتباطؤ النشاط الاقتصادي وبالمخاوف الناتجة عن الأوضاع العالمية مما أدى إلى تراجع كافة المؤشرات الأساسية للاقتصاد.

ويتزامن إعداد هذا البرنامج مع انتهاء الخطة الخمسية 2016 - 2020 لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك و سيتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار عند إعداد الخطة الخمسية 2021 2025- مع الحرص على إدماج الأنشطة المعتمدة لإنعاش الاقتصاد كما ستعمل الخطة الخمسية أيضا على توفير الظروف الملائمة للنهوض بالاقتصاد وفق مقاربة مستدامة وشاملة ومبتكرة وستتجسد هذه المقاربة في منح دور متزايد بالقطاع الخاص بوصفه محركا للنمو و في تثمين مقدراتنا ومواردنا الطبيعية، خاصة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصيد واستغلال الغابات.

وسيتم كذلك العمل على استحداث بنود في الميزانية تستجيب لاحتياجات الاقتصاد التمويلية وتحسين مناخ الأعمال وتثمين مقدرات النمو المحلي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية مع الإسهام في نفس الوقت في الحد من الاعتماد على الخارج وتحسين قابلية تشغيل الشباب والنساء وتعزيز الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد.

وستعمل هذه الخطة أيضا على تبني سياسة لدعم الطلب وبوجه خاص عبر توسيع البرامج الداعمة للأسر وللمقاولات الصغرى والمتوسطة والمبادرات المبتكرة.

وتمثل الخطة قاعدة صلبة لرؤية شمولية تهدف إلى وضع الاقتصاد على مسار نمو أكثر استدامة بالانسجام مع برنامج رئيس الجمهورية وإعلان السياسة العامة للحكومة واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

إن خطة إنعاش الاقتصاد مستوحاة من هذه الوثائق المرجعية الثلاث وتهدف مستقبلا إلى توطيد النتائج التي تحققت في مجال التوازنات الاقتصادية الكبرى والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وعصرنة الاقتصاد وخلق فرص العمل.

وستتعزز الخطة كذلك بإصلاحات عميقة بهدف ما يلي: أولا إعادة تحديد دور الدولة، ثانيا المزيد من تثمين المقدرات الوطنية للتعجيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وخلق القيمة المضافة عن طريق

زيادة الإنتاجية وقدرة قطاعات الإنتاج على التنافس؛ ثالثا توسيع النسيج الاقتصادي الوطني عبر تصنيف تدريجي للأنشطة غير المصنفة وسيواكب هذا الإصلاح باتخاذ عدد من الإجراءات التحفيزية من شأنها الرفع من مستوى المقاولات في مختلف ميادين النشاط؛ رابعا مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين وزيادة شمولية النظام التربوي من منظور مدرسة جمهورية؛ خامسا الرفع من مستوى البنى الأساسية الصحية من حيث زيادة قدرة الاستقبال وجودة الدواء؛ سادسا تزويد مدينة نواكشوط وعواصم الولايات بالبنى الأساسية الملائمة من منطلق استحداث «مدن منتجة وصديقة للبيئة» بما يستجيب للمواصفات المتعلقة بالنظافة و الحركية الحضرية ومتطلبات البيئة.

برنامج أولوياتي الموسع

وأضافت الوثيقة الصادرة عن وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية إلى أن هذه الخطة التي تبلغ كلفتها 24.162 مليون أوقية تتمحور حول عدد من مجالات التدخل التي يتعين أن تنفذ فيها أنشطة ذات أولوية خلال الثلاثين شهرا القادمة وموازاة مع هذه الأنشطة، يتعين مراعاة عدد من الإجراءات المصاحبة الأخرى سعيا لتحفيز الانتعاش الاقتصادي. ويتعلق الأمر بأنشطة على المدى القصير والمتوسط .

وعلى العموم فإن الإصلاحات المرتقبة وكذلك الأنشطة التي تتضمنها مختلف المحاور ستركز على آليات مصممة بعناية بما يتيح استئنافا في أقرب الآجال الممكنة لنمو مستدام يراعي متطلبات البيئة ويساعد على عودة التوازنات الاقتصادية الكبرى.

وفي هذا السياق، ينتظر أن تتأثر إيرادات الميزانية إيجابيا باستئناف نمو مستديم يستند لظروف مواتية تخلقها زيادة الاستثمارات العمومية وتطوير القطاع الخاص بما يسمح تدريجيا بتوسيع الوعاء الضريبي.

محاور الخطة وتوزيعها

وحسب الوثيقة فقد تمحورت الخطة حول ستة مرتكزات: أولا تنمية البنى التحتية الداعمة للنمو؛ ثانيا تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب؛ ثالثا تثمين مقدرات القطاعات الإنتاجية والتعجيل بتحقيق الاكتفاء في مجال الغذاء؛ رابعا دعم القطاع الخاص (المصنف وغير المصنف)؛ خامسا تشجير وخلق فرص العمل؛ سادسا الحكامة وتنفيذ البرنامج بالإضافة إلى بنود متفرقة و احتياطية.

ومن بين الأساسيات التي تقوم عليها الخطة تطوير البنى التحتية الداعمة للنمو 740,16 27,9 %، تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب 192.68 33,9 %، تثمين مقدرات القطاعات الإنتاجية والتعجيل بتحقيق الاكتفاء في مجال الغذاء 422.05 22,4 %، إسناد القطاع الخاص (المصنف وغير المصنف) 2 304.5 9,5 %، التشجير وخلق فرص عمل في المجالات الخضراء 961,9 4,0 %، الحكامة وتنفيذ البرنامج 60,0 0,2 %، بنود متفرقة واحتياطية 481.8 2,0 %.

كما تناول المحور الأول من هذا البرنامج مختلف الإجراءات ذات العلاقة بالتنمية وصيانة البنى الأساسية الداعمة للنمو، ويستفيد منه 27,9 % من إجمالي التمويلات حيث خصص له مبلغ 6.740,1 مليون أوقية. كما أنه يلعب الدور الأهم في استراتيجية الإنعاش من خلال مشاريع للبنى التحتية المحورية التي يمكن تنفيذها بسرعة والتي تشتمل على العديد من أشغال البناء التي تخلق فرص عمل بأعداد كبيرة.

أما المحور الثاني فإنه يتعلق بالرفع من مستوى القطاعات الاجتماعية وبدعم الطلب. فتحسين الظروف المعيشية للسكان خاصة الأكثر احتياجا يوجد في طليعة أولويات الحكومة.

وتأتي الأنشطة المقررة في هذا المحور لتكمل وتعزز البرامج الهامة الرامية إلى دعم الأسر الهشة وهي البرامج التي سبق تنفيذها من طرف وكالة «تآزر» وبعض القطاعات الوزارية وذلك في إطار خطة مواجهة الكوفيد 19 لصالح الأسر الفقيرة على امتداد التراب الوطني. كما أن تحسين عرض الخدمات الصحية ودعم قيام مدرسة جمهورية و الآفاق الواعدة لتشغيل الشباب تعد من المكونات الاساسية لهذا المحور الذي يمثل 33,9% من إجمالي التمويل وبغلاف مالي قدره 8.192,6 مليون أوقية.

ويعالج المحور الثالث تثمين مقدرات القطاعات الإنتاجية والتعجيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، ويستحوذ على 5.422 مليون أوقية أي 22,4% من مجموع التمويلات.

ويرمي المحور إلى تكثيف استغلال المقدرات المحلية التي تنتجها قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والصيد مع ما يترتب على ذلك من الحد من التبعية للخارج، وستستفيد هذه القطاعات كذلك من التمويلات الهامة المرصودة للبنى الأساسية الريفية.

ويتعلق المحور الرابع بدعم القطاع الخاص عبر سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تمكينه من مواجهة مخلفات الجائحة وخاصة على مستوى مختلف فروع هذا القطاع (المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الفنادق، المطاعم، السياحة والنقل) كما يتعلق الأمر أيضا بالأنشطة الرامية إلى تشجيع المبادرة والتشغيل ويمثل الغلاف المالي المرصود لهذا الغرض 9,5% من إجمالي تمويل الخطة أي ما يعادل 2.304,5 مليون أوقية.

ويتناول المحور الخامس برامج التشجير وخلق فرص عمل «خضراء» ويهدف إلى تشجيع وضمان التسيير المستدام لمناطق الغابات والأراضي التي تأثرت بالعوامل الطبيعية وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين. ويساهم كذلك في تحسين التعامل مع التلوث وفي تشجيع الجهات التي تهتم بمعالجة النفايات وبخلق فرص مستدامة وخاصة لصالح الشباب. وقد خصص لهذا المحور غلاف مالي قدره 961,9 مليون أوقية أي 4 % من إجمالي التمويل.

وأخيرا يعالج المحور السادس والأخير قضايا الحكامة وتنفيذ البرنامج، على أن يتم دعمها من خلال إنشاء منظومة فعالة للمتابعة والتقييم؛ ويستفيد هذا المحور من غلاف مالي قدره 60 مليون أوقية أي نسبة 0,2 % من إجمالي التمويل.

ويوجد خط ائتماني قدره 481.8 مليون أوقية كاحتياطي لتمويل بنود متفرقة ونفقات أخرى تقدر بـ2 % من المجموع.

ويشتمل كل واحد من هذه المحاور على محاور فرعية تمثل بذاتها مجالات للتدخل من شأنها أن تخلق الظروف الملائمة للنمو المستدام والشامل بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع الظروف الطارئة، وهناك 18 مجالا للتدخل تم اعتمادها و تحتوي بدورها على سلسلة من الأنشطة التي يتعين تنفيذها خلال الفترة التي يغطيها البرنامج.

البنى الأساسية الريفية

وحسب الوثيقة فإن البنى الأساسية الريفية تبلغ كلفتها 1612 مليون أوقية أي 23,9% من تمويل هذا المحور. وسيخصص هذا الغلاف لتسريع كهربة مناطق الإنتاج (250 كلم على ضفاف النهر) وفك عزلة مناطق الإنتاج وإعادة تأهيل المناطق المتضررة (2000 هكتار) وبناء 30 حوضا لحبس مياه المطر وتعميق الروافد في المناطق الرطبة (كنكوصه، محموده، فنجه، بحيرة ألاك، بحيرة مال، كندلك، تاغطافت) وبناء سدود ومطبات لتخفيف سرعة السيول، وتعميق وترميم 3 محاور مائية على طول الضفة. وتأتي هذه الأنشطة استكمالا لبرنامج أشمل يحتوي بناء السدود ومطبات تخفيف سرعة السيول وهي أعمال في طور التنفيذ.

تحسين ظروف الفئات الأكثر احتياجا

وأشارت الوثيقة إلى أن تحسين ظروف

الفئات الأكثر احتياجا بمبلغ 1.971 مليون أوقية أي 24.1% من تمويل هذا المحور تم استخدامه في تمويل المرحلة الثانية من التحويلات النقدية لصالح 206.000 أسرة فقيرة، وإنشاء صندوق لتشجيع السكن الاجتماعي وتحسين وسائل الإنتاج عن طريق توفير 3.000 دراجة ثلاثية العجلات لمختلف الاستخدامات في نواكشوط وفي الداخل مع تمديد برنامج التمويلات الصغرى في الوسط الريفي خلال الفترة التي تغطيها الخطة.

كما أن تحسين عرض الخدمات الصحية يمثل 21.3 % من كلفة هذا الغلاف المالي البالغ 1.747 مليون أوقية بهدف ضبط القطاعات الصحية العامة والخاصة وإخضاعها للمواصفات وبناء 40 مركزا ونقطة صحية على امتداد التراب الوطني والرفع من مستوى الهيئات الاستشفائية وإعادة هيكلتها وتجهيزها (بما في ذلك توفير سيارات الإسعاف) وتكوين العمال واستحداث مركز استشفائي للإسعافات الطبية الاستعجالية والعمل بالتأمين الصحي الشامل. وتأتي هذه الأنشطة لاستكمال الجهود المقام بها من أجل توفير الدواء للعجزة وتخفيض الكلفة الجزافية للتوليد والتكفل بضحايا الحوادث على الطريق العام ونقل المرضى والمصابين إلى المراكز الصحية المناسبة.

كذلك دعم إقامة مدرسة جمهورية بكلفة 4.075 مليون أوقية أي ما يمثل 49.7% من تمويل المحور. ويدخل رصد هذا الغلاف في إطار استمرار برنامج الأولويات بالنسبة للبنى الأساسية المدرسية الذي سبق إنجازه أو الذي هو قيد التنفيذ. ومن شأن هذه الخطوة أن تدعم أشغال بناء (2 × 500 فصل دراسي أو 2 × 32 مؤسسة تعليمية لصالح كل من سلك التعليم الأساسي وسلك التعليم الثانوي وكذلك بناء وتأهيل وصيانة المدارس وإنتاج 66.000 طاولة مدرسية على المستوى المحلي لمواكبة تطور العرض المدرسي وبدء العمل ببرنامج للكفالات المدرسية وفتح 50 روضة للأطفال واكتتاب وتكوين 150 مربية مع إنجاز الأعمال ذات الأولوية التالية:

أولا تحسين النظافة والصرف الصحي في المدارس؛ ثانيا بناء مراحيض للتلاميذ والمعلمين؛ ثالثا تسييج المدارس والثانويات وإمدادها بالماء؛ رابعا رد الاعتبار لوظيفة المعلم عبر بناء مساكن في المدارس الريفية وفي الأحياء المحيطة بالمدن؛ خامسا التكوين التمهيدي والمستمر.

فتح آفاق جديدة أمام تشغيل الشباب

وأشارت الوثيقة الصادرة عن وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية إلى أن الغلاف المالي البالغ 400 مليون أوقية أي 4,9% من تمويل هذا المحور خصص لتوسيع «مشروعي مستقبلي» والتعجيل بتنفيذه من أجل التكفل بـ500 صاحب مشروع ودعم وتفعيل برنامج «مهنتي» من خلال ضمان تقديم القروض للشباب الذين يباشرون الحياة العملية النشطة ، كما أن مقدرات الإنتاج والاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بكلفة قدرها 3.907 مليون أوقية أي 72,7% من تمويل هذا المشروع وذلك للمساعدة في دعم الأنشطة ذات العلاقة بمردودية وتفعيل ميناء تانيت وبناء مركزين لتفريغ منتجات الصيد عند الكلم 93 والكلم 144 وتوسيع شركة الورشات البحرية الموريتانية وبناء منصات لتخزين منتجات الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك ورصد خط ائتماني لدعم برنامج تثمين الصيد وتشجيع الصيد القاري. كما سيستفيد القطاع كذلك من عدد من الأنشطة التي تصب في تطوير أسطول الصيد والمصايد الكبرى واتخاذ تدابير تحفيزية لتشجيع الإنتاج وتصنيعه وتسويق منتجات الصيد.

تعزيز وتثمين المقدرات الزراعية والرعوية

وذكرت الوثيقة أن تعزيز وتثمين المقدرات الزراعية والرعوية يمثل 27,9% من الغلاف الإجمالي البالغ 1.515 مليون أوقية. ولا يشمل هذا الغلاف الجانب المتعلق بالبنى الأساسية الريفية الذي تم إدراجه على مستوى المحور رقم 1. وسيخصص التمويل لأنشطة تستهدف تثمين المقدرات الحالية تتضمن إنشاء سوق لبيع الفواكه والخضار المحلية بالجملة في نواكشوط (الكلم 17). وتزويد القطاع الزراعي بالمكائن عبر المساعدة في شراء القطاع الخاص الموريتاني لما مجموعه 100 تشكيلة (من آليات الحصاد، الجرارات أدوات الحرث، الخ) وحماية المناطق الزراعية على خط طوله 300 كلم وإدخال المكننة الزراعية (فرق الهندسة الريفية والتجهيزات الزراعية) وإنشاء مزارع لتربية الطيور الداجنة وأخرى لتحسين السلالات ،مع تطوير زراعة الأعلاف وإنشاء مسالخ عصرية في نواكشوط وإقامة مركز للحجر الصحي لأغراض تصدير المواشي.

كما شمل المحور الرابع من البرنامج ثلاثة مجالات للتدخل في إجراءات لمجابهة تأثيرات الكوفيد 19 بمبلغ 1.250 مليون أوقية أي 54,2% من إجمالي تمويل هذا المحور. وخصص هذا الغلاف المالي لتخفيف التأثيرات الاقتصادية للجائحة عبر استحداث صندوق للضمان وخطوط ائتمانية لتغطية أقساط الديون المصرفية المؤجلة والضرائب والإنفاق الاجتماعي وكذلك التكفل بالمصاريف العملياتية وإنشاء صندوق لدعم المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة كجزء من المساهمة في التكفل بمصاريف العمليات ومنح القروض وتسهيلات السيولة وقيام صندوق تضامن لصالح القطاع غير المصنف للتكفل ببعض المصاريف الثابتة ومصاريف القيد، والعمل بنصوص قانونية وتنظيمية لتصنيف وعصرنة القطاع غير المصنف عبر اتخاذ سلسلة من الحوافز(إنشاء شباك موحد، النفاذ إلى القروض، التكوين لصالح المستهدفين والحوافز الضريبية، الخ)، كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى دعم التعليم الخصوصي والتخفيف من تأثيرات الجائحة على هذا القطاع بتقديم دعم مادي معتبر.

إجراءات لدعم أصحاب مبادرات تأسيس المشاريع

ونبهت الوثيقة إلى أنه تم اتخاذ إجراءات لدعم أصحاب مبادرات تأسيس المشاريع تمثل 38,9% من تمويل هذا المحور الذي يكلف 896 مليون أوقية بهدف تشجيع وإنشاء مشاريع لجمع ومعالجة وتثمين النفايات الصلبة في المدن الكبرى وكذلك تثمين وتشجيع المنتجات المحلية التقليدية (الصمغ، التيشطار، أدلكان، الكسكس التقليدي، النبق، توكه، مشتقات إنتاج النخيل والكارور، الخ...) واستحداث صندوق لدعم حاضنات المشاريع المستحدثة بما في ذلك تطوير المحتويات الرقمية وإنشاء صندوق لدعم وتطوير فروع الزراعة والصناعة التقليدية والسياحة واستحداث صندوق لإيجار المعدات لأغراض تجديد وسائل النقل الحضري (سيارات الأجرة والباصات) وإنشاء مدرسة للتكوين في مجال الفندقة والسياحة وتنظيم دورات تكوينية لصالح 350 مستثمرا في السياحة وإنشاء صندوق لتطوير المبادرة بالإضافة إلى مواصلة الجهود المقام بها في مجال تشجيع المبادرات الاستثمارية النسوية وإدماج الأشخاص المعوقين اقتصاديا. كما تضمن البرنامج إجراءات لدعم التشغيل بنسبة 6,9% من تمويل المحور الذي تبلغ كلفته 159 مليون أوقية موزعة بين تكوين الشباب الذين هم بدون مؤهلات مهنية وإنشاء صندوق خاص لدعم التشغيل وتصنيف الأنشطة غير المصنفة وخلق فرص العمل واستدامة القطاع المنجمي التقليدي.

وركز المحور الخامس على تشجير الغابات وخلق فرص عمل في المجالات الخضراء بالإضافة إلى إجراءات تهدف إلى الحد من تدمير الغابات وضمان إحيائها وتسيير مستدام لمناطقها ،بغلاف مالي قدره 350 مليون أوقية أي حوالي 36,4% من إجمالي تمويل المحور وذلك من أجل تنفيذ البرنامج الوطني لاستنبات الغابات، ويتضمن بندا خاصا بالمؤسسات المدرسية والساحات العمومية.

الاستثمارات العمومية في سنة 2020:

تعبئـــة ما يزيـــد عـــلى 340 مليـــار أوقيـــة رغـــم ظـــروف الجائحـــة

إعداد: أحمد ولد مولاي امحمد

وقعت وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية خلال عام 2020، في إطار تعبئة التمويلات، 45 اتفاقية تمويل بمبلغ إجمالي قدره 34 مليارا و12 مليونا و766 ألف أوقية جديدة (34.012.766.000 أي، 340 مليارا و127 مليونا و660 ألف أوقية قديمة، 340.127.660.000 بما في ذلك تسعة (9) قروض ميسرة بمبلغ إجمالي قدره 15 مليارا و448 مليونا و169 ألف أوقية 15.448.169.000 أوقية جديدة وتمثل حوالي 45% من إجمالي المبلغ المعبأ. بينما تبلغ المنح 18 مليارا و564 مليونا و570 ألف أوقية جديدة 18.564.570.000 أوقية جديدة أي 55% من التمويل.

ويشير السيد محمد سالم ولد الناني المدير العام للتمويلات والاستثمارات العمومية والتعاون الاقتصادي إلى «أنه تم بذل جهود مُعتبرة أدت إلى الحصول على أكثر من نصف هذه التمويلات في شكل هبات. ويضيف أن النسبة المئوية المتبقية تم رصدها على شكل قروض مُيسرة مع معدل فائدة منخفض وفترة سداد مُريحة.

اتفاقيات تمويل المشاريع المُوقعة خلال سنة 2020

ونذكر من ضمن التمويلات الموقعة بعض المشاريع الرائدة:

- مشروع قطاع المياه والصرف الصحي بموريتانيا، بتمويل من وكالة التنمية الدولية والبنك الدولي بمبلغ يُقارب 1 مليارا و615 مليون أوقية جديدة 1.615.000.000 ؛
- مشروع تنمية الواحات المُمول من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ مليار و97 مليون أوقية جديدة 1.097.000.000 ؛
- تشييد ميناء للصيد بنواكشوط (قطب التنمية عند الكيلومتر 28)، بتمويل من جمهورية الصين الشعبية وبغلاف مالي قدره 3 مليارات و123 مليونا و380 ألف أوقية جديدة 3.123.380.000؛
- مشروع نظام شبكات الحماية الاجتماعية/ المرحلة 2، بتمويل من وكالة التنمية الدولية/البنك الدولي وبمبلغ 1.664.000.00 أوقية جديدة؛
- مشروع تشييد طريق النعمة - انبيكة لحواش، بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية بغلاف مالي قدره 1 مليار و250 مليون أوقية جديدة 1.250.000.000 ؛
- مشروع تشييد طريق تجكجة- كيفه - سيليبابي-الحدود مع مالي، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 6 مليارات و348 مليون أوقية جديدة، 6.348.000.000 ؛
- مشروع دعم اللامركزية والتنمية في المدن المنتجة المتوسطة (مدن)، بتمويل من وكالة التنمية الدولية والبنك الدولي وبمبلغ 2 مليار و430 مليونا و240 ألف أوقية جديدة 2.430.240.000 ؛
- البرنامج الاستعجالي للتصدي لجائحة كوفيد 19، الذي تمت المساهمة في تمويله من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 1 مليارا و834 مليون أوقية جديدة 1.834.000.000 ؛
- مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في الساحل، بتمويل من وكالة التنمية الدولية والبنك الدولي وبمبلغ 2 مليار و281 مليون أوقية جديدة 2.281.000.000؛
- مشروع تقوية شبكة مياه الشرب في مدينة نواذيبو انطلاقا من بحيرة بولنوار، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 2 مليار و936 مليون أوقية جديدة 2.936.000.000؛
- مشروع دعم التعليم القاعدي، بتمويل من وكالة التنمية الدولية والبنك الدولي وبمبلغ 1 مليار و960 مليون أوقية جديدة 1.960.000.000.

دعـــم ميـــزانوي

كما تمكن القطاع خلال السنة الجارية من الحصول - ضمن المبلغ الإجمالي 34 مليارا و12 مليونا و766 ألف أوقية جديدة (34.012.766.000 أوقية جديدة) - على دعم ميزانوي معتبر مقدم من طرف شركاء بلادنا الماليين والفنيين، على النحو التالي:

البنك الدولي (2.590.000.000 أوقية جديدة)؛

الإتحاد الأوروبي 800 وأربعين مليون أوقية جديدة (840.000.000)؛

الوكالة الفرنسية للتنمية 105 ملايين أوقية جديدة (105.000.000) لصالح قطاع الصحة

البنك الإفريقي للتنمية 394 مليونا و725 ألف أوقية جديدة (394.725.000).

مشاريع أخرى بدأ البحث عن تمويلها خلال 2020

كما بدأت في عام 2020 مفاوضات لتوقيع اتفاقيات حول مشاريع أخرى يتوقع أن تبدأ في عام 2021. ونذكر من ضمنها:

- مشروع إنشاء مستشفى سلمان بن عبد العزيز بمبلغ 55 مليون دولار؛
- مشروع تأمين مياه الشرب لمدينة نواكشوط بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 150 مليون دولار؛
- مشروع تشغيل الشباب بتمويل من البنك الدولي بحوالي 40 مليون دولار أمريكي؛
- برنامج الطوارئ لصالح تآزر لمواجهة

آثار كوفيد 19، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 12 مليون دولار أمريكي؛
– مشروع تعزيز التعليم والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في المرحلة الثانوية بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي؛
– برنامج دعم الحكامة وإدارة الاستثمار بدعم من البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي؛
– مشروع دعم الأمن الغذائي في مناطق كوركول وكيدي ماغه المرحلة 2 بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 9 ملايين يورو؛
– مشروع إقامة وصلة ثانية للإنترنت عن طريق الكابل البحري بتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ 25 مليون يورو؛
– دعم الميزانية من طرف البنك الدولي بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي.

المراقبة الصارمة

وهكذا كان عام 2020 حافلا في مجال تعبئة الموارد، سواء في شكل مشاريع إنمائية أو في شكل دعم للميزانية.
ويشير السيد محمد سالم ولد الناني، المدير العام للتمويلات والاستثمارات العمومية والتعاون الاقتصادي، إلى أن «جهود تعبئة الموارد هذه مصحوبة بمتابعة ومراقبة صارمة لجودة الاستثمار العمومي».
ويضيف ولد الناني: «لا يكفي مجرد حشد الكثير من الموارد، بل هناك حاجة إلى آلية مراقبة فعالة لضمان تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد وبالصفات المطلوبة التي تلبي أهداف التنمية المحددة في البداية. لهذا السبب، تقوم وزارة الشؤون الاقتصادية بوضع آلية للتنسيق والمراقبة لضمان جودة تنفيذ المشاريع التنموية.
«إن تعبئة مبلغ 34 مليارا و12 مليونا و766 ألف أوقية جديدة 34.012.766.000 في عام صعب تميز بتفشي جائحة كوفيد-19 تُظهر أن الجهود المبذولة كانت هائلة»، كما يقول السيد محمد سالم ولد الناني، الذي يضيف أن «مستوى تعبئة التمويل العام لم يسبق له مثيل مما يدل على ثقة الجهات المانحة والشركاء الآخرين».
وللحفاظ على هذه المصداقية التي يتمتع بها بلدنا، تقرر- على أعلى مستوى في الدولة- البدء في عمل معمق بشأن الإصلاحات الاقتصادية والمالية الكبرى، ولاسيما بشأن الدين الخارجي للبلاد» ، يتابع ولد الناني.

الإعادة الكاملة لهيكلة الديون

أصبح رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بين نظرائه، رائد الدعوة إلى إلغاء ديون البلدان الإفريقية بشكل عام وديون مجموعة دول الساحل الخمس بشكل خاص. ونتج عن هذه الحملة قرار تأجيل السداد الذي أقرته مجموعة العشرين لعام 2020 وللأشهر الستة الأولى من العام الحالي.
وقد كلفت موريتانيا تحالف فرانكلين- فينكسيم ، برئاسة ميشيل سابين، وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي الأسبق، بتدقيق وإعادة هيكلة ديونها الخارجية. «استمرارًا للوقف الاختياري لخدمة الديون للبلدان منخفضة الدخل وفي سياق اتسم بالأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد 19، أرادت مجموعة العشرين من عدد من البلدان، بما في ذلك موريتانيا، إجراء مفاوضات مع دائنيها من القطاعين العام والخاص بهدف تخفيف ثقل ديونها، والحفاظ على استقرار ميزانيتها، وبالتالي تلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية للسكان بشكل أفضل.
وهكذا شرعت موريتانيا في عملية «إعادة هيكلة كاملة لدينها العمومي الخارجي».
«أتاح تطبيق مبادرة تعليق خدمة الدين ضمن إعادة جدولة سداد حوالي 50% من خدمة الدين المنصوص عليها في قانون المالية 2020 ، والتي بلغت قرابة 100 مليار أوقية قديمة في خدمة الدين واهتلاك الدين».
ومن المتوقع أن يتم تقديم التقرير الكامل لتحالف فرانكلين- فينكسيم إلى السلطات خلال عام 2021. وهو تقرير من شأنه أن «يبرز المزيد من الوضوح والشفافية للديون لمزيد من الثقة من جانب المانحين. كما يتوقع أن يتضمن «توصيات لتنفيذ إستراتيجية إعادة هيكلة الديون»
ويؤكد المدير العام للتمويلات والاستثمارات العمومية والتعاون الاقتصادي أن «الدين الخارجي العمومي منه خاصة يمثل 60% من الناتج المحلي الإجمالي. حيث «تبقى جميع نسب الديون في موريتانيا مستدامة، ويتم دفع جميع الالتزامات بانتظام ودون تعثر» .

ميزانية الاستثمار المدعمة

تجدر الإشارة إلى أن «وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية هي المسؤولة عن ميزانية الاستثمار المدعمة. حيث» يتم إعداد كافة عمليات رأس المال في الدولة والمؤسسات العمومية سنويا بموجب ميزانية الاستثمار المدعمة، والتي تشكل ملحقا بقانون المالية للسنة التي تتعلق بها « .
ويتم إعداد ميزانية الاستثمار المدعمة على مستوى المديرية العامة للتمويلات والاستثمارات العمومية والتعاون الاقتصادي «للحصول على رؤية كاملة ومتكاملة لجميع الاستثمارات العمومية وتجنب التمويل المزدوج أو نقص التمويل. كما «يتم إعداد ميزانية الاستثمار المدعمة والموافقة عليها بالشكل والشروط المنصوص عليهما في النصوص التنظيمية المتعلقة بقوانين المالية.
إضافة إلى ذلك، «تم إنشاء نظام معلومات جديد متكامل لإدارة تمويل الاستثمار العمومي (تمويل / استثمار) بوظائف جديدة تدعم مراحل المشروع الإنمائي بأكملها، مما سيمكن من الجمع بين مختلف مراحل مشاريع وبرامج التنمية، من مرحلة البرمجة والتمويل (الموارد الخارجية والداخلية) إلى التنفيذ المادي والمالي. ويدير هذا النظام المعلوماتي برنامج الاستثمار العمومي وكذلك ميزانية الاستثمار المدعمة وسيسمح بالتواصل مع أنظمة المالية العامة الأخرى (التحضير والرشاد ونظام تسيير الديون SYGAD).
وبالنسبة للمستقبل، «ستواصل الحكومة تحسين فاعلية الاستثمارات العمومية، لاسيما مع تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى جودتها وكفاءتها». والهدف من ذلك هو «تعزيز التآزر بين مراحل الاختيار والبرمجة وتمويل الاستثمار العمومي من أجل ترشيد تعبئة الموارد ، مع ضمان استدامة الدين العمومي واستمراريته».

المديونية الموريتانية إعادة هيكلة شاملة وطموحة..

قرارات دول مجموعة العشرين بخصوص المديونية خطوة في الاتجاه الصحيح

إعداد: محمد يحظيه ولد محمد المختار

لقد طالبت موريتانيا على لسان سلطاتها العليا بإلغاء الديون الخارجية التي أصبحت صعبة التحمل بفعل جائحة كوفيد19 وانعكاساتها الاقتصادية على الدول ذات الدخل المحدود.

وفي هذا الصدد نشرت وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية بتاريخ نواكشوط 2020/12/22، بيانا حول نية موريتانيا القيام بإعادة هيكلة شاملة وطموحة لمديونيتها العمومية الخارجية.

كما قامت، في هذا الإطار، بتفويض تجمع (فرانكلين-فينكسيم) لتقديم الاستشارة والدعم لإعادة هيكلة الديون الخارجية.

ولتسليط الضوء أكثر على هذا الموضوع أجرت الوكالة الموريتانية للأنباء لقاءا مع المدير العام للتمويلات والاستثمارات العمومية والتعاون الاقتصادي، السيد محمد سالم ولد الناني، أوضح فيه أن موريتانيا تحافظ على استمرارية المديونية وديمومتها بطريقة تخولها عدم وجود تأخير في سداد الدين مع ضمان عدم تأثير ذلك على توازناتها الاقتصادية والمالية الجوهرية، مؤكدا عدم وجود أي مشكلة فيما يتعلق بقدرة البلد على سداد التزاماته.

القيام بتقييم شامل للمديونية والهدف منه

بخصوص القيام بتقييم شامل للمديونية أكد المديرالعام أن السلطات العليا في البلد إرتأت أن تقوم بتقييم شامل ومتكامل للمديونية، حيث اكتتبت مكتبا استشاريا عالميا يقوده وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي السابق السيد ميشيل سابين وبعضوية العديد من الخبراء المعروفين بالكفاءة والخبرة في هذا المجال.

وبين المدير العام أن هذا التقييم سيمكن من معرفة وتحديد جميع مؤشرات المديونية في موريتانيا كي يتوفر جرد مكتمل، شامل ودقيق لجميع الديون، وإعطاء صورة متكاملة عن مستوى المديونية في البلد.

وأشار المدير العام إلى أن هذا التقييم سيمكن من تصور واقتراح حلول ووضع إستراتيجيات من أجل إعفاء الدين أو إعادة جدولته وجدولة أقساطه أو الإعفاء التام أو

شبه التام لهذا الدين أو لجزء منه حسب الوضعية.

وأضاف أنه سيمكن من وضع رؤية شاملة وإستيراتيجية واضحة للمشاورات مابين موريتانيا وشركائها في التنمية كل فيما يخصه، وإيجاد المسوغات التي يجب التركيز عليها من أجل المباحثات والتشاور مع كل ممول، وبلورة إحصائيات دقيقة ورصد جميع المعلومات التي من شأنها أن تمكن من وضع صورة متكاملة.

وبين المدير العام أيضا أن الهدف العام هو تحديد ورسم معرفة الدين الخارجي ووضع آلية من أجل ضمان ديمومته المالية والاقتصادية وبناء على ذلك، ضمان عدم تشكيله أي تهديد للإقتصاد الوطني بشكل عام، وعدم تأثيره سلبا على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للبلد. ذلك أن الدين في حد ذاته لا يشكل خطرا، ما دام في حدود المعقول بالنظر للقدرات الإقتصادية و المالية للبلد.

كما أكد المدير العام أنه ولله الحمد لاتوجد أي مشكلة في مايخص مقدرة موريتانيا على سداد الدين وأقساطه، وأن إعادة هيكلة المديونية نحن بصدد تنفيذه يدخل في إطار إصلاح إقتصادي كبير، سيمكن من امتلاك نظرة شاملة وواضحة ومتكاملة وشفافة عن جميع المعلومات والمؤشرات التي تتعلق بالدين.

مستوى المديونية في موريتانيا

وبخصوص هذا المحور قال المدير العام إن مستوى المديونية يصل إلى حدود 60 في المائة من الناتج الداخلي الخام حاليا، مضيفا أنه مستوى يعتبر تحت السيطرة، وأنه، استنادا لهذه الدراسة والتحيين والتقييم والإستراتيجية، يمكن أن يتراجع بإذن الله عن هذا المستوى، مشيرا إلى أن هناك بعض الدول تجاوزت الـ 100% من الناتج الداخلي.

وأضاف المدير العام أن هناك مؤشر آخر مهم وهو نسبة خدمة الدين من المحاصيل والإيرادات، وبالنظر إلى هذه المؤشرات فإن الوضعية مازالت في حدود معقولة.

وقال المدير العام إن القرارات الأخيرة لدول مجموعة العشرين تشكل خطوات مبشرة في الاتجاه الصحيح، وهي جديرة بالتثمين، والمتمثلة في تجميد خدمة الدين مؤقتا، طيلة سنة 2020، وزيادة فترة التجميد بستة أشهر من عام 2021.

وأشار المدير إلى أن وضعية خدمة الدين تأثرت سلبا خلال هذه الفترة نتيجة لتأثر المنظومة الاقتصادية بفعل الجائحة مما

جعل تجميد سداد الدين ذا أهمية أساسية.
وفي ظل هذه المبادرة استفادت العديد من الدول. مضيفا أن الدولة الموريتانية برئاسة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وفي ظل رئاستها لمجموعة الدول الخمس في الساحل، دعت إلى إلغاء شامل للمديونية في الدول الإفريقية، من أجل توجيه ماكان موجها من الموارد الذاتية لخدمة الدين إلى القطاعات الحكومية وذلك نتيجة للوضعية الراهنة للبلدان، وأضاف أن هناك عددا من الدول أبدت استعدادها لمساندة هذه المبادرة.
وأشار المدير العام إلى أن المديونية تشمل الاستثمارات والتمويلات التي تقترضها الدولة بهدف تمويل مشاريع تنموية واستثمارية.

الاقتراض طريقته وهدفه

وبخصوص موضوع الاقتراض بين المدير العام أن الاقتراض يتم عن طريق استراتيجية وبرنامج وضعته وزارة الشؤون الاقتصادية بالتماشي مع الخطة التنموية للدولة، كما يتم عن طريق طلبات تمويل ترسل إلى الممولين الأساسيين، مشيرا في هذا الصدد إلى أن هناك اقتراضا يأتي عن طريق العلاقات الثنائية أو التعاون الاقتصادي الثنائي والدول الصديقة و الشقيقة.
وأضاف أن الهدف الأساسي من الاقتراض هو تمويل الاستثمار العمومي وتمويل المشاريع والبرامج العمومية، مشيرا إلى أن الاقتراض قد يكون هبة أو منحة أو قد يكون قرضا ميسرا او قرضا، وذلك القرض يترتب عليه رسوم وفوائد وتسديد الدين الأصلي.

القرض الميسر

وفي شرحه للقرض الميسر قال المدير إن القرض الميسر تكون نسبة الفائدة فيه قليلة، ويصل عنصر المنحة فيه 35 في المائة وذلك حسب المؤشر الذي وضعه صندوق النقد الدولي، والهدف من هذا المؤشر هو معرفة ديمومة واستمرارية هذا الدين وهل هو ميسر أم لا؟
كما أن الدولة تستخدم هذا القرض الميسر بالأساس وتعطيه الأولوية، وفي حالة عدم وجوده تسعى الدولة إلى إيجاد حل بديل وهو قرض شبه ميسر ويأتي بالتشاور مع الجهات المعنية وخصوصا صندوق النقد الدولي، وأشار إلى أن نسبة الهبة أو عنصر المنحة يكون أقل من 35 %.
وقال المدير العام أنه وفي بعض الحالات ونظرا لأهمية المشروع و طابعه الاستعجالي، يمكن البحث عن قرض آخر قد لا يكون ميسرا أو شبه ميسر، وذلك بالتشاور مع صندوق النقد الدولي، وهذه الحالة نادرة.

مراحل سداد الديون

وفي هذا المحور أوضح المدير العام أنه وبعد التوقيع على اتفاق التمويل ما بين الحكومة الموريتانية والممول، تمر الاتفاقية على عدة مراحل من بينها المصادقة عليها من طرف الحكومة والبرلمان، ثم إحالة الوثائق القانونية، ودخول التمويل حيز التنفيذ، وتبدأ بعد ذلك التدفقات المالية ويبدأ إنجاز المشروع.
وتجدر الإشارة أنه بعد التوقيع والمصادقة تحال الاتفاقية إلى وزارة المالية، وتحديدا إدارة الديون الخارجية من أجل برمجة الاتفاقية ووضعها مع خطتها لسداد الأقساط المترتبة على هذا الدين، وبدورها ترسل وزارة المالية برنامج سداد الدين إلى البنك المركزي بهدف تسديد أقساط الديون في الآجال المحددة.
وأشار إلى أن فترة السماح، قد تصل 5 إلى 7 سنوات وكلما زادت كلما كان الدين ميسرا أكثر، يكون المشروع معفيا من سداد أصل الدين في تلك الفترة، والهدف من الإعفاء في هذه الفترة هو أن يكتمل المشروع وأن يسري العمل فيه حتى يؤتي أكله حينها يبدأ سداد الدين، وهنا تتنزل أهمية تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، لكي لا يتجاوز الحيز الزمني المحدد سلفا والذي يدخل في فترة السماح.
وأشار إلى أن التنفيذ الفعلي والمعقلن للمشاريع في وقتها المحدد مسألة في غاية الأهمية.

الوعي الاقتصادي، معيار القابلية في الإصلاح الاقتصادي...

كالوعي الوطني والسياسي والفكري، وككل وعي يمكنك إضافته لهذه القائمة، يكتسي الوعي الاقتصادي أهمية كبرى في مصفوفة الوعي العام لدى مواطني أي دولة.
إنه يخلق لدى المواطنين فهما أعمق للمشاكل الاقتصادية للدولة ويزودهم بقدرة أكبر على استيعابها والتكيف معها، بل والمساهمة في التغلب عليها.
وليس من قبيل المبالغة أن قرارات الشراء لدى فرد واحد من المجتمع يمكنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاد أي دولة.
وهكذا وعلى أساس مقياس الوعي الاقتصادي لدى عامة الشعب يمكن للجهات الرسمية أن تتخذ قراراتها الاقتصادية بمستويات متفاوتة من التحسب أو الجرأة حسب مقدار الوعي المتوقع لدى الشعب.
هو إذا هاجس دائم لدى الحكومات لا يفارق صانع القرار الاقتصادي أبدا، لما لهذا المجال من خطورة وحساسية قد يؤدي التهاون بهما إلى عواقب وخيمة.
وضع كهذا قد يدفع بالجهات الرسمية أحيانا للعدول عن قرارات وبرامج اقتصادية بينة المنفعة، وإن كانت على المدى البعيد، فيتم استبعادها لأن انخفاض الوعي الاقتصادي بأهميتها وبضرورة التغلب على آثارها يجعها مهددة للاستقرار.
إضافة إلى ذلك يشكل الإعلام الاجتماعي ظاهرة غير قابلة للرصد أو التوقع في ظل انعدام المسؤولية الوطنية لكثير من رواده وقادته والمؤثرين فيه.
أمثال هؤلاء يمكنهم، لو كان لديهم وعي أكبر، وقليل من الإيجابية، واستعداد لتقصي الحقائق قبل الضغط على أزرار لوحة المفاتيح، يمكنهم أن يكونوا أفضل عون للبرامج الاقتصادية الوطنية، بسبب قدرتهم على قيادة الرأي العام والتأثير في الناس.
من هنا سيكون لزاما على أي سياسة اقتصادية أن تأخذ في الاعتبار، وفي مستوى عالي على سلم الأولويات، سياسة إعلامية اقتصادية منفتحة، وقريبة من المجتمع، تمكن المؤثرين في الإعلام الاجتماعي من المشاركة النشطة والواثقة في خلق الوعي الاقتصادي الملائم، وعي يجب بناؤه كتمهيد سابق جدا في أوانه على البدء في تنفيذ أي سياسة اقتصادية.

مع ضرورة الانتباه إلى الخيط الرفيع بين التوعية والترويج، إذ يجنح الترويج لإعطاء صورة ملمّعة عن الواقع، قد تخالف حقيقته بعد تجليها، معمقة بذلك شرخ انعدام الثقة في البيانات الرسمية، بينما تعتمد التوعية على الحقائق الواقعية المجردة بحلوها ومرها، ومبررات تقبلها والتكيف معها.
آنذاك يمكن للبرامج الاقتصادية الوطنية عند انطلاقها أن تجد الأرضية المتفهمة والمتقبلة، والمستعدة للتحمل، حتى تتخطى الآثار الجانبية للبرامج الاقتصادية، وتصل بها إلى موسم حصادها المنشود!

صلاح الدين أحمد بياه

ترقية الاستثمارات الخصوصية..

سيدي محمد متالي

أرست الحكومة الموريتانية إستراتيجية شمولية و مندمجة من أجل دعم نموها الاقتصادي والاجتماعي.. وذلك بوضع دعائم كفيلة بخلق مناخ مناسب للأمن والاستقرار..

وتقتضي هذه الإستراتيجية؛ من بين أمور أخرى؛ تعبئة الوسائل الداخلية والخارجية واستحضار المقدرات الوطنية وجذب الاستثمار الخصوصي الوطني والأجنبي لصالح إرساء مناخ أعمال جذاب ووضع رزمة من الإجراءات التحفيزية لدعم وتأمين وترقية الاستثمار الخصوصي..

مراجعة خطة النمو الاقتصادي:

وهكذا قامت الدولة الموريتانية بمراجعة نموها الاقتصادي بطريقة مستديمة وذلك عن طريق التصدي للعوامل الداخلية والخارجية التي يختشى أن تتضمن أي نوع من عدم الاستقرار أو عدم الأمن..

ومن خلال ذلك بدأت الدولة الموريتانية بالقضاء على الإرهاب على أراضيها من خلال التعاون الإقليمي في شبه المنطقة.. فنتج عن ذلك غياب لكل ما من شأنه أن يقض مضجع المستثمر الوطني أو الأجنبي.. هذا فضلا عن وقوفها في وجه الجريمة المنظمة والعابرة للقارات والتهريب بمختلف أنواعه..

وقد ساعد المسار الديمقراطي على وجود ساحة سياسية هادئة وتقوية الانسجام الاجتماعي وتحسين الحكامة..

وعملت الدولة؛ انطلاقا من ذلك؛ على وضع إستراتيجية لترقية مناخ الأعمال..

وكان مبدأ فصل السلطات من أهم مميزات هذا الجو، فكانت استقلالية القضاء من أهم هذه المرتكزات التي قامت عليها الإستراتيجية الجديدة.. ومنح العدالة الوسائل الكفيلة بأداء مهمتها على أحسن وجه.. فعملت الدولة على رفع مخصصات القائمين على هذا القطاع وتمكينهم من كل ما من شأنه أن يساعد على النأي عن التأثير على مسار العدالة في البلاد.. هذا فضلا عن إعادة تأهيل المستلزمات اللوجستيكية التي يستعملها القضاة وكتاب الضبط وأعوان القضاء... مما يضمن لهذه المصادر البشرية أداء مهمتها على الوجه الأكمل..

الحكامة الاقتصادية:

وضمانا لأمن الاستثمارات تم تأمين الحكامة الاقتصادية مما بعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الوطنيين والأجانب وحفز الاستثمار الخصوصي.. فجاءت النصوص التطبيقية لقانون الاستثمارات لتأمين المستثمرين.. بعدما كان غياب عدالة شفافة عاملا منفرا للمستثمرين الأجانب من الاستثمار في موريتانيا..

فإذا كانت الحكامة قد طبقت على المستوى السياسي في فترة معينة فإن غياب حكامة اقتصادية تتمثل في الرفع من مستوى الشفافية في القضايا التجارية التي تطرح على القضاء يعد أحد مرتكزات وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي.. ودفع المستثمرين إلى ولوج عالم الأعمال في البلد..

كما أن توسيع دائرة السوق سيساعد على جذب مزيد من هذا الاستثمار..

ضمان تأمين الاستثمارات:

سمحت الإصلاحات الجديدة بأكبر أمان مالي في مجال الحكامة الاقتصادية.. فضلا عن خطة محاربة الرشوة التي ساعدت على تغيير العقليات في التعامل مع المال العام مما عزز مصداقية المؤسسات العمومية ووفر أكبر الفرص لأمان الشركاء والفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب..

فقد قدم قانون الاستثمارات جملة من الضمانات الجديدة للمستثمرين ونص على حماية الأصول ورؤوس الأموال المستثمرة.. مما رسخ مبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمرين الموريتانيين والأجانب وأفسح مجال اللجوء إلى التحكيم الدولي للمستثمرين..

ويأتي صدور هذا القانون ليعزز جملة المكتسبات الهامة التي قيم بها في موضوع الرفع من مستوى مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار و في مقدمة تلك الإجراءات ضمان حرية إنشاء المؤسسات..

وبعد صدور مدونة الاستثمارات تم إنشاء منطقة نواذيبو الحرة سنة 2013 لتتميز بنظام ضريبي وجمركي يساعد على جلب المستثمرين ويحفزهم على الاستثمار في بلادنا، سواء تعلق الأمر بالمستثمرين الوطنيين أو الأجانب..

إصلاحات في مجال تحسين مناخ الأعمال:

قامت الدولة الموريتانية بجملة من الإصلاحات.. منها:

مراجعة القانون التجاري واعتماد نصوصه التنفيذية التي جاءت لتكمل وتنقح هذا القانون.. وإنشاء الشباك الموحد الذي مكن من تجميع مختلف المصالح الإدارية

المعنية بإنشاء المؤسسات.. والعمل على تبسيط الإجراءات وتسريعها وتخفيض تكلفتها.. حتى يتسنى للكل ولوج عالم الأعمال بالسهولة المطلوبة.. ومواصلة تلك التسهيلات باستمرار..

وسيزيد عامل تعزيز الضمانات المقدمة لدافعي الضرائب، الذي أقحم في قانون المالية 2015 الذي شمل، من بين أمور أخرى، التحصيل وتسديد اعتمادات القيمة المضافة والتدقيق الضريبي والتقاضي.. كل هذه العوامل ستزيد من تحفيز الاستثمار. وتوفر الضمانات التي يتطلبها المستثمرون..

ويأتي إنشاء الشباك الموحد على مستوى ميناء نواكشوط لتحصيل الرسوم والضرائب المدفوعة ليسهل التجارة عبر الحدود..

مما حفز؛ من جهة أخرى؛ الفاعلين في مجال الإعلان الجمركي خاصة وسطاء العبور المحليين..

هذا بالإضافة إلى إنشاء شبابيك موحدة للربط بالكهرباء ولاقتناء تراخيص البناء..

قفزات في سلم الترتيب

وتابعت السلطات العمومية في تحسين مناخ الأعمال من خلال هذه الإصلاحات وغيرها حتى كسبت بلادنا عشر نقاط في ترتيب دوينغ بوزينيس Doing business وذلك بفضل عمل الحكومة على تحسين مناخ الأعمال منذ 2014، هذا فضلا عن تجاوز معدل (DTF) الذي هو معدل المسافة عند الحدود من 47.21 إلى 50.88 .. وقد تمت تزكية هذه المعطيات في السنوات الأخيرة.. مما يدل على الصعود المتنامي للمؤشرات الاقتصادية في البلاد.. وتطور سجلات الاستثمار الخصوصي والعمومي..

معايير النفاذ إلى امتيازات قانون الاستثمارات..

- ـ التمتع بسجل تجاري
- ـ خلق أعمال دائمة تمارس على مدى 280 يوما/ السنة..
- ـ الحصول على رأس مال يساوي أو يزيد على 5/1 من مجموع الاستثمارات..
- ـ إعطاء الأسبقية للمادة الأولية المحلية في صناعة المنتوج..
- ـ إعطاء الأولوية لخدمات المؤسسات المحلية بذات معايير الإنجاز مع المؤسسات الأجنبية..
- ـ التسجيل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي..
- ـ فتح حساب مصرفي في أحد البنوك أو إحدى مؤسسات المالية الأخرى للادخار والقرض..

وكالة ترقية الاستثمار الخصوصي:

تم مؤخرا إنشاء وكالة لترقية الاستثمار الخاص لتعزز عالم الاستثمار الخصوصي إلى جانب إقامة مجلس أعلى للاستثمار يترأسه رئيس الجمهورية..

وهكذا تستقبل الوكالة برامج إعلامية سنوية بهدف تشجيع وترقية الاستثمار في اللقاءات الوطنية والدولية..

القطاعان العام والخاص:

شراكة في خدمة الوطن والمواطن

إعداد : لاله بنت احمد سالم

تشجيعا للاستثمار في البنية التحتية وزيادة مستوى ونوعية الخدمات العامة، شرعت موريتانيا في سلسلة إصلاحات واسعة تشمل من بين أمور أخرى إقامة شراكة محكمة بين القطاعين العام والخاص.

وتركزت هذه الإصلاحات حول المحاور التالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء من الإصلاحات المنفذة والإنجازات التي تمت في إطار هذه الشراكة وتحديد مشاريع هذه الشراكة الجارية والآفاق المستقبلية كما قامت الحكومة بعدد من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع تعبئة الموارد المالية والتقنية من المستثمرين الخصوصيين سواء كانوا مواطنين او أجانب بهدف تمكين السكان من النفاذ إلى الخدمات الأساسية وتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومن أجل ذلك تم إصلاح نظام الصفقات العمومية، وإجراءات تحسين مناخ الأعمال وإنشاء الشباك الموحد.....

وقد وضعت الحكومة أدوات تمويل مبتكرة إضافية تهدف إلى تسهيل مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة من خلال الشراكة بين القطاعين.

وفي هذا السياق، قررت الحكومة، وبسبب تداعيات فيروس كورونا دعوة القطاع الخاص إلى المساهمة تقنيًا وماليًا في إطار مشاريع الشراكة لتحقيق هدفين اثنين: تحسين المشتريات العامة وتمويل البنية التحتية من قبل أطراف خاصة وطنية أو دولية .

الجهود الحكومية لتفعيل خلية الشراكة :

شرعت الحكومة أولاً في إيجاد النصوص القانونية والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعهد بإنجازها إلى الوزارة المكلفة بالاقتصاد. و هكذا تم إصدار المراسيم الأولى التي تسمح بإنشاء لجنة وزارية مسؤولة عن الإشراف على العملية ولجنة دعم فني لهذه الأخيرة. وهذه اللجنة هدفها تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي هيئة صنع القرار والتحقق من صحة وتوجيه الإطار المؤسسي لتجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.وقد تم إنشاء لجنة فنية لدعم اللجنة الوزارية، وهي الهيئة الأساسية المكلفة بتحديد ودراسة جميع المسائل الضرورية لتوجيه ومراقبة ومتابعة نشاطات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد تم اعتماد النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم الشراكة بين القطاعين مثل:

- القانون رقم 2017-006 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في 1 فبراير 2017 وتم تعديله في يناير من السنة الجارية، ومرسومه التطبيقي رقم 125 صدر سنة 2017 .
- مقرر الوزير الأول رقم 2016/828 / PM بتاريخ 31 أغسطس 2016 بإنشاء لجنة وزارية لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مقرر وزير الاقتصاد والمالية رقم 2016/850 / MEF المؤرخ 8 سبتمبر 2016 بشأن تشكيل لجنة فنية لدعم تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- أخيرًا، مقرر وزير الاقتصاد والمالية رقم 2017/915 / بتحديد الحدود الإجرائية المطبقة على مشاريع هذه الشراكة بتاريخ 3 نوفمبر 2017 وقرار الوزير نفسه رقم 2017/916 / MEF حول إنشاء وتنظيم وعمل خلية الشراكة بين القطاعين.

وقد تم تفعيل هذه الشراكة ، في عام 2019 باعتبارها الهيئة المسؤولة عن الدعم الفني للجنة الوزارية واللجنة الفنية ومساعدة السلطات المتعاقدة وتقديم الخبرات لها في تحديد وإعداد وتطوير وتنفيذ عقود الشراكة بين القطاعين. وهي تابعة للوزارة المكلفة بالاقتصاد.

وتعمل كل هذه الهياكل بتنسيق وثيق مع

السلطات المتعاقدة المستفيدة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي هي أيضا مشاركة أساسية في هذه العملية.

وفي هذا السياق يشير السيد احمد سالم ولد التباخ منسق خلية الشراكة بين القطاع العام والخاص إلى أن ما قيم به يدخل في إطار الخطة الحكومية لتطوير البنى التحتية و تقريب الخدمات العمومية و تشجيع فرص الاستثمار و تعدد مصادر الدعم المالي و التقني للقطاع الخاص على المستوى الوطني و الدولي و الإسراع في النفاذ إلى الخدمات. و يعتبر الموقع الشبكي مبادرة قيمة و قاعدة معلومات هامة و بالتالي هو الأداة الأولى لدعم الشراكة بين القطاعين على المستوى الوطني و الدولي .

وتعتبر هذه الخلية مشروع شراكة بين القطاعين و يحمل صفة رسمية أي بين مؤسسات الدولة او الشخصيات الاعتبارية العمومية من جهة و أي شريك في القطاع الخاص على وجه العموم. وتتخذ الشراكة العديد من الأوجه و على كافة الأصعدة ولتعزيز دور الخلية تم وضع كافة النصوص بالإضافة للبحث عن مصادر التمويل و إعداد الدراسات الجدوائية للمشاريع واقتراح المعايير اللازمة لمكافحة الفساد ووضع نظام لمراقبة و متابعة العقود.

وتقوم اللجنة بالتنسيق بين شركاء خلية الشراكة وتقديم المقترحات و النصوص للجنة الوزارية وتقييم أولوية المشاريع و تقديمها للجنة الوزارية.

أما خلية الشراكة فقد تم تفعيلها بما يضمن فاعلية دورها في المساهمة في التعريف بالمشاريع و إعداد الدراسات الجدوائية الأولوية وتهيئة و تصور الميزانيات المقترحة وتجهيز ملفات استشارية للمترشحين وإعداد التقارير المالية المحاسبية السنوية لكل مشروع على حدة وتنفيذ منهجية لتطوير التكوين.

مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والآفاق المستقبلية :

لقد تم تحديد أول قائمة من 44 مشروعًا من المحتمل تنفيذها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص منها على سبيل المثال لا الحصر :

1) إمداد المنطقة الشمالية من البلاد بالمياه الصالحة للشرب، والتي تجري بشأنها دراسات إضافية، ولا سيما دراسة الطلب على المياه في منطقة المشروع .
2) بناء واستغلال وتشغيل الطريق السريع بين نواكشوط – بوتيليمت .
3) إنشاء وتشغيل مخزن تبريد في ميناء نواذيبو.
4) معالجة النفايات في نواكشوط ونواذيبو.
5) استغلال وتشغيل حظيرة مبردة في مطار نواذيبو. (إشعار التأهيل المسبق والمواصفات على مستوى المنطقة الحرة في نواذيبو).
6) بناء واستغلال موقف للسيارات في نواكشوط
7 إنشاء واستغلال محطات وزن المركبات.
8) إعادة تأهيل واستغلال وتشغيل مجمعي النفط في نواكشوط ونواذيبو(دراسة تكميلية جارية)
9) معالجة مياه الصرف الصحي من نواذيبو(تم الانتهاء من جميع الدراسات).

وقد تمت إضافة المشاريع الأخرى التالية:

1) بناء مساكن اجتماعية في نواكشوط(سيتم تعيين المكتب لإجراء الدراسات الضرورية قريبًا)؛
2) مشروع إمداد خمس ولايات بالمياه الصالحة للشرب؛ إجراءات إطلاق المسابقة متواصلة، كل ما ينقص هو التحقق من صحة التقييم المسبق ودراسة القبول الميزانوي؛
3) مشروع RIMDIR – مكون الطاقة؛ (يجرى الآن تمحيص الدراسات الموجودة)؛
4) مشروع ميناء المياه العميقة بنواذيبو.
5) مشروع مطار دولي في نواذيبو.
6) مشروع الصرف الصحي في مدينة نواكشوط .
7) مشروع إنشاء مصنع لإنتاج السكر في فم – لكليتا.

أهم القطاعات المستهدفة من طرف خلية الشراكة:

القطاع	الاحتياجات	المشاريع
النقل	خطوط طرق السريعة، السكك الحديدية، الموانئ المطارات التجهيزات	طرق السريعة، مواقف سيارات محطات طرقية ومرورية
الطاقة	توصيل الكهرباء إلى المناطق الحضرية و الوسط الريفي، تطوير مضخات لتوليد الطاقة من خلال الطاقة المتجددة ' تأمين استيراد المنتجات البترولية	مركز هيدروكهربائي
المياه و الصرف الصحي	تطوير و عصرنة شبكة الصرف الصحي في المناطق الحضرية و توفير الماء للمدن و الأرياف و للصناعات التعدينية	مصنع لإنتاج الماء الشروب،شبكات الصرف الصحي، مصنع تحلية مياه البحر
الاتصالات	الولوج الى شبكات الجوال و الانترنت في الوسط الريفي	تطوير و تسويق شبكة الألياف البصرية
البنى التحتية الاجتماعية	تحسين القطاع الصحي، تطوير المدارس التعليمية (الابتدائية والثانوية و العليا)، دعم احتياجات الوظيفة العمومية المتزايدة (الوزارات و قصر العدالة)	بناء و توسيع و عصرنة المراكز الصحية والمستشفيات و الملاعب الرياضية، تأهيل المرافق العمومية الإدارية كالإقامات والجامعات

الشباك الموحد للاستثمارات..

بوابة الارتقاء بالقطاع الخاص

القطاع الخاص شريك لا غنى عنه في مشروع النهوض الاقتصادي، وهو ما يؤكد ضرورة توفير الوسائل لتمكينه من أداء دوره في أحسن الظروف، منطلق تمت لصالحه المصادقة على مدونة الاستثمارات التي تشمل ضمن أهم محاورها ترقية القطاع الخاص. وتنفيذا لمقتضيات هذه المدونة تم إنشاء شباك موحد على مستوى وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية يضم ممثلين عن جميع الإدارات المعنية بإنشاء الشركات الخاصة.

بلقيس بنت إسماعيل

مهام

وكلت إلى الشباك الموحد للاستثمارات مهام تدور كلها حول تسهيل تأسيس الشركات، ضمانا لإيجاد اقتصاد حيوي يوفر فرص التشغيل ويفتح الآفاق لاستثمار ناجح، بدءا باستقبال وتوجيه ومواكبة مشاريع المستثمرين الوطنيين والأجانب باستصدار ومنح التراخيص الإدارية المختلفة، إضافة إلى مركزة وإصدار جميع الوثائق المطلوبة وفقا للنظم والقوانين المعمول بها لبدء أي نشاط تجاري وضمان متابعة المشاريع المعتمدة وأنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة في طور التأسيس أو النشاط، إضافة إلى تصميم السياسات الرامية لتحسين وفاعلية الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة.

إصلاحات

منذ إنشاء الشباك تم إجراء عدة إصلاحات لتخفيف المجهود الذي يتطلبه إنشاء الشركات وما زال العمل متواصلا للوصول إلى مزيد من تشجيع رواد الأعمال، وتم في هذا الإطار:

- اعتماد استمارة موحدة لطلب إنشاء مقاولة
- إلغاء إلزامية حد أدنى لرأس المال بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- إلغاء إلزامية توثيق النظام الأساسي بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ويتم-إضافة إلى ما تحقق- العمل على مشروع رقمنة كافة الإجراءات على مستوى الشباك الموحد، وربطها بنظام معلوماتي مندمج، لتقليص وقت معالجة الطلبات، وسيمكن المشروع -حال اكتماله- من تقديم المراجعين طلباتهم عن بعد عبر الوسائط التقنية.

منجز وآفاق

حتى نهاية العام 2020 أصدر الشباك 158 اعتمادا في أنظمة الامتياز وفق مدونة الاستثمارات، لمشاريع اقتصادية تبلغ قيمتها الإجمالية المتوقعة 9000 وظيفة مباشرة، وتم تقييد ما يزيد على 29000 ألف مقاولة جديدة 3700 منها في 2020.

وقد تقدمت بلادنا على مستوى التصنيفات الدولية المهتمة بمناخ الأعمال كتصنيف Doing Business، حيث انتقلت من الرتبة 173 إلى الرتبة 49 عالميا (من أصل 190 دولة) على المؤشر الفرعي «بدء النشاط التجاري» وهو ما يمثل أيضا الرتبة 6 إفريقيا.

منسق خلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

الشراكة بين القطاعين جزء من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال

الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي خيار استراتيجي لتنفيذ مشاريع كبرى بين القطاعين وتقديم والخبرة في هذا المجال.

و في هذا السياق استعرض منسق خلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص السيد أحمد سالم ولد التباخ لمجلتي أوريزون والشعب، العلاقة بين القطاعين حيث أكد أن المشاريع المشتركة في إطار الشراكة بينهما جزء من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع تعبئة الموارد المالية وفتح المجال أمام المستثمرين من القطاع الخاص والعام لتحسين نفاذ السكان إلى الخدمات الأساسية الجيدة من أجل تحفيز النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال تأدية الطرف الخاص لخدمة نيابة عن الدولة ، وفقا للمعايير والقواعد المحددة في الاتفاقية.

وذكر السيد المنسق أن هناك نوعان أساسيان من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يعرف الامتياز أي التخويل لمشاريع معينة يكون خلالها مشغل خاص ، يسمى المزارع أو المندوب، مسؤولاً عن التشغيل وتلك فيما يدفعه مستخدمو الخدمة ويجمعها الشريك الخاص.مع إمكانية استكمال هذه الإيرادات بالإعانات العامة إذا لزم الأمر.

على سبيل المثال ، في حالة إنشاء ميناء يقوم الشريك الخاص بجباية الضرائب على القوارب خلال الفترة المنصوص عليها في الالتزامات التعاقدية.

ويتم سداد المدفوعات بواسطة سلطة التعاقد للشريك الخاص مع تحديد مبلغ وتواتر المدفوعات عند توقيع العقد. على سبيل المثال ، بالنسبة لبناء مستشفى عام، يتم دفع أجور البناء من قبل السلطة المتعاقدة وفقا لتقدم العمل.

وعن الآفاق يقول المنسق أن الشرط الأول هو الالتزام بالإطار القانوني كما هو محدد في القانون 2017-006 الصادر في 1 فبراير 2017 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وأحكام تعديله في يناير 2021. كما يجب أن يتبع المشروع النمط التنظيمي بأكمله.وفي هذا السياق تشكل أربع هيئات هي الإطار المؤسسي وتلعب كل منها دورًا رئيسيًا في استهداف وأهلية مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهناك اللجنة الوزارية

برئاسة الوزير الأول ، والمسؤولة عن تحديد المبادئ التوجيهية والسياسات في هذا المجال حيث تتحقق هذه اللجنة من استراتيجيات تطوير الشراكة بين القطاعين والنصوص التشريعية ، وتسعى للحصول على تمويل لإنجاز دراسات جدوى لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتقترح تدابير لمكافحة الفساد في مسائل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتدعم وحدة الشراكة لتعزيز قدراتها ، وترتيب أولويات المشاريع ،و تقييم ودراسة استدامة الميزانية المقدمة من لجنة الدعم الفني ورقابة عقود الشراكة بين القطاعين و تتكون اللجنة الفنية من المديرين العامين للإدارات الممثلة في وهي مسؤولة عن تحديد وفحص جميع الأسئلة المفيدة لتوجيه ومراقبة ورصد الأنشطة المتعلقة بتطوير الشراكة بين القطاعين .

كما تنسق اللجنة الفنية العلاقات بين جميع الجهات الفاعلة في الشراكة وتقترح على اللجنة الوزارية المشتركة مسودات النصوص،كما تقدم الاقتراحات بترتيب أولويات مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، والموافقة على دراسات ما قبل الجدوى ، وتقديم التقييمات الأولية والدراسات المتعلقة بالميزانية إلى اللجنة الوزارية. كما أنها مسؤولة عن منح عقود الشراكة بين القطاعين وتطوير وتنفيذ استراتيجيات التدريب.

بالإضافة إلى هذه الهيئات المؤسسية، كما أن هناك وحدة الشراكة بين القطاعين والتي هي الطرف الفني الذي يوفر الخبرة وتقديم المشورة للحكومة بشأن الشراكة وتساعد وتقدم الخبرات الفنية لمؤسسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الأخرى أثناء عملية تحديد وإعداد وتطوير وتنفيذ عقود الشراكة .

إن استخدام وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من قبل السلطة المتعاقدة مطلوب في مراحل رئيسية معينة من عملية إعداد وتطوير مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تساعد الوحدة اللجنة الفنية واللجنة الوزارية لتنسيق سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، كما تساعد السلطة المتعاقدة طوال المشروع وتحديد المشروع ودراسة ما قبل الجدوى وتقترح تحديد أولويات مشاريع الشراكة على لجنة الدعم الفني ، وإعداد رأي حول التقييم المسبق وإعداد ملفات الاستشارة للمرشحين عند الدعوة لـ مرحلة العطاءات، وتجري تدقيقًا سنويًا لكل مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعلاوة على ذلك – يضيف المنسق- فإن المؤسسات الأخرى معنية بالاعتماد على طبيعة المشروع مثل هيئة تنظيم الخدمات العامة في حالة مشاريع مياه وكهرباء القرية والتدخل من حيث التسعير والمواصفات والتعارض المحتمل. وبالمثل، فإن الهيئة التنظيمية للمشتريات العامة بخلاف تلك الموجودة في القطاعات العادية والهيئة الوطنية للمشتريات العامة تشارك في انتظام العقود المتعلقة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم إطلاقها بالفعل يقول السيد المنسق أحمد سالم ولد التباخ: إن خيار تنسيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبعض المشاريع الهيكلية حديث في بلدنا كما يتضح من الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم هذا الجانب. ومع ذلك ، فقد تم بالفعل تنفيذ مشروع كبير في هذا الصدد هو امتداد المياه العميقة لميناء الحاويات ورصيف نفطي بغاطس 14.5 متر – وهو الأعلى في شبه المنطقة والذي سيسمح للميناء بتخفيف الازدحام. وهناك حاليًا حوالي عشرة مشاريع كبرى على وشك إطلاقها والعديد من المشاريع الأخرى مرشحة.

المكتب الوطني للإحصاء: أداة محورية للتنمية

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

يعتبر توفر المعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية الشاملة والدقيقة اليوم أهم الركائز الأساسية للتخطيط الاقتصادي السليم للبلدان ورسم سياساتها التنموية وتوجيه الاستراتيجيات المختلفة لديها، انطلاقا من معطيات علمية وفنية مفصلة، تمكن من الحصول على النتائج الإيجابية المرجوة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

دور المعلومات الإحصائية:

وتمثل المعلومات الإحصائية أداة رئيسة وفعالة للمساعدة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات القطاعية التي تهم المجتمع سواء كانت تتعلق بمجالات التعليم أو الصحة أو الزراعة أو البيئة أو التشغيل وغيرها من القطاعات الحيوية الهامة والمرتبطة بالحياة العامة.

فقد أصبح اعتماد الاقتصاديين اليوم، يرتكز بشكل كبير في رسم السياسات الاقتصادية على الأساليب الإحصائية عبر دراستهم للكثير من المواضيع ذات الصلة بالاقتصاد، كما هو الحال في إحصاءات الدخل القومي والتجارة الداخلية والخارجية والإنتاج الزراعي والصناعي والأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات وتكاليف المعيشة والإحصاءات المتعلقة بالبنوك والاستثمارات والمدخرات وإحصاءات القوى العاملة والإحصاءات السكانية.

من أهداف الإحصاء:

وفي هذا الإطار أنشأت السلطات العمومية سنة 1990 إطارا مؤسسيا ، عرف ب «المكتب الوطني للإحصاء»، خاصا بإنتاج ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية... كجزء من جهود التخطيط التنموي للبلاد من جهة، ولمواجهة الطلب المتزايد، في الوقت الراهن على البيانات الضرورية لصياغة السياسات ومراقبتها وتقييمها، من ناحية، وكذا التركيز فيما بعد على مكافحة الفقر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وأهداف الأجندة الإفريقية لعام 2063 من خلال إعداد خطة العمل الجديدة للإستراتيجية الوطنية للإحصاء 2021-2030، والتي ستلبي الحاجيات الوطنية والإقليمية والدولية من البيانات.

وهكذا فإن المكتب الوطني للإحصاء يطلع بمهمة سيادية تتمثل في تزويد جميع المستخدمين (الحكومة والبرلمان والإدارات والشركات والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني...)، بالمعلومات الإحصائية التي يحتاجونها.

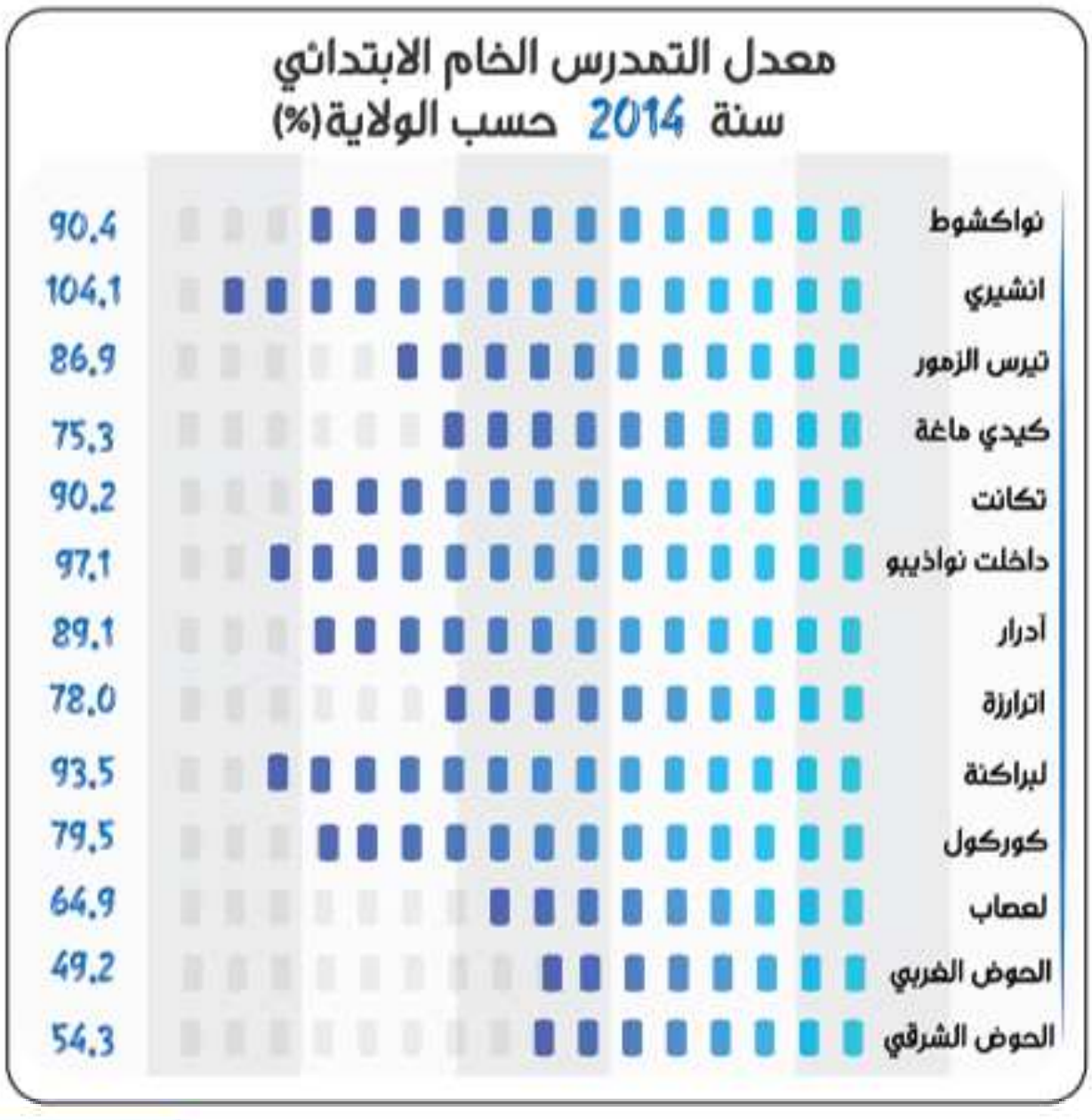

بعض الخصائص العامة للنظام الوطني للإحصاء

يعتبر النظام الوطني للإحصاء الموريتاني نظاما لا مركزيا مكلفا بمهمة توفير البيانات الإحصائية المتعلقة بالميادين، الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية والبيئية للإدارات العمومية والمؤسسات والمنظمات ووسائل الإعلام والباحثين وكذا الجمهور بشكل عام.

وتشمل هذه المهام؛ من بين أمور أخرى؛ إعداد البرامج الإحصائية والسهر على إنجازها الفعلي، وجمع وتحليل ونشر وتوزيع البيانات الإحصائية عبر الدعامات الخاصة مع احترام الآجال المحددة واحترام المعايير والنظم الدولية، وكذا تطوير الثقافة الإحصائية لدى صناع القرار والمستخدمين والمواطنين، وتكوين الطواقم المتخصصة في الإحصاء وتطوير البحث حول الإحصاءات التطبيقية.

ويشمل النظام الوطني للإحصاء جميع المصالح والهيئات التي تسند إليها مهمة توفير البيانات الإحصائية المتعلقة بالميادين، الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية والبيئية، لصالح الإدارات العمومية والمؤسسات والمنظمات الوطنية والجهوية والقارية والدولية وكذا الصحافة والباحثين والجمهور.

وكالة جديدة للإحصاء:

وأكد السيد محمد المختار ولد أحمد سيدي المدير العام للمكتب الوطني للإحصاء أنه من أجل مواكبة النهضة الاقتصادية للبلد عن طريق توفير البيانات الضرورية لمتابعة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، جاءت مصادقة الحكومة الموريتانية مؤخرا على إنشاء وكالة وطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي.

وأوضح أن إنشاء هذه الوكالة جاء لعلاج الترهل والاختلالات الناجمة عن عدم إمكانية مواكبة الوضعية القطاعية للمكتب الوطني للإحصاء في شكله الحالي، لمتطلبات المرحلة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد، حيث أقيم بدراسة وتقييم في منتصف العقد الماضي، مكنا من تصور وضع مشروع هيكلة جديدة تلبي طموحات السلطات العمومية وتجسد الإرادة السياسية للقطاع.

وبين أن الوكالة الوطنية الجديدة باستقلاليتها المالية والإدارية وضمان

تطور بنية السكان حسب ولاية الإقامة وفقًا لنتائج المسح الدائم حول الظروف المعيشية لسنتي 2008 - 2014 (%)

	2008	2014
الحوض الشرقي	9.9	12.0
الحوض الغربي	7.2	8.3
لعصاب	8.2	9.1
كوركول	9.0	9.5
لبراكنة	10.5	8.7
اترارزة	10.1	7.4
آدرار	2.8	1.6
داخلت نواذيبو	4.3	3.6
تكانت	1.9	2.2
كيدي ماغة	6.4	7.7
تيرس الزهور	1.4	1.5
انشيري	0.3	0.5
نواكشوط	28.2	28.0

استمرار تمويلها من الدولة وعدم اعتمادها فقط على الشركاء وسعيها للحصول على موارد بشرية متخصصة مع التقييم الدائم والتكوين المستمر، أمور من بين أخرى ستمكن الهيئة الجديدة من أداء المهام المنوطة بها على أحسن وجه، خاصة مع وجود فترة انتقالية من 3 سنوات ستكون كفيلة بترتيب الأولويات وخلق أرضية تمكن من عمل نموذجي جاد يختلف عن العمل التقليدي السابق للمكتب الوطني للإحصاء، والحصول على منتوج إحصائي نوعي، جيد يستجيب للتطلعات.

التعاون من أجل المعلومة:

أما السيد الطالب ولد عبد الرحمن ولد المحجوب المدير العام المساعد للمكتب الوطني للإحصاء فقد أكد أهمية تعاون الجميع مع الهيئة المعنية بالإحصاء من أجل جمع المعلومات ونشرها في الوقت المناسب، سواء كانت هذه المعلومات عن طريق مسوحات إحصائية أو عن طريق الإدارات المختلفة.

وأبرز الدور الكبير لهذا التعاون في بلورة إنتاج ومعالجة ونشر وتحليل المعطيات الاقتصادية والديمغرافية، التي تدخل في رسم السياسات العمومية وإنتاج المعلومات الضرورية لجميع الفاعلين، عموميين كانوا أو خصوصيين.

وأضاف أن وجود هيئة اليوم متخصصة في التكوين الإحصائي ووجود فرع خاص بالإحصاء في المدرسة الوطنية متعددة التقنيات، يعنى بتكوين المصادر البشرية وتكوين أطر متخصصين في المجال، سيشكل تحولا وقفزة نوعية في اتجاه المساهمة في تطوير أداء المرفق

المعني بمهمة الإحصاء.

وأوضح أن المكتب الوطني للإحصاء عكف منذ سنة 2000 على إعداد استراتيجيات، كان من ضمنها إستراتيجية 2005 التي تم العمل بها كإستراتيجية وطنية تعمل مع مرصد الإحصاء الإفريقي الموجود في العاصمة المالية باماكو، إضافة إلى الإستراتيجية الجديدة المواكبة لإستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، التي تشكل المرجعية الأساسية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

تحديات:

وعلى الرغم من الدوري البارز للمكتب الوطني للإحصاء في المساهمة بشكل كبير في رسم الجهود المبذولة في التخطيط التنموي للبلاد وتلبية الحاجات الوطنية والإقليمية والدولية من البيانات، ظل هذا المرفق الحيوي الهام يواجه تحديات كبيرة وقفت عقبة كأداء في وجه تأديته لمهامه على أكمل وجه، كما هو الحال في نقص الكادر البشري المؤهل والمتخصص وانعدام الحوافز في ظروف عمل الإحصائيين وضعف الثقافة الإحصائية لدى السكان بشكل عام، على الرغم من وجود قانون يكرس سرية المعلومة الإحصائية وإلزامية الإجابة على استمارات المسوح، علاوة على صعوبة تعبئة الموارد المالية الخاصة لضمان الأنشطة الإحصائية الضرورية لمتابعة وتقييم سياسات التنمية.

أهداف وكالة الإحصاء:

ويأتي إنشاء الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي في الأسابيع الماضية في إطار تعزيز القدرات الإحصائية، ولتساهم الوكالة الجديدة في مواكبة النهضة الاقتصادية للبلد عن طريق توفير البيانات الضرورية لمتابعة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية.

وستتدخل مستقبلا من أجل دعم التنمية من خلال المجالات الاختصاصية التالية:

1. المتابعة الدائمة للظرفية الاقتصادية لتسهيل اتخاذ القرار وذلك من خلال متابعة التضخم، والإنتاج الصناعي، وتكاليف مواد البناء، وأسعار الصرف، والتجارة الخارجية، والمالية العامة، وغيرها...

وتمكن المتابعة الدائمة للوضعية الاقتصادية من تحليل محين للنشاط الاقتصادي الوطني والدولي بغية تسهيل اتخاذ القرار.

وكان المكتب الوطني للإحصاء قد أنشأ نظامًا مندمجا لمتابعة الوضع الاقتصادي

المكتب الوطني للإحصاء:

المكتب الوطني للإحصاء هو الجهاز المكلف بتنسيق الأنشطة الإحصائية العامة بالإضافة إلى دوره في إنتاج ونشر الإحصاءات في مجالات اختصاصه (الحسابات الوطنية، والمؤشرات الظرفية، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية ، الخ...).

إن المكتب الوطني للإحصاء مكلف بنشر خلاصة لجميع الإحصاءات العمومية، «إنشاء نظام مندمج لجمع الإحصاءات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية» .

ومن أجل هذه الغاية وضع مفاهيم وتعاريف ومدونات وغيرها من عناصر المنهجية الإحصائية العامة المطبق في البلاد.

وأخيرا ، فإن المكتب الوطني للإحصاء مكلف بتكوين وتدريب الأطر في مجالات الإحصاء والديموغرافيا وبالمساهمة في الجهود الوطنية في مجال البحث العلمي.

من خلال العديد من المنشورات الشهرية والفصلية، حيث يقوم بإنتاج ونشر مؤشر وطني شهري لأسعار الاستهلاك (INPC) شكل أداة رئيسية لقياس ومتابعة التضخم في موريتانيا من خلال متابعة أكثر من 620 نوعا من المنتجات التي تستهلكها الأسر الموريتانية، وهو مؤشر وطني يغطي عدة مراكز في البلاد مثل نواكشوط ونواذيبو وأطار وروصو ولعيون، ويتم تنفيذ متابعة الأسعار فيما يقارب من 2800 نقطة بيع بسعر التجزئة، ففي نهاية دجمبر 2020 الماضي، سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعًا بنسبة 2.4% مقارنة بالعام السابق.

ونظرا لأهمية النشاط الصناعي في التنمية الاقتصادية للبلد حيث تدور حوله جميع الأنشطة المساعدة الأخرى، فإن معرفة ومتابعة الإنتاج الصناعي يشكل مطلبا رئيسيا لتقدير أفضل لتغيرات الوضع الاقتصادي الوطني.

وهكذا قام المكتب الوطني للإحصاء منذ عام 2008 بإنتاج ونشر مؤشر الإنتاج الصناعي (IPI) الذي يمكن من إجراء تقييم ربع سنوي لكفاءة وتغيرات وأداء الإمكانات الصناعية وكذلك الصعوبات التي تواجهها الشركات الصناعية، حيث يتم إجراء مسح على حوالي 100 شركة صناعية لإنتاج مذكرة تحليلية عن وضع القطاع.

ويوفر المكتب كذلك ثلاثة منشورات فصلية أخرى حول الظرفية الاقتصادية، تعطي تحليلاً كاملاً للوضع الاقتصادي الوطني والدولي، ويتم نشر كل هذه البيانات على الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للإحصاء.

-2 متابعة الأداء الاقتصادي الذي يعكسه قياس النمو الاقتصادي بشكل إجمالي ومن عدة زوايا، حيث إن المؤشر الرئيسي الذي يستخدم لقياس الأداء الاقتصادي للبلد هو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يخضع إنتاجه للقواعد والمعايير الدولية. وقد شرعت موريتانيا في السنوات الأخيرة في تنفيذ مشروع ضخم لتجديد حساباتها القومية، حيث مكنت نتيجة هذا المشروع البلاد من أن تكون في طور مع أحدث معايير إنتاج الحسابات القومية (نظام الحسابات القومية 2008)، وأن يكون لديها ناتج محلي إجمالي أكثر شمولا في الواقع، بعد أن عرف المشهد الاقتصادي تغيرات كبيرة، وأصبح من المهم دمج جميع الأنشطة الموجودة في الاقتصاد الوطني، حيث من المتوقع أن تشهد متابعة الأداء الاقتصادي أيضا العديد من الابتكارات الأخرى خلال العام الحالي لا سيما مع إطلاق مشروع لإنتاج الناتج المحلي الإجمالي الفصلي.

-3 الديناميكية الديموغرافية التي تؤدي إلى جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بديناميكية السكان وتوزيعهم الجغرافي المكاني وخصائصهم الديموغرافية وإسقاطاتها، فبعض المؤشرات الديموغرافية تظهر فيها أحدث التقديرات لمؤشرات الديناميكيات السكانية في موريتانيا انخفاضا في مؤشرات الخصوبة والوفيات على مدى العقود الأربعة الماضية. وهكذا فإن تطور معدل المواليد الخام بين أول تعداد عام 1977 وآخر تعداد أجرته الدولة في عام 2013 يشير إلى أن موريتانيا قد بدأت مرحلة تراجع الخصوبة لتدخل المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي، إذ انخفض المعدل الخام من 49.0 في عام 1977 إلى 32 ‰ في عام 2013، بانخفاض قدره 17 نقطة في 36 عاما.

ومقارنة بالدول المجاورة فإن الرقم القياسي المسجل (32 درجة في عام 2013) في موريتانيا أعلى من المغرب (19 درجة في عام 2010) والجزائر (27 درجة في عام 2012)، بينما هو أقل مما لوحظ في السنغال (38 درجة في عام 2012) ومالي (45 درجة في عام 2012).

ويشير المؤشر العام للخصوبة (ISF) إلى أن عدد المواليد الأحياء التي يمكن أن تنجبها المرأة إذا كانت تخضع لمعدلات الخصوبة الحالية حسب العمر في سنوات الإنجاب (-15 49 سنة)، هو مابين 4 إلى 3 أطفال في المتوسط لكل امرأة وفقًا لعام 2013. ويتماشى هذا المستوى مع النمط المعتاد للسكان ذوي الخصوبة العالية، والتي تتميز بدخول النساء المبكر في الخصوبة والخروج المتأخر منها.

ويظهر حاصل الوفيات للأطفال دون سن عام واحد والذي يتم تحديده من خلال خطر أو احتمال وفاة طفل على قيد الحياة قبل بلوغ عيد ميلاده الأول، تحسنا قويا خلال هذه السنوات، حيث انخفض في الواقع خلال العقود الثلاثة الماضية خطر الوفاة بين الولادة وعيد الميلاد الأول من 124 درجة مئوية في عام 1988 (RGPH 1988) إلى 72 درجة مئوية في عام 2013 (RGPH 2013)، أي بانخفاض 52 نقطة في ربع قرن.

وفي المقابل انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل أبطأ خلال هذه الفترة، ففي عام 1990 (MMCHS)، من بين 1000 طفل كانوا على قيد الحياة توفي 137 قبل بلوغهم سن الخامسة، وكان هذا الحاصل 115 ‰ في 2013 (RGPH 2013)، أي 22 نقطة خلال 22 سنة.

-4 متابعة الفقر والمؤشرات الاجتماعية من خلال إجراء مسح دوري كل أربع سنوات حول الأوضاع المعيشية للأسر يستخدم للإبلاغ عن مؤشرات الفقر والظروف المعيشية للأسر وتحديثها، في سياق حيث تكون إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP 2016-2030)، وهي إطار مرجعي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، في مرحلتها الخمسية الثانية.

ويعتبر المسح الدائم للظروف المعيشة للأسر (EPCV) كمصدر رئيسي للمعلومات، ولتقييم مستوى تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المنفذة على المستوى الوطني والإقليمي.

وخلال العقود الثلاثة الماضية ظل المكتب الوطني للإحصاء في قلب آليات المراقبة والتقييم للقطاعات الوطنية والبرامج الدولية بوصفه أداة فعالة لمتابعة الالتزامات الدولية والوطنية، كمراقبة عديد القطاعات الوطنية كالصحة والتعليم والتوظيف... وكذا البرامج الدولية كأهداف التنمية المستدامة «2015-2030» وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي «2015-2063».

كما سعى المكتب أيضا إلى المساعدة في تقييم الأداء والتحديات المسجلة عبر رصد المؤشرات الاجتماعية بأنواعها وإبلاغها من خلال العمليات الإحصائية المختلفة التي يقوم بها.

إدارة مشاريع التعليم والتكوين:

إنجازات كبرى في مجال البنى التحتية التعليمية وبرامج الإصلاحات التربوية

إعداد/ سارة الناجي

إدارة مشاريع التعليم والتكوين بوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، أداة تنموية تتولى الإشراف ومتابعة المشاريع المالية الكبرى والمرصودة لتنمية قطاع التعليم وتعمل على تنفيذ مشاريع عديدة خدمة للعملية التعليمية في بلادنا تتمثل في إنشاء البنى التحتية المدرسية ودعم البرامج الإصلاحية لهذا القطاع المهم؛ فإدارة مشاريع التعليم والتكوين أداة تنموية تتولى الإشراف ومتابعة المشاريع المالية الكبرى والمرصودة لتنمية قطاع التعليم وتعمل على تنفيذ مشاريع عديدة خدمة للعملية التعليمية في بلادنا تتمثل في إنشاء البنى التحتية المدرسية ودعم البرامج الإصلاحية لهذا القطاع المهم فهي المسؤولة عن تسيير الموارد الاستثمارية المخصصة لقطاع التعليم، ولا سيما تلك التي يحصل عليها في إطار التمويل الخارجي الداعم لتنفيذ البرنامج الوطني لتنمية قطاع التهذيب (PNDSE) وهي مرتبطة من خلال مهمتها الأفقية بالوزارة المكلفة بالاقتصاد.

ومن مهام إدارة مشاريع التعليم والتكوين:

- إعداد البيانات المالية السنوية للبرنامج وفقًا لمبادئ وترتيبات المحاسبة المعترف بها دوليًا للحصول على تزكيتها.
- التأكد من أن المصاريف تتم وفقاً لمتطلبات الجهات المانحة المختلفة.
- إعداد تقارير الأنشطة الموجزة والتقارير الأخرى بانتظام،
- اقتراح كافة الإجراءات والأنشطة الهادفة إلى تحسين وتطوير مكونات البرنامج المختلفة.
- تسيير الموارد البشرية والمادية المخصصة لإعداد وتنسيق البرنامج.
- تزويد المؤسسات المختلفة المسؤولة عن تنفيذ برنامج PNDSE بالدعم اللازم، لا سيما في مجال المعلومات والتكوين والاستشارات.
- تسيير الأموال، وضمان الرصد المنتظم للالتزامات والمدفوعات وضمان الامتثال الدقيق للإجراءات التي تهدف إلى التسيير الصارم للموارد.
- تهيئة وتقديم نتائج العمل المنجز والمراجعات التي تمت في إطار البرنامج إلى لجنة إدارة البرنامج ولجنة تنسيق البرنامج.
- تنظيم إرسال البعثات الإشرافية والمراجعات السنوية مشتركه

مراحل تطوير نظام التعليم الوطني

بدأت موريتانيا، منذ عام 1999، في إصلاح هيكلي لنظامها التعليمي، تم تنفيذ هذا الإصلاح بدعم من برنامج تنمية نظام التهذيب الوطني (PNDSE) ، الذي تم تنفيذ ه عبر مرحلين

تعكس هذه السياسة التعليمية رؤية الحكومة لتطوير القطاع ، وهي جزء من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. إنه يجسد النهج القطاعي، المعتمد في إطار PNDSE، والذي يهدف إلى تعزيز التنمية المتوازنة والمتجانسة لقطاع التعليم بأكمله.

ينقسم البرنامج إلى ثلاثة مكونات تعكس محاوره الاستراتيجية الرئيسية، وهي:

1_ تحسين جودة التعلم وأهمية التدريب

مراحل تطوير نظام التعليم الوطني

1. تحسين جودة التعلم وأهمية التدريب على جميع مستويات النظام
2. التحكم الكمي في التدفقات ، لتعميم التعليم الأساسي ، وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم الثانوي الأدنى ، وتنظيم الوصول إلى مستويات أعلى ، والحد من الفروقات الجغرافية أو بين الجنسين ، وكذلك الفروات الاقتصادية في مسارات مجموعات المدارس الفردية
3. تحسين إدارة وحوكمة القطاع

على جميع مستويات النظام؛
2_ التحكم الكمي في التدفقات ، لتعميم التعليم الأساسي ، وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم الثانوي الأدنى ، وتنظيم الوصول إلى مستويات أعلى ، والحد من الفروقات الجغرافية أو بين الجنسين ، وكذلك الفروقات الاقتصادية في مسارات مجموعات المدارس الفردية؛
3_تحسين إدارة وحوكمة القطاع
أعيد التأكيد على سياسة التعليم في الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 SCAPP-2030) والتي تشكل الإطار الاستراتيجي الشامل الذي يغطي جميع القطاعات الاقتصادية

مشاريع قيد التنفيذ

وتسير إدارة مشاريع التعليم حاليا جملة من المشاريع نذكر منها:
1. مشروع إنشاء حرم نواكشوط (الصندوق الكويتي):
. تمويل بحوالي 38 مليون دولار أمريكي (1.07 مليار MRU) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السكن الجامعي للبنين بسعة إجمالية تزيد عن 2600 طالب بدأت الكلية عملها منذ العام الدراسي 2016-2017
. تم الانتهاء من العمل في المساكن ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي في تموز 2020.
. تم تسليم وتركيب الكثير من المعدات.
2. مكونة المكتبة الجامعية المركزية ورئاسة الجامعة ومركز التكوين عن بعد اكتملت أعمال البناء في مبنى الرئاسة ومركز التعليم عن بعد، ويتولى مكتبAAD مراقبة التنفيذ.
3. _ مشروع تطوير التعليم (AFD)
يتضمن هذا المشروع اتفاقيتين:
. اتفاقية CMR 1133 بتمويل من هذه الاتفاقية شيد العديد من المنشآت الدراسية و اقتني الكثير من التجهيزات، و تم إغلاقها سنة 2017.اتفاقيةCMR 1173
تمثل CMR 1173 تمويلاً إضافيا بقيمة 3 ملايين يورو منحته الوكالة الفرنسية للتنمية لتمديد C2D3 ليشمل قطاع التكوين التقني و المهني FTP ، مما أدى إلى زيادة C2D3 من 6.7 إلى 9.7 مليون يورو. تتعلق الاتفاقية بشكل أساسي بتجهيز وإعادة تأهيل 3 مراكز تابعة لقطاع FTP (سيليبابي ، لعيون ، كيفة أوشكت أعمال إعادة التأهيل والتوسعة على الانتهاء.
. C2D4 اتفاقية، وقعت بين الوكالة الفرنسية للتنمية ووزارة التعليم والتكوين اتفاقية بملغ 10 ملايين يورو، في 30 يونيو 2018 ودخلت حيز التنفيذ في العام 2020 بشكل أساسي للتعليم العام والتعليم والتدريب التقني والمهني والتوظيف.
يمول المشروع الأنشطة التالية:
. دعم الازدواجية في التعليم الأساسي والثانوي؛
. تحسين جودة التعليم الثانوي؛
. تكوين لغوي لـ 676 معلمًا من المستوى الأساسي إلى المستوى B2 باللغتين العربية والفرنسية
4. مشروع KFW المعروف باسم برنامج الاستثمار في قطاع التدريب التقني والمهني أعمال بناء تأهيل مدرسة التعليم الفني والتكوين المهني (EETFP) في روصو، وهي في مرحلة الاستلام؛
. أوقفت أعمال الترميم والتوسيع في مدرسة Atar (المعروفة سابقًا باسم Atar LFTPP) لأسباب تتعلق بملكية موقع البناء؛ وقد توصل إلى حل هذه المشكلة في شهر ديسمبر 2020 واستأنف العمل من جديد.
. إرساء العقد لبناء مدرسة التعليم الفني والتكوين المهني والأشغال العامة (EETFP BTP) في نواكشوط لتآلف EBM/ COTRAM،
. تقع EETFP-BTP في أرض تبلغ مساحتها حوالي 4 هكتارات ، تابعة لمقاطعة الرياض ، خصصت لها بموجب المرسوم رقم 2016/107 الصادر بتاريخ 2016/06/09.
. وضع فخامة رئيس الجمهورية حجر الأساس للمدرسة يوم الثلاثاء 05 مايو 2020 م.
5. مشروع جديد لدعم المؤسسة الدولية للتنمية / الشراكة العالمية للتعليم لقطاع التعليم القاعدي
تم التوقيع على اتفاقية تمويل لمشروع دعم جديد لقطاع التعليم الأساسي بمبلغ 52 مليون دولار (دولار أمريكي) في نوفمبر 2020 بين بلدنا والبنك الدولي ، بالنيابة عن المؤسسة الدولية للتنمية والشراكة العالمية للتعليم.
يشمل هذا المشروع 3 مكونات رئيسية هي:
. تحويل إدارة المعلم
. تحسين تقديم خدمات التعليم
. تعزيز إدارة قطاع التعليم
ومن بين المشاريع قيد الإنجاز التي تشرف على تنفيذها إدارة مشاريع التعليم والتكوين بناء مدرسة التكوين الفني والمهني للأشغال العمومية في الرياض التي قام رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بوضع الحجر الأساس لها في نواكشوط الجنوبية مقاطعة الرياض وذالك بتاريخ 2020/05/05.
ويأتي تنفيذ هذا المشروع ضمن برنامج أولوياتي رقم واحد الذي يشمل العديد من المشاريع الخدمية العاجلة لصالح المواطنين تنفيذا لبرنامج تعهداتي في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، والمشروع الآن في مراحله المتقدمة.
وسيسدي للسكان خدمات جليلة منها خلق يد عاملة وطنية ماهرة وتلبية حاجات السوق الوطنية في مجال اشغال البناء ودور ذلك في محاربة بطالة الشباب وتحسين ظروف السكان.
وفي مقابلة مع مديرة مشاريع التعليم والتكوين بوزارة التهذيب الوطني، أوضحت مديرة إدارة مشاريع التعليم والتكوين بوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيدة ميمونة بنت التقي أن دور إدارة DPEF يتركز بالأساس في تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتنمية قطاع التهذيب PNDSE.
وأن إدارة مشاريع التعليم والتكوين DPEF ليست مسؤولة عن السياسة التعليمية، ولكنها هيئة مسؤولة عن التنفيذ السليم للمشاريع الموكلة إليها في إطار الاستثمار المخصص لقطاع التعليم، فهي تستهدف تحقيق أهداف تنموية معينة للقطاع.
وتشمل على وجه الخصوص الأهداف المرتبطة بقدرة الاستقبال، كبناء وتجهيز منشآت جديدة مخصصة للتدريس: ويتراوح ذلك

من توسعات مراكز التكوين الفني والمهني إلى بناء غرف وفصول دراسية جديدة ومؤسسات وحتى كليات ومعاهد وجامعات، كما يتعلق بظروف استقبال التلاميذ، لا سيما من خلال إعادة تأهيل المباني القائمة، وبناء المراحيض والأسوار أوالمباني الخاصة بالإدارة وكذلك اقتناء المعدات المدرسية (مقاعد، كتب مدرسية، مجموعات أدوات دراسية للتلاميذ أوالمعلمين...).

ويتم أيضًا تنفيذ العديد من الأنشطة الرئيسية الأخرى من قبل DPEF، نذكر من بينها التكوين (لأعضاء هيئة التدريس والمشرفين والمسؤولين الإداريين)، والتوأمة (بعد اعتماد أنظمة LMD و APC)، والدراسات الاستشارية وورش العمل، وتجهيزات للإدارات المعنية بالتعليم.

وأكدت المديرة أن تنفيذ المشاريع في DPEF يتم على أساس الحاجة التي تعبر عنها الهيئات المستفيدة، وتبقى هذه الهيئات المختلفة مسؤولة بعد ذلك عن إعداد استراتيجيات تطوير القطاعات الفرعية التعليمية، والتدابير المؤسسية المصاحبة واتخاذ الإجراءات لاستدامة الاستثمارات المنجزة في إطار المشاريع .

وأضافت منت التقي أن إدارة مشاريع التعليم والتكوين، بصفتها الإدارة الائتمانية للبرنامج المسؤولة عن الصرف وإبرام الصفقات فإنها ملزمة، بتنظيم مراجعات سنوية مشتركة (بين الحكومة والجهات المانحة) لرصد تنفيذ مشاريع تمويل البرنامج.

وتعد هذه المراجعات فرصة لممثلي القطاعات المستفيدة لتقديم عروض عن وضعية قطاع التعليم ونسبة تحقيق أهداف التنمية المقررة.

للأسف، لم تتمكن الإدارة من تنظيم المراجعات مؤخرا نظرا لتأثير الجائحة لذلك سنقدم هنا بيانات تقرير التقييم لمشروع دعم القطاع فوفقًا لهذا التقييم الذي يعود تاريخه إلى عام 2020، فإن البيانات الرئيسية هي:

- بينما تجاوز معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي 100% خلال العقد الماضي ، ظل معدل الالتحاق الصافي للفئة العمرية للتعليم الابتدائي (6-11 عامًا) أقل من 80%.

- تقدر نسبة الأطفال في نهاية المرحلة الابتدائية الذين لا يصلون إلى الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة (المعدلة لتأخذ في الاعتبار الأطفال خارج المدرسة) بـ 93% في موريتانيا.

- تحقق التكافؤ في الالتحاق بالتعليم الابتدائي حيث شكلت الفتيات 50.1% من إجمالي الطلاب في عام 2018.

من بين المشاريع الحالية التي تعمل إدارة مشاريع التعليم بناء مدرسة التعليم الفني والمهني والتكوين المهني والأشغال العامة (EETFP BTP) في نواكشوط، وقد أدرج بناء مدرسة التعليم التقني والمهني والتكوين المهني والأشغال العامة (EETFP BTP) في نواكشوط في إطار مشروع PISFTP (برنامج الاستثمار في قطاع التكوين التقني والمهني)، الممول من قبل KFW، واختيرت مقاطعة الرياض أن تكون مقرا لها، وهذه المنشأة التابعة للقطاع المكلف بالتكوين المهني لها ما يبررها لتحل محل المركز التقني والمهني CFPP في نواكشوط، الذي اعتبرت مبانيه متداعية للغاية ولم تعد مناسبة لاستيعاب الطلاب في هذا المستوى من التعليم.

- يوجد بنواكشوط أعلى نسبة للشباب الموريتاني من المرجح أن يهتم بالتكوين المهني، وخاصة في المباني والأشغال العامة.

- أخيرًا، يتيح اختيار مقاطعة الرياض إمكانية تطبيق اللامركزية على الأماكن المهمة للتعليم والتكوين في العاصمة وإيجاد مؤسسة تعليمية مهمة في قلب إحدى المناطق التي يسكنها الشباب والباحثون عن عمل.

كما تبين السيدة المديرة أن هناك أنشطة أخرى خاصة مقررة في المشروع الجديد لدعم التعليم القاعدي من الدولي PASEB2

تقييمات المعلمين

يندرج هذا النشاط في إطار أحد أهداف المشروع، ألا وهو تعزيز الإدارة والتطوير المهني للمعلمين لتحسين جودة خدماتهم، من أجل ذلك سيقام بإجراء تقييم وطني منهجي لمعلمي المدارس الابتدائية وإعداد برنامج لتحسين المهارات للمعلمين الأقل كفاءة. إن التقييم الذي سيتم إجراؤه هذه السنة، وهو التقييم الأساسي، سيستفيد منه ما يقرب من 15000 معلم.

إنشاء ودعم لجان تسيير المؤسسات التعليمية (COGES)

يتكون هذا النشاط من تشكيل لجان تسيير للمدارس الأساسية على مستوى الولايات المستهدفة في المشروع (الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لعصابة، غيديماغا،

مشروع KFW المعروف باسم برنامج الاستثمار في قطاع التدريب التقني والمهني

أوقفت أعمال الترميم والتوسيع في مدرسة Atar (المعروفة سابقًا باسم Atar LFTPP) لأسباب تتعلق بملكية موقع البناء؛ وقد توصل إلى حل هذه المشكلة في شهر ديسمبر 2020 واستأنف العمل من جديد.

إرساء العقد لبناء مدرسة التعليم الفني والتكوين المهني والأشغال العامة (EETFP BTP) في نواكشوط لتآلف EBM/COTRAM.

تقع EETFP-BTP في أرض تبلغ مساحتها حوالي 4 هكتارات تابعة لمقاطعة الرياض ، خصصت لها بموجب المرسوم رقم 107/2016 الصادر بتاريخ 09/06/2016.

وضع فخامة رئيس الجمهورية حجر الأساس للمدرسة يوم الثلاثاء 05 مايو 2020 م.

نواكشوط الجنوبية، وكوركول)، وتتألف هذه اللجان من ممثلين عن المدرسة (عن الإدارة و التلاميذ) وأولياء أمور الطلاب (جمعيات آباء التلاميذ) والبلديات المعنية.

وسيقام بتكوين أعضاء كل لجنة مسبقًا في إطار المشروع، وسيلتزمون إعداد خطة تحسين المدرسة للاستفادة من الدعم المالي السنوي المخصص لصيانة المباني وما تتطلبه عملية التدريس.

بالإضافة إلى ذلك، سيتمكن COGES من استخدام منصة التسيير الإلكترونية، من خلال جهاز محمول، لإبلاغ المعنيين في الوزارة مباشرة (من مديرين جهويين DREN و 9 مفتشين جهويين IDEN، وحتى المستوى المركزي MENFTR للوزارة (عن أي غياب للموظفين أو أي خرق لالتزاماتهم.

ويهدف المشروع إلى إنشاء 750 COGES على الأقل.

دعم الإصلاح:

في إطار تطبيق خارطة الطريق لإصلاح التعليم ، التي قدمتها وزارة التعليم MENFTR إلى مجلس الوزراء ، سيقوم المشروع بتنظيم أيام هامة من التشاور على المستويين المركزي والجهوي.

بالإضافة إلى هذه الأيام التشاورية، سيحشد المشروع العديد من الخبراء الدوليين لدعم MENFTR في تصميم استراتيجية الإصلاح وما تتطلب من التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم.

كان إنشاء إدارة DPEF بإرادة توافقية بين الحكومة والشركاء التقنيين والماليين (PTFs) لقطاع التعليم، وذلك نتيجة تجربتها المرضية في تسيير مشاريع التعليم 1 و 2 و 3 و 4 و 5 الممولة بشكل رئيسي من البنك الدولي. و قد أرادت الحكومة الموريتانية وشركاؤها من أجل التعليم الانتقال إلى برنامج وطني، لتطوير قطاع التعليم، يجمع بين العديد من المشاريع والجهات المانحة، وهكذا انتقلنا من مشروع إلى برنامج ومن وحدة مشروع إلى إدارة مشروع.

ولم يزل الشركاء في التنمية يدعمون إدارة DPEF ويعتبرونها تجربة نموذجية تجعل من الممكن تجميع تكاليف تسيير المشاريع وتوحيد الخبرة المكتسبة على مدى عدة عقود.

و لا شك، تقول منت التقي، أن جائحة كوفيد 19 والتدابير الصحية الوقائية لمكافحة انتشاره أدت إلى تأخير كبير في تنفيذ الإجراءات المهمة للمشاريع الجارية في DPEF: من تكوين وتقييم المعلمين، وعقد ورش عمل مهمة مختلفة، وتنظيم مراجعات سنوية مشتركة في الوقت المحدد، والحمد لله، منذ تسجيل انخفاض ملحوظ في الحالات في موريتانيا، فقد أصبح من الممكن القيام بهذه الأنشطة، مما جعل الوزارة تبدأ في إعادة البرمجة لها.

أخيرًا

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية التمويل المشترك بين البنك الإسلامي والشراكة العالمية للتعليم، بمبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي، لدعم قطاع التعليم لمواجهة تداعيات كوفيد 19 أوشكت على إكمال اللمسات الأخيرة. وستوقع قريبا إن شاء الله.

مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في الساحل Swedd

رؤية أكثر شمولية للاستراتيجيات والسياسات الوطنية

إعداد/ آمنة بنت خونه

يعتبر مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في الساحل Swedd الذي تعتبر موريتانيا من أبرز المستفيدين منه لتصنيفها بلدا ذا دخل منخفض، فأكثر من نصف (50,5%) السكان لديهم مستوى نفقات يضعهم تحت حاجز الفقر. وتنتمي الأسر الأكثر فقرا إلى الوسط الريفي وتوجد بشكل خاص في ولايات لعصابه ولبراكنه وغورغول وغيديماغه والحوضين (الشرقي والغربي).

بين 2000 و2013، شهد البلد نسبة نمو ديمغرافي قدرها 2,77% ويمثل الأقل من 15 سنة 44,2% من السكان. أمل الحياة عند الولادة يصل إلى 60,3 سنة (61,8 سنة للنساء و58,3 سنة للرجال).

ورغم نسبة نمو اقتصادي تزيد عن 5% في المتوسط، تعتبر القدرة على الصمود ضعيفة جدا بسبب اقتصاد معتمد على صادرات المواد الأولية ومستوى الأمطار.

لقد زادت نسبة النمو الاقتصادي من 2,1% في 2018 إلى 5,9% في 2019 يدفعها صعود القطاع الاستخراجي الناجم عن ارتفاع الإنتاج المعدني، خاصة الذهب والحديد. وموازاة مع هذا، ظل النمو غير الاستخراجي صلبا (5% في 2019) بفضل نمو قوي لقطاعات الطاقة والاتصالات والتي عوضت تباطؤ القطاع الزراعي وقطاع الصيد. وانتقلت نسبة التضخم من 3% في 2018 إلى 2,3% في 2019.

تعتبر مدونة الاستثمار جذابة جدا وهناك إرادة سياسية لمحاربة الرشوة؛

وفيما يتعلق بالتعليم، في السنة الدراسية 2015/2014، بلغت النسبة الخام للتمدرس على مستوى التعليم الأساسي والثانوي على التوالي 100,9% و29,8%. ونلاحظ أنه رغم التقدم المحقق في السنوات الأخيرة في مجال الولوج إلى التعليم والإنصاف المدرسي بين الأولاد والبنات، لا تزال هناك مصاعب كبيرة في النظام التعليمي الذي تضرر أيضا من أزمة فيروس كورونا المستجد.

ورغم العديد من المكاسب، تظل النتائج من الناحية الكيفية غير كافية: نسبة النجاح في مسابقة دخول الإعدادية: 56,39% و 30,11% في شهادة ختم الدروس الإعدادية و 13,21% في الباكلوريا في 2014، وعلى الأقل، طفل واحد من أصل عشرة يموت قبل سن 5 سنوات (5q0 est de 115‰) في حين يصل معدل الوفيات إلى 582 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية، أي 13 امرأة يمتن في كل أسبوع وهن يمنحن الحياة.

ومع أن نسبة النمو تحسنت في 2019، إلا أن الآفاق الاقتصادية ستعتمد أساسا على تأثير ومدة جائحة فيروس كورونا المستجد. وقد وضعت الحكومة سياسات عمومية ترمي إلى تخفيف وطأة الأزمة (توزيع الغذاء وشراكة القطاعين العام والخاص، التحويل النقدي).

مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي في الساحل

هناك شراكة بين عدة مؤسسات وطنية للعمل في مشروع تمكين المرأة من بينها: وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، الإدارة العامة لسياسات واستراتيجيات التنمية.

ـ مصادر التمويل:

البنك الدولي (صندوق المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)): 15 مليون دولار والتمويل العمومي النظير: مليونا دولار.

ـ الوكالة الفنية للأمم المتحدة: صندوق الأمم المتحدة للسكان

ـ الوزارات الشريكة:

وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي،

وزارة الصحة، وزارة التهذيب الوطني والتكوين المهني والإصلاح، وزارة التشغيل والشباب والرياضة، وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة

ويضم هذا المشروع ثلاث مكونات لصالح المرأة وتعزيز العائد الديمغرافي منها:

المكونة 1:

تحسين طلب منتجات وخدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والصحة ما قبل الولادة وصحة الطفل والتغذية (SRMNIN)؛

المكونة 2:

تعزيز عرض منتجات وخدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والصحة ما قبل الولادة وصحة الطفل والتغذية (SRMNIN)؛

المكونة 3:

تعزيز الالتزام السياسي لصالح العائد الديمغرافي.

المستهدفون:

ومنهم ابتدائيا: الفتيات والمراهقات وثانويا: المدرسون والرجال وعمال الصحة والحكومات وأعضاء المجتمع المدني والقادة الدينيون المجتمعيون.

إنجازات المرحلة الأولى من المشروع (SWEDD1):

- التزام سياسي مجسد من خلال إدماج العائد الديمغرافي في SCAPP مع ورشة خاصة للاستفادة من العائد الديمغرافي؛
- تحديث والمصادقة على السياسة الوطنية للسكان حسب العائد الديمغرافي؛
- التعريف بالعائد الديمغرافي ودعم إدماج العائد الديمغرافي في السياسات القطاعية؛
- إنجاز دراسة من أجل إنشاء المرصد الوطني للعائد الديمغرافي؛
- إعداد وترجمة ونشر «وثيقة واقع البلد» المتعلقة بالعائد الديموغرافي؛
- ورشة تبادل تجارب في الأردن حول سياسة السكان والعائد الديمغرافي؛
- تكوين 15 مندوبا للشباب حول العائد الديمغرافي؛
- تكوين 3 طلبة في الديمغرافيا؛
- تحسيس 200 من أساتذة وخبراء جامعة نواكشوط حول العائد الديمغرافي؛
- دمج قضايا السكان في مناهج جامعة نواكشوط بدعم من جامعة الشيخ آنتا ديوب؛
- أكثر من 200000 مستهدف من جميع الفئات شملهم إطلاق حملة الاتصال والتغيير الاجتماعي وتغيير المسلكيات (CCSC) تحت الرعاية السامية للسيدة الأولى في 2017 في كيفه؛
- أكثر من 280000 مستهدف من جميع الفئات شملتهم الحملة الإعلامية الوطنية والجهوية التي أشركت نجوم الأغنية في بلدان SWEDD، مع إعلانات إذاعية وتلفزيونية؛
- حملة مناصرة أشركت Canal plus و TV5 monde؛
- التزام قوي لشبكات الأئمة ورجال الدين حول مواضيع تجسدت في دور وكلاء تغيير على المستوى المجتمعي وإنشاء 4 شبكات دينية جهوية لصالح تمكين النساء والصحة الإنجابية (1/ولاية) وشبكة وطنية؛
- اعتماد قائمة حجج/ دليل إسلامي لتمكين النساء وترقية الصحة الإنجابية؛
- تكوين حول تقنيات التواصل من أجل تغير العادات والمسلكيات، لصالح 500 وسيط ينتمون لشبكات شبابية ومنظمات نسائية وجمعيات آباء التلاميذ وقادة مجتمعيين وصحفيين ونساء وسيطات وشبكات شبابية وآباء تلاميذ؛
- تحسيس 30000 شاب وشابة حول مواضيع المشروع؛
- إعداد و توزيع 50000 كتيب في 7 تخصصات في إطار الجهود الهادفة لرفع نسبة تمدرس البنات؛
- إنجاز دروس إسناد لصالح 4900 بنتا في السنة الرابعة والسنة السابعة من التعليم الثانوي؛
- اقتناع 12 باصا للنقل المدرسي،
- صرف 3600 منحة دراسية، تم توزيعها خلال سنتين؛
- المساهمة في تحسين نسبة نجاح البنات في الباكلوريا وشهادة ختم الدروس الإعدادية في المقاطعات المستهدفة؛
- إنجاز خريطة المرصد الاقتصادي للولايات المستهدفة، وتمويل أنشطة مدرة للدخل لصالح 1200 بنت أو امرأة؛
- إنجاز تكوين نوعي لصالح 2300 بنت أو امرأة؛
- إنشاء والتكفل ب 270 فضاء آمنا، لصالح 6500 فتاة؛
- دعم 116 مركزا صحيا في إطار تحسين شبكة التموين بالأدوية وجودتها؛
- تكوين 130 مكونا ووكيل صحة في مجال الصحة الإنجابية، في اطار تكوين المصادر البشرية للصحة؛
- فتح وتجهيز8 مقاهي انترنت لمساعدة الفتيات للولوج إلى فوائد تقنيات الإعلام والاتصال؛

المساهمة في الخطة الوطنية متعددة القطاعات لمواجهة فيروس كورونا المستجد، عبر اقتناء وتوزيع معدات حماية فردية وجماعية وسلات غذائية، استفادت منها 5467 عائلة في مناطق تدخل المشروع، بالإضافة الى اقتناء وتوزيع معدات حماية وتطهير لصالح 95 مؤسسة تعليم ثانوية و112 نقطة صحية؛

- حملة تحسيس وتوعية في مجال العنف ضد النساء.

النمو الديمغرافي وتأثيره على النمو الاقتصادي

أثبت تقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (CSLP 2000-2015) أنه رغم النمو الاقتصادي للبلد (حول 5%) وتراجع الفقر، فإن النمو الديمغرافي يقضي على تأثير النمو الاقتصادي.

وقد بدأت الحكومة، بمساعدة شركائها الفنيين والماليين، عملية إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP 2016-2030) التي تتمثل أهدافها في: تشجيع نمو اقتصادي متنوع وشامل وأخضر ومستدام يقلص الفوارق ويساند الفقراء ويكون موجها نحو خلق الوظائف ومحاربة البطالة من أجل صمود أكبر ورفاه مشترك وتخفيض مستوى الفقر ومحاربة إقصاء المجموعات الهشة.

كما تتماشى السياسة الوطنية للسكان مع رؤية SCAPP التي تحدد أهدافا طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، مترجمة بذلك «المستقبل الذي يراد لموريتانيا». فالسياسة الوطنية للسكان المراجعة تسعى إلى تأمين حيطة دائمة لكي تسمح السياسات الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا بالاستفادة من العائد الديمغرافي، من خلال سكان بصحة جيدة ومتعلمين ومكوّنين ومنتجين وملتزمين ويشكلون مؤهلا حقيقيا لتنميتها المستدامة.

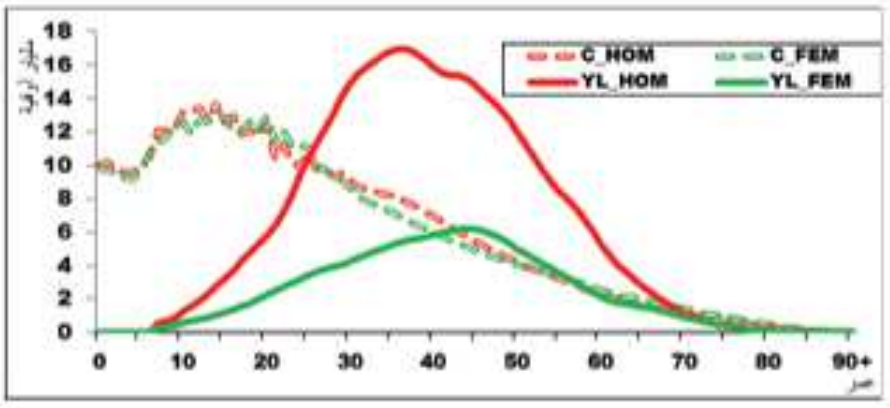

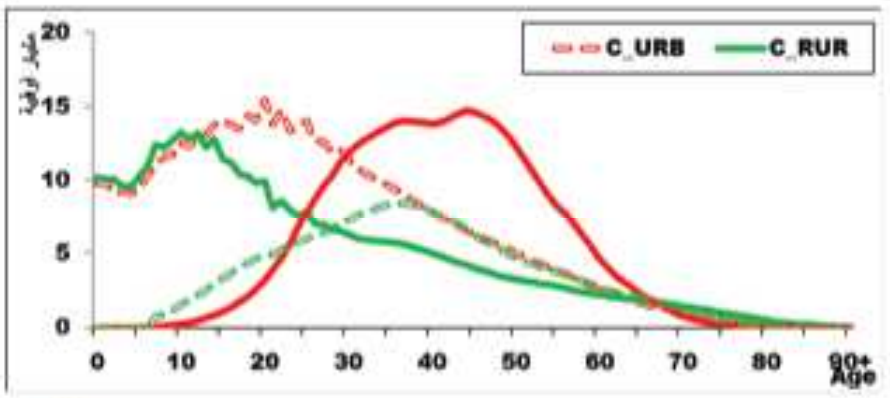

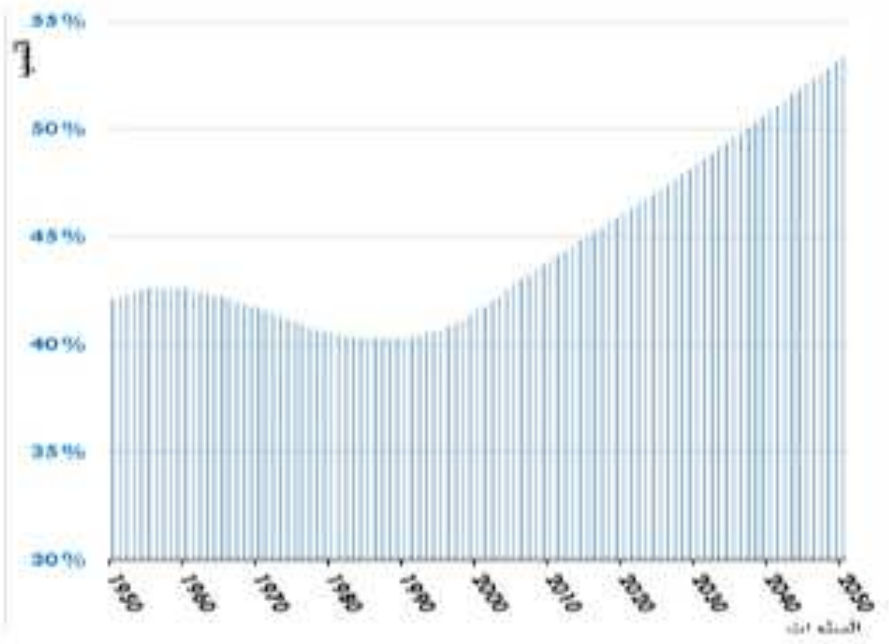

شكل العائد الديمغرافي للبلد:

أ/ يعرف العائد الديمغرافي

على أنه نمو اقتصادي يمكن أن ينجم عن تطور هرم أعمار بلد ما. وهو يقاس بمعدل نمو نسبة الدعم الاقتصادي التي هي نسبة المنتجين الفعليين إلى المستهلكين الفعليين.

ب/ شكل الاستهلاك والدخل

- ثقل عجز الشباب من 0-29 سنة: 496,30 مليار أوقية، أي 28,7% من إجمالي الناتج المحلي.
- ثقل عجز الأشخاص في سن 69 سنة فأكثر: 10,64 مليار أوقية، أي 0,6% من إجمالي الناتج المحلي.
- يبلغ الطلب الاجتماعي 506,9 مليار أوقية، أي 29,4% من إجمالي الناتج المحلي.
- يقدر الفائض الوطني ب 226,33 مليار أوقية، أي 13,1% من إجمالي الناتج المحلي.
- يساوي الطلب الاجتماعي ضعف الفائض الاجتماعي 2,2 مرة.
- ما يقود إلى عجز إجمالي يقدر ب 280,62 مليار أوقية، أي 16,3% من إجمالي الناتج المحلي.

ج/ الشكل المعتمد حسب الجنس

- يمثل الاستهلاك الإجمالي للنساء 49,6% من المستوى الوطني في 2014، مقابل 50,4% للرجال.
- يمتلك الرجال لوحدهم 72,7% من الدخل الوطني للعمل في حين لا تمتلك النساء سوى 27,3%.

د/ الفوارق المكانية:

الشكل المعتمد حسب مكان الإقامة

- يمتلك المقيمون في الوسط الحضري أكثر من 61% من الدخل الوطني في حين لا يساهم المقيمون في الوسط الريفي سوى ب 39%
- يمثل الاستهلاك الإجمالي في الوسط الحضري 56% من المستوى الوطني في 2014 مقابل 44% في الوسط الريفي.
- يعتبر استهلاك الأشخاص دون سن 13 سنة أكبر في الوسط الريفي منه في الوسط الحضري.

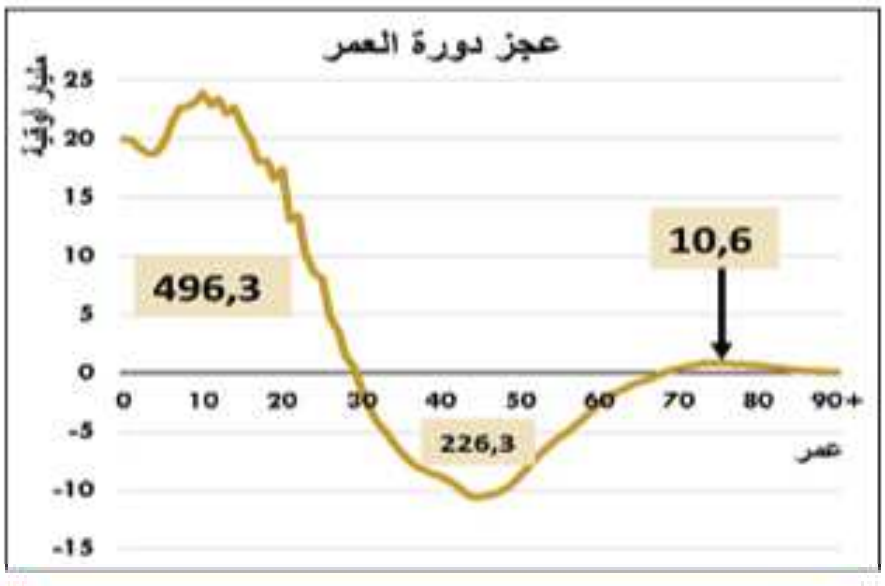

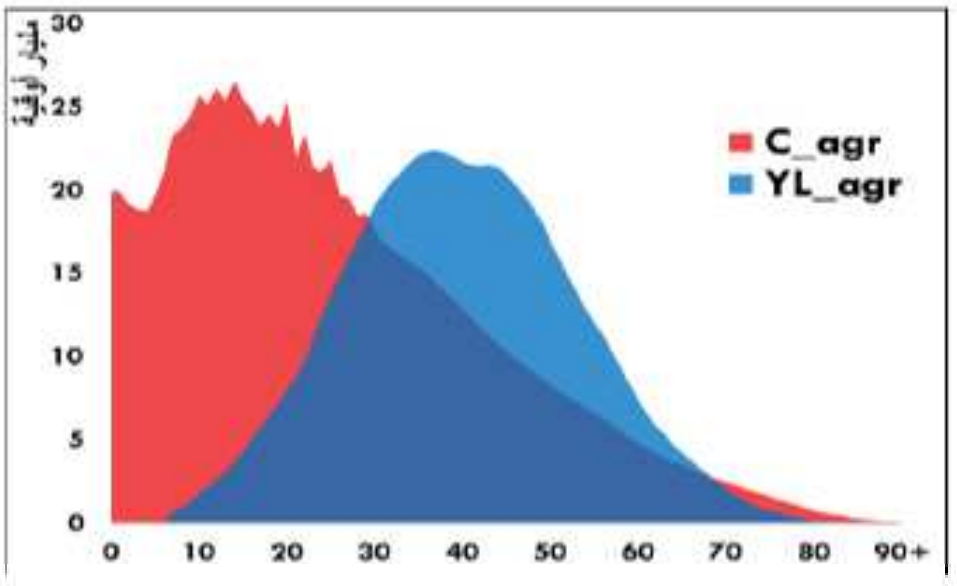

هـ/ فتح النافذة الديمغرافية

- 1950 – 1960: تطور إيجابي لنسبة نمو الدعم الاقتصادي الذي انتقل من 42.1% في 1950 إلى 42.6% في 1960 (سنة الاستقلال).
- 1961 – 1987: اتجاه هبوطي لنسبة نمو الدعم الاقتصادي الذي انتقل من 42.6% إلى 40.3%.
- اعتبارا من 1988: استئناف التطور الإيجابي لنسبة نمو الدعم الاقتصادي وفتح نافذة الفرصة الديمغرافية لتستقر عند 45% في 2014، أي 45 منتجا فعليا إلى 100 مستهلك فعلي.

آفاق المرحلة الثانية من المشروع (SWEDD2)

- المكونات : بدون تغيير؛
- الميزانية الممنوحة: 60 مليون دولار؛
- المستهدفون: بدون تغيير؛
- ولايات التدخل: 4 ولايات SWEDD1 + غورغول ولبراكنه ؛

- الانطلاقة الفعلية : يناير 2021
- مدة المشروع: 4 سنوات

السيد سيدي ولد بولمساك، أستاذ في مجال إدارة الصحة وأحد المستفيدين من مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في الساحل Swedd

في تصريح له لجريدة الشعب قال: «تم اختياري من طرف وزارة الصحة وتمت استفادتي من منحة في مدرسة الامتياز في بامكو حيث تابعت تكوينا في مجال إدارة الصحة فحصلت على شهادة «ماستر»، وزملائي في نفس الدفعة تخصصوا في مجالات متعددة كالتربية والتمريض وهناك دفعة أخرى تستعد للاستفادة من نفس التكوين».

وأضاف سيدي ولد بولمساك أنه تخرج متفوقا في تخصصه وتم تعيينه في مدرسة الصحة في النعمة كأستاذ، وأنه من المؤسف أن هذا التخصص ليس من ضمن المقررات التي تدرس في تلك المدرسة، وأنه من هذا المنبر يتمنى أن تقوم وزارة الصحة مستقبلا باستغلال أمثل للكوادر المكونة من طرف: Swedd وذلك لتعيينها في مناصب تتناسب مع

تخصصاتهم وفي مجال المرحلة الثانية من مشروع Swedd أشار إلى أنه يأمل أن تصل التكوينات التي يقدمها المشروع إلى مرتبة الدكتوراه.

مشروع دعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة المنتجة (مدن):

مسار المواءمة مع الاستراتيجيات الإنمائية

إعداد/ محمد الأمين سيدي بوبكر

في إطار الشراكة بين الحكومة الموريتانية والبنك الدولي، الرامية إلى دعم الجماعات المحلية، وتعزيز مسلسل اللامركزية.

وعلى ضوء التجارب المستخلصة من تنفيذ برنامجي التنمية الحضرية (PDU)، والبرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب (PNIDDLE)، أعلن البنك الدولي يوم 01 ابريل 2020 موافقة مجلس إدارته على ثلاث منح بقيمة إجمالية قدرها 133 مليون دولار أمريكي، من المؤسسة الدولية للتنمية - بما في ذلك تمويل من النافذة الفرعية للاجئين والمجتمعات المضيفة IDA18 - للمساعدة في تمكين اللاجئين من المساهمة في الاقتصاد المحلي، وتحسين الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية للسكان الأكثر فقرا في المناطق الجنوبية من اترارزة، وكوركول، ولعصابة، وكيديماغا، والحوض الغربي، والحوض الشرقي، على الحدود الموريتانية مع السنغال ومالي.

ونقل البنك في البيان رقم: 090/2020/ AFR عن مديره في موريتانيا السيد لوران مسلاتي، قوله «من خلال هذا الدعم، يضاعف البنك الدولي برنامجه في موريتانيا مع التركيز بشكل خاص على أكثر المناطق هشاشة في البلد، حيث يؤثر تغير المناخ والفقر على الحياة اليومية للناس».

وأضاف «تركز هذه المشاريع الثلاثة على أولوية الحكومة لمكافحة الاستبعاد، ودعم اللامركزية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والكهرباء في المراكز الحضرية الثانوية والمناطق الريفية، ولا سيما في مناطق الحوض بدعم من تحالف الساحل».

يهدف هذا الدعم المالي إلى تمويل مشروعين جديدين إضافة إلى مشروع صحي قيد الإنجاز.

وكان أحد المشاريع الجديدة مشروع اللامركزية ودعم المدن المتوسطة الإنتاجية بتمويل قدره 66 مليون دولار، منحة من المؤسسة الدولية للتنمية، لتحسين الوصول إلى الخدمات المحلية.

الصيغة النهائية والانطلاقة الرسمية

في 5 أكتوبر 2020 بدأ مشروع دعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة المنتجة (مدن) في صيغته النهائية بتمويل مشترك بين الحكومة الموريتانية والبنك الدولي بغلاف مالي قدره 71 مليون دولار أمريكي، على مدى 5 سنوات - في الفترة من (2020 - 2025).

يعمل مشروع «مدن» على تحسين إنتاجية المدن المتوسطة، وتقوية المؤسسات المحلية، حتى تتمكن المدن المستهدفة من الاضطلاع بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية للأقاليم الموريتانية.

ويتمحور «مدن» حول ثلاث مكونات أساسية:

1. تحسين النفاذ إلى البنى التحتية والخدمات من أجل التنمية الاقتصادية.
2. تعزيز اللامركزية ودعم قدرات المجموعات المحلية.
3. تسيير ومتابعة وتقييم المشروع

وتشمل مناطق تدخل المشروع مدن روصو، سيلبابي، كيفه، لعيون، النعمة، باسكنو، عدل بكرو، بالإضافة إلى مخيم امبره للاجئين الأزواديين.

تقدم ملحوظ في ظرف استثنائي

رغم اتسام السياق التاريخي الذي رأى فيه النور بالآثار السلبية لوباء كورونا المستجد (كوفيد 19)، استطاع القائمون على مشروع مدن إكمال مراحله التحضيرية والتقييمية والتفاوضية بطريقة وصفت بالمرضية بين الحكومة الموريتانية والبنك الدولي.

ومع أن سنة 2020 كانت في الأساس سنة تحضيرية لصياغة المشروع ومواءمة مختلف مكوناته مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فقد تمكنت خلية تنسيق «مدن» من إنجاز الأعمال التالية:

1. اكتتاب فرق وعمال خلية تنسيق المشروع وفرعه الجهوي في كيفه ومن ضمنهم العديد من الأطر ذوي الكفاءة والتجربة الكبيرتين؛
2. تفعيل جاهزية خلية التنسيق والفرع الجهوي في كيفه؛
3. إعداد 12 دراسة مرجعية؛
4. إعداد خطط التنمية البلدية للمدن السبع ومخيم امبره باعتبار هذه الخطط إحدى

معايير أهلية تمويلات المشروع؛

5. إنجاز وثائق الحماية البيئية والاجتماعية للمشروع كشرط مسبق وإلزامي بالنسبة للمشاريع الممولة من قبل البنك الدولي؛
6. إعداد الدلائل الإجرائية الضرورية لتنفيذ المشروع بما في ذلك دليل البلديات المستفيدة؛
7. التعاقد مع البلديات السبع من أجل تنفيذ الاستثمارات طبقا للقواعد والنظم المعمول بها والإجراءات السارية؛
8. تهيئة وتوقيع اتفاقية مع الشركة الوطنية للكهرباء (SOMELEC) المكلفة بالتنفيذ الفني للمكونة الفرعية 1-2 المتعلقة بالكهربة الريفية والحضرية في كل من باسكنو وامبره؛
9. إنجاز الدراسات الفنية والبيئية والاجتماعية الخاصة بمنشآت تسيير النفايات الصلبة في كيفه وروصو؛
10. إعداد محفظة أولى تتكون من 21 مشروعا

استثماريا أولويا وفق مقاربة تشاركية شملت البلديات وخلية التنسيق وفريق البنك الدولي.

أولويات الاستثمار وآليات الاختيار

تهدف مشاريع البنك الدولي وعملياته إلى مساندة إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وتدور الإستراتيجيات التي تضعها البلدان حول مجموعة متنوعة من الإصلاحات والاستثمارات التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين أحوال السكان المعيشية ـ من توفير التعليم للجميع، إلى تعبيد الطرق، وتوفير رعاية صحية جيدة وتحسين نظم الحكم الرشيد، وتحقيق النمو الاقتصادي.

وبالتوازي مع ذلك، يسعى البنك الدولي إلى توفيق ما يقدمه من مساعدات مع أولويات البلدان المستفيدة، وهو ما يجعل المشاريع الاستثمارية الممولة من طرفه تمر بمسار فني طويل..!

وفي ذات السياق قال منسق مشروع اللامركزية ودعم المدن المتوسطة الإنتاجية السيد بوسيف ولد سيد أحمد إن المكونة الأولى من المشروع تتمحور أساسا حول مشاريع بنى تحتية معقدة في معظمها وتحتاج البلديات المستهدفة إلى أن تساعد فنيا في تحديدها حتى يستجيب الاستثمار لحاجة ذات أولوية مدرجة ضمن الخطة التنموية للبلدية، كما تحتاج البلديات إلى المساعدة في صياغة وتصميم تلك المشاريع وفق الجذاذة الخاصة بهذا النوع من مشاريع البنك الدولي والتي يفترض فيها أن تستجيب لمعايير الأهلية لتمويلات مشروع «مدن « ـ (من بين معايير أخرى، أن يكون للمشروع الاستثماري أثر اقتصادي بين على المدينة، وأن يساهم في تحسين مظهرها الحضري).

وأضاف بوسيف في حديث للشعب أن المصادقة على هذه المشاريع تمر بمسار متعدد المستويات؛ أولا من قبل اللجنة المحلية لانتقاء المشاريع المنبثقة عن لجنة التشاور المواطنية والمجلس البلدي، وبعد ذلك تعتمد من قبل الممول ولجنة قيادة مدن (Comité de Pilotage) قبل الشروع في الدراسات الجدوائية وإعداد ملفات المناقصة وإجراءات إبرام الصفقات، مؤكدا أن هذه المراحل تستغرق ما بين 10 إلى 13 شهرا.

وأكد المنسق أن كافة الترتيبات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية الـ 21 التي ستمول من قبل مشروع مدن للفترة ما بين 2021 – 2022 قد اتخذت لكي يتم اعتماد هذه الحزمة الأولى من المشاريع من قبل لجنة القيادة خلال اجتماعها المقرر انعقاده نهاية شهر فبراير الجاري، على أن تدخل حيز التنفيذ قبل نهاية 2021.

تجدر الإشارة إلى أن المكونة الأولى من مشروع دعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة المنتجة (مدن) المتعلقة باستثمارات البنى التحتية تستحوذ على ما يقارب 77% من تمويل المشروع.

وأفاد المنسق العام للمشروع بوسيف ولد سيد أحمد أن تنفيذ مشروعي منشآت تسيير النفايات الصلبة بكيفه وروصو أصبح في مرحلة متقدمة بفضل الإعداد لهما توازيا مع تحضير المشروع 2020، معربا عن نيتهم إعلان مناقصة أشغال مشروع كيفه، فيما لايزال ملف مشروع روصو قيد التحضير.

ويرى مراقبون أن الوصول لهذه المرحلة المتقدمة في إعداد المشاريع الأولوية في هذا الوقت القياسي (أكتوبر 2020 – مارس 2021) في سياق الأزمة الصحية العالمية الحالية، سيساهم لا محالة في تسريع وتيرة تنفيذ المشروع، ومباشرة إبرام الصفقات في سنته الأولى، وهو ما لم يحدث في النسختين السابقتين PDU و PNIDDLE.

مشاريع الاستثمار ذات الأولوية الـ 21

المبرمجة في الفترة مابين 2021-2022

الولاية	البلدية	المشروع
الحوض الشرقي	النعمة	مشروع بناء سوق بلدي في النعمة
		مشروع بناء مديغة
	باسكنو	مشروع قطب رعوي (بناء سوق للماشية ووحدة ألبان صغيرة)
		مشروع طريق حضري لفك العزلة عن بعض الأحياء (10 كلم)
		توسعة مشروع انتاج الشبكة الكهربائية لمدينة باسكنو ومخيم اللاجئين في امبره
	عدل بكرو	مشروع قطب رعوي (بناء وحدة صغيرة للألبان و مديغة)
		مشروع تسيير النفايات الصلبة
الحوض الغربي	لعيون	مشروع بناء سوق العرعوب (سوق متعدد الوظائف)
		مشروع إعادة تأهيل وتوسيع سوق Météo (سوق متعدد الوظائف)
		مشروع بناء طريق حضرية (7 كلم)
لعصابه	كيفه	مشروع تسيير النفايات الصلبة
		مشروع طريق حضرية لفك العزلة عن الأحياء (مركز المدينة والمستشفى) وطريق انحرافي عن المدينة
		مشروع استصلاح واد لمسيله
		مشروع قطب اقتصادي ذي طابع صحي (استصلاح منشآت الاستقبال وفك العزلة عن المستشفى)
الترارزة	روصو	مشروع بناء سوق بلدي مركزي في حي مدينا
		مشروع استصلاح فضاء للترفيه في حي مدينا
		مشروع مركب بلدي للشباب (بناء مركب للتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال)
		مشروع تسيير مندمج للنفايات الصلبة
عبدبماغه	سيلبابي	مشروع طريق لفك العزلة عن المنشآت البلدية (6 كلم)
		مشروع استصلاح للمجال المركزي للسوق
		مشروع مركب بلدي

التنمية الاقتصادية في دول الخمس بالساحل:

مشاريع تنموية لمواجهة الفقر والتطرف

إعداد: كراي ولد احميد

تتمحور أهمية التنمية في المساهمة بالرقي بالمجتمع وانتقاله من وضعيته الثابتة إلى أخرى تمتاز عن سابقتها بالأفضلية والجدوائية وتحسين استغلال الطاقات المتاحة وتوظيفها بطريقة تعمل على تحقيق زيادة تراكمية متسارعة في ثنائية الإنتاج والخدمات، انطلاقا من معارف الإنسان وطاقاته التي تتغير وتتطور من خلال مستويات قدراته ومهاراته وعقله وذكائه وفطنته

ومع تزايد نفوذ الجماعات المتطرفة وانتشار الفقر في منطقة الساحل ونظرا لأهمية تضافر جهود الجميع لمجابهة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي قرر رؤساء موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو في السادس عشر من فبراير 2014 بالعاصمة نواكشوط تأسيس تجمع إقليمي يسعى إلى التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الأمنية والتنموية، وتحقيق التنمية والأمن الغذائي للنهوض بالمناطق الفقيرة من التجمع.

ولمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية وتحقيق تنمية دائمة، عملت مجموعة دول الساحل على حشد التمويلات من الشركاء الداعمة لها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية للنهوض اقتصاديا بشعوب الدول الأعضاء وخلق تنمية مستدامة تلبي طموحات سكان المنطقة، سبيلا إلى توفير الاحتياجات والمستلزمات الضرورية في الحياة اليومية من خلال مشاريع اقتصادية لمحاربة الفقر من جهة، والوقوف في وجه تقدم الجماعات الارهابية المتطرفة ولجم توسعها من جهة أخرى.

وللوقوف على الدور التنموي الذي لعبته مجموعة دول الخمس بالساحل في المنطقة والاستراتيجيات المتخذة لتحقيق تنمية مستدامة تراعي حاجيات وخصوصيات سكان المجموعة والمشاريع الاقتصادية التي أطلقها تكتل الساحل لتلبية حاجيات السكان ومدى تقدم الأعمال فيها حاورت مجلة الشعب الشهرية السيد محفوظ ولد أحمدو ولد محمود إبراهيم المنسق لخلية دعم الأمر الوطني للصندوق الأوربي ومنسق مجموعة دول الساحل الخمس بوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية الذي شكر الوكالة الموريتانية للأنباء على اهتمامها بالمواضيع الهامة التي تساهم في تطور البلد بشكل خاص ومجموعة دول الساحل الخمس بصفة عامة.

وقال إن المشاريع التنموية التي أطلقتها مجموعة دول الساحل الخمس تكتسي أهمية بالغة في تنمية البلدان الساحلية وتدخل في صلب اهتماماتها، وتتمحور مختلف المشاريع حول نقطتين: أولهما المشاريع التنموية الاستعجالية وثانيهما مشاريع الاستثمارات العمومية.

ونوه السيد محفوظ بالبرنامج الاستعجالي للمجموعة الذي يعمل في مجالات المياه والصمود واللحمة الاجتماعية، ويغطي البرنامج الذي أطلقته المجموعة واحدا وعشرين مشروعا موزعة على دول الساحل الخمس منها ثمانية عشر قيد الإنجاز، فيما تم تنفيذ مشروعين اكتملت الأشغال فيهما.

وأكد السيد محفوظ أن مكونة إطار النشاط المتعدد المندمج المخصصة للتدخل السريع في المنطقة رصدت له المجموعة غلافا ماليا قدره 70 مليون دولار.

الرئاسة الموريتانية للمجموعة.. رؤية تنموية وأمنية

ونظرا للتداعيات السلبية التي فرضتها جائحة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية- يضيف منسق مجموعة دول الساحل الخمس- قامت دول الساحل الخمس بتخصيص 219 مليون دولار أمريكي بتمويل من البنك العربي للتنمية لمشروع محاربة كوفيد19 في الدول الأعضاء.

وأكد المنسق أن من بين المشاريع مكونة PATI التابع للمجموعة وهو برنامج الاستصلاح المندمج وتبلغ تكلفته المالية 16 مليون يورو، ومكونة الصمود والاستصلاح تمويل 180 مليون يورو لدول الساحل+ السنغال، ونصيب موريتانيا منها 24 مليون، وتمويل FIDA الاندماج الجهوي والتنمية تمويل البنك العربي للتنمية الاقتصادية مخصص لإنجاز مقاطع طرقية.

وأكد السيد المنسق اكتمال دراسة جدوائية السكة الحديدية الساحلية التي تربط دول مجموعة دول الساحل الخمس، وتنشيط الوكالة الجهوية للطيران في دول الخمس واكتتاب خبير في المجال أسندت لموريتانيا مهمة متابعتها، ونتيجة تقييمنا الخاص والتقديرات الإيجابية التي وصلتنا من الدول الأعضاء والشركاء- يضيف المنسق- يمكننا القول إن الرئاسة الموريتانية لمجموعة الدول الخمس بالساحل حققت نجاحا مهما على كافة المستويات، وقد تمثلت مهمة الرئاسة الموريتانية في الاضطلاع بدورها، كمحفز للمجموعة، من أجل المحافظة على زخمها وزيادة ديناميكيتها.

وأشار السيد المنسق إلى أن هذا الدور تم إنجازه بشكل وافٍ، بفضل التزام وزعامة فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد

الشيخ الغزواني، فقد عقدت رئاسة مجموعة الدول الخمس بالساحل عدة اجتماعات دولية على مستوى رؤساء الدول وعلى المستوى الوزاري واستطاعت؛ بفضل هذه

الاجتماعات المختلفة؛ توطيد علاقاتها مع شركاء رئيسيين، فضلا عن إجراء عمليات مناصرة مكثفة لصالح القوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس بالساحل.

وقد عملت الرئاسة الموريتانية المنصرمة للمجموعة- يضيف المنسق- على محاربة كوفيد19، وإلغاء ديون الدول الأعضاء في المجموعة، وتعزيز قدرات القوات الوطنية للدفاع والأمن، وتعبئة موارد إضافية موجهة للتنمية في فضاء الساحل، كما تمكنت من قيادة الإصلاح التنظيمي للأمانة التنفيذية للمجموعة بهدف تحسين أدائها. ونجحت في تعزيز إطار العمل السياسي والبرامجي، بإطلاق الائتلاف من أجل الساحل واعتماد وإطلاق إطار الأعمال المتكاملة ذات الأولوية.

وقال ان المجموعة ثمنت إطلاق العديد من المشاريع في الدول الخمس الأعضاء في المجموعة خلال هذه المأمورية الرئاسية ونوهت بتنفيذ برنامج التنمية الاستعجالية الذي تميز بالإطلاق الفعلي لـ 18 مشروعا من أصل 21، تم الانتهاء من تنفيذ 2 منها.

وأشار إلى أنه من بين الخطط التنموية مشاريع التمكين للسكان الأكثر هشاشة مثل مشاريع برنامج التنمية الاستعجالية مع تحالف الساحل، ومشروع الصمود في مواجهة كوفيد19 مع البنك الإفريقي للتنمية، ومشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتعزيز الصمود في المناطق الريفية والمناطق الحدودية.

وأشاد بتعزيز التكامل الإقليمي عبر إطلاق مشاريع تشييد المقاطع الطرقية بتمويل من المصرف العربي للتنمية في إفريقيا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق تم الانتهاء من دراسة الجدوائية الخاصة بمشروع السكك الحديدية، وتمت المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء.

وأضاف قائلا: «لم تقتصر الانجازات التي تحققت على الجانب الاقتصادي ففي المجال الأمني تم تعزيز جهاز مجموعة الدول الخمس بالساحل خلال سنة 2020، كما تم تعزيز قدرات القوة المشتركة للمجموعة، ومن هنا أيضا يمكننا القول إن نتائج الحرب ضد الجماعات الإرهابية في سنة 2020 كانت إيجابية، وأنه تم فرض توازن القوى في المنطقة وتقليص الهجمات الإرهابية».

المشاريع التنموية في دول الساحل

وشدد منسق مجموعة دول الساحل الخمس على أهمية المشاريع المنفذة في موريتانيا من طرف مجموعة دول الساحل وهي مشروع النفاذ إلى الماء الصالح للشرب والصرف الصحي في الحوضين ومشروع دعم اللامركزية وتنمية المدن المنتجة وكذا مشروع الامن الاجتماعي ومشروع نظام الصحة إضافة إلى مشروع دعم قابلية تشغيل الشباب المحتاجين في موريتانيا.

وأشار السيد محفوظ إلى أن مشروع النفاذ إلى الماء الصالح للشرب والصرف الصحي في الحوضين هو المشروع المائي لمجموعة دول الساحل الخمس، وتسعى من خلاله إلى تأمين نفاذ 107 قرى في الحوضين إلى الماء والصرف الصحي وإعداد المشروع القطاعي للمياه والصرف الصحي الذي يهدف إلى تحسين النفاذ إلى الماء والصرف الصحي.

وفيما يتعلق بالتدخل التنموي في جمهورية مالي قال السيد محفوظ ولد محمود ابراهيم منسق مجموعة دول الساحل الخمس ان المجموعة أطلقت عدة مشاريع اقتصادية في مالي تتمثل اساسا في الدعم الميزاني القطاعي للمياه والصرف الصحي ومشروع التعبئة الاقتصادية كونا ومشروع الماء ومشاريع الشباب والتعبئة.

واستطرد قائلا: «يمثل مشروع مواكبة السلطات المحلية والإقليمية والشباب في مبادرات الإدماج والتدريب في مالي مشروعا تنمويا يستهدف فئة الشباب والممول من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية والذي تبلغ قيمته 10 ملايين يورو لتوفير فرص عمل للشباب في منطقة «موبتي» للمساهمة الفاعلة في تنمية المنطقة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ومواكبة السلطات المحلية والإقليمية وتشجيع مبادرات الإدماج والتدريب».

وقال إن المشروع يعمل على تخصيص جزء منه على دعم تدريب المدرسين، وتعليم القراءة والكتابة للتلاميذ كمرحلة أولى ثم توجيههم لاختصاصات واعدة تصمن لهم إيجاد فرص عمل في قطاعي الزراعة والطاقات المتجددة.

ويسير المشروع الذي اطلق في 19 من مارس 2018 من طرف المجلس الإقليمي في«موبتي» وتتولى مجموعة من المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والإقليمية تنفيذه.

وقد صادقت الدول الاعضاء في المجموعة في سنة 2016 على استراتيجية أمنية وتنموية شكلت إطارا مرجعيا في الحكم والتسيير في المجال الإقليمي للمجموعة رغم ما تواجهه من تحديات وعراقيل كبيرة تتمثل في العجز عن توفير التمويلات اللازمة رغم الوعود الكبيرة التي قدمتها المجموعة الدولية.

ويعمل المشروع على تخصيص جزء منه على دعم تدريب المدرسين، وتعليم القراءة والكتابة للتلاميذ كمرحلة أولى ثم توجيههم مشروع «مواكبة السلطات المحلية والإقليمية والشباب في مبادرات الإدماج والتدريب في مالي».

يسعى هذا المشروع؛ الذي يستهدف فئة الشباب والممول من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية بغلاف مالي تبلغ قيمته 10 ملايين يورو؛ إلى توفير فرص عمل للشباب في منطقة «موبتي» للمساهمة الفاعلة في تنمية المنطقة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ومواكبة السلطات المحلية والإقليمية وتشجيع مبادرات الإدماج والتدريب».

وبين السيد المنسق أن النيجر حظيت بعدة مشاريع من محفظة المشاريع التي اطلقتها مجموعة دول الساحل الخمس ومن بين تلك المشاريع برنامج الصمود والتنمية البشرية ومشروع دعم الاستقرار والتنمية البشرية وبرنامج دعم اللحمة والاستقرار الجمعوي في منطقة الشمال ومشروع دعم قطاع الماء والصحة والصرف الصحي وكذا مضاعفة النفاذ إلى الماء في منطقة الاستقبال وكذا استصلاح تيلا باري.

وشدد على أهمية تنفيذ مشروع الاستصلاح الزراعي سد بامبا كاري في بوركينافاسو ومشروع الحدود الثلاثة بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو ومشروع منطقة التفاهم بين مالي والنيجر ومشروع البرنامج الاستعجالي لتعبئة الفضاءات الحدودية الزراعية الرعوية في الساحل.

نشير في الأخير إلى أن السياسات والإستراتيجيات التنموية والأمنية التي رسمتها المجموعة لتطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع ركزت في مجملها على جوانب التنمية البشرية والتنمية المحلية المستدامة لتحسين الظروف المعيشية والمهنية للسكان المحليين لتثبيتهم في بلدانهم الأصلية، موازاة مع بسط الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب والتطرف عبر تطوير قدرات وحدات الأمن والدفاع المتواجدة في الحيز الجغرافي لمجموعة دول الساحل الخمس.

الخمس بالساحل.. من طور التفكير إلى واقع التأثير

عبد الله محمدن المختار

التحديات الأمنية والموقع الجغرافي والواقع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه سكان منطقة الساحل، أسباب وبواعث من بين أخرى دفعت برؤساء دول الساحل الخمس الى التفكير بجد في مخرج استراتيجي يضمن قيام تنمية شاملة تؤسس لرفع نهضة سكان دول الإقليم، من خلال العمل على تغيير الواقع المعيشي والأمني نحو الأحسن، عن طريق إنشاء تجمع إقليمي جديد يسعى للنهوض بشعوب إقليم الساحل الخمس والدفع بالتنمية فيها وبسط الأمن والسيطرة فيها ويهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة ولعيش ساكنتها بسلام.. كل ذلك من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية وإقامة بنى تحتية ومشاريع تنموية تساعد على البقاء والصمود في مواجهة التحديات الجمة لدول يتجاوزعدد سكانها مائة مليون نسمة، في مساحة تقدر بعشرة ملايين كيلومتر مربع تتقاسمها الدول الخمس.

وكان أكبر التحديات التي واجهت هذ التجمع الإقليمي الجديد، هو التحدي الأمني وما يقتضيه من العمل على بسط سيطرة كاملة على هذ الحيز الجغرافي الذي عرف تسيبا أمنيا خطيرا بفعل انتشار مئات المقاتلين الأجانب، الذين فروا من ساحات حرب في مناطق من المعمورة، وفق تقرير مركز التفكير الأميركي حول الأمن «ستراتفور» و تقارير أمنية أخرى تفيد أن القارة الأفريقية هي «المسرح الجديد للحرب على الإرهاب».

وفضلا عن التحديات الأمنية التي تستدعي العمل بحذر وحيطة فإن الواقع الاقتصادي والمعيشي الصعب الذي ترزح شعوب المنطقة تحت وطأته، يستدعي هو الآخر التدخل من أجل وضع آلية ناجعة لتغيير وضعيته الصعبة والتحرك بسرعة وجد من أجل إيجاد الحلول الملائمة في الوقت الذي يجد فيه المهربون بيئة خصبة للانتشار وتربة صالحة للتوغل في صحراء واسعة مترامية الأطراف تنعدم فيها أي سلطة مركزية.

وقد اتفقت دول المجموعة الخمس على برنامج استثماري بقيمة 15 مليار دولار أميركي، لتطوير اقتصاد المجموعة وتطبيق استراتيجية تجمع بين الأمن والتنمية.

وفي اجتماع المانحين الذي احتضنته مدينة نواكشوط، أعلنت دول المجموعة إطلاق أربعين 40 برنامجاً تنموياً من المقرر أن تنفذ خلال ثلاث سنوات.

ويتضمن البرنامج التنموي الذي أعلن عنه في قمة انواكشوط مشاريع تستهدف المناطق الحدودية الأكثر هشاشة في دول الساحل الخمس، ويقوم على أربعة محاور رئيسة هي: الأمن والحوكمة والبنية التحتية والصمود والتنمية البشرية، وهو جزء من «برنامج الاستثمارات ذات الأولوية» لدى المجموعة.

ولم تتوقف جهود دول مجموعة الساحل على تنفيذ برامجها العسكرية والتنموية، إذ جاءت موافقة البرلمان الأوروبي على بروتوكول تعاون أمني جديد مع أفريقيا في منطقة الساحل بادرة خير للتعاطي مع التحديات الراهنة إحياء روح التعاون الأمني والاقتصادي في المنطقة.

ويسمح ابروتوكول التعاون الجديد للاتحاد الأوروبي بتوفير الأسلحة والمعدات للمنطقة، في وقت ستكون لديه أداة لتمويلها، كما يتضمن دعم القوات المسلحة في بلدان الساحل وقواتها المشتركة.

وقد عبرت موريتانيا عن ترحيبها بالمصادقة الأوروبية على ابروتوكول التعاون الجديد ورأت أنه «يحقق تقدمًا كبيرًا في تعزيز الروابط بين إفريقيا وأوروبا»، واعتبرته أساس شراكة جديدة أكثر صلابة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بين أوروبا وأفريقيا لمواجهة التحديات.

وقد أشاد البرلمان الأوروبي بالدور الموريتاني ونهج تعاطيه مع المستجدات الأمنية في ظل التحديات القائمة، حيث جاء في الفقرة 36 من نص البروتوكول، أن البرلمان الأوروبي يرحب بالنهج الموريتاني الشامل ويدعم كل ما تضمن من استراتيجية قائمة على البعد الاجتماعي والتنموي فيما يخص المقاربة العسكرية والأمنية».

ونوه بترحيب المجتمع الدولي، ببعثة الأمم المتحدة في مالي، والقوة المشتركة متعددة الجنسيات، لمجموعة الدول الخمس والقوات المسلحة الفرنسية «برخان»، ووحدة التنسيق والاستشارات الإقليمية التابعة للاتحاد.

كما أوصى الاتحاد الاوروبي منتسبيه وفق للفقرة 17 من مشروع قانون التعاون في مجال الامن، بالمساهمة في التكاليف العملياتية واللوجستية لعمليات مكافحة الإرهاب التي تنفذها قوات الساحل المشتركة، ليؤكد في الفقرة 29 منه، بشكل قاطع طلبه الجاد من كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساعدة القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس لتصبح جاهزة للتدخل، من خلال المساعدات المالية و المعدات اللوجستية اللازمة. وتجدر الإشارة الى أن مجموعة الساحل قد عقدت مساء الإثنين الماضي أعمال الدورة السابعة العادية لقمة رؤساء مجموعتها الخمس في العاصمة التشادية إنجامينا وشهدت الدورة تسليم موريتانيا قيادة المجموعة لنظيرتها اتشادية، كما ثمنت نتائج القمة قيادة موريتانيا للدورة الماضية وما تحقق فيها من إنجازات بارزة على جميع الأصعدة على يد فخامة الرئيس محمد ول الشيخ الغزواني، ورؤيته التنموية الشاملة للنهوض بالمجوعة. كما اثيرت فيها على مدار يومين اغلب القضايا الأمنية بدول المجموعة التي تستدعي الحلول العاجلة فضلا عن إصدار توصيات تتعلق بالعمل والتنسيق المشترك من أجل تنفيذ البرامج التنموية والأمنية للمجموعة.

عن طحين الشمس والرياح

بقلم: المختار السالم أحمد سالم

تتسارع، وبشكل لافت، وتيرة «الاقتصاد الأخضر» عبر موارد اقتصادات بلدان العالم وشركاته.

صحيح أنّ مأساة «ثقب الأوزون» و«مشتقاته» من آثار الاحتباس الحراري، ونظرية الكوكب النظيف، والجدل العلمي والفلسفي والأخلاقي المثير حول «حماية الكوكب»، والذي نتجت عنهُ «قمم المناخ» و«نظرياته»... كلها عوامل ساهمت في هذا «التوجه الأخضر»، الذي تجاوز مستواه النظري إلى التطبيق عبرَ سلسلة من «المنتجات الخضراء»، والتي تزداد يومًا بعد آخر.

وفي جعجعة «هذا الطحين»، لم يكن صدفة أنّ بعض الشركات العابرة للقارات والجنسيات (طبعا)، والمعروفة بجشعها الخرافي، أعلنت الانتقال جزئيا أو كليا إلى «الصناعة الخضراء»، حبا بالطبيعة (ولا شك)، حتى أن بعضها حذف الشواحن من علبة الهاتف «حفاظا على البيئة!» وهي تطالبنا بتصديق ذلك.

والحق، أنّ الاقتصاد البيئي تحول بفضل العلماء والخبراء، إلى منجم لا ينضب، ومن هنا جاء «الجزء الجديد» من «القاموس اللغوي الاقتصادي» بعبارات من نوع «منتج مستديم» و«مصدر نظيف»... إلخ.

أجزم، أنّ التحول المتسارع نحو «الطاقة البديلة» ونحو «المنتجات الصديقة للبيئة» لا يعود الفضل فيه إلى ذلك «الوازع الأخلاقي» المزعوم، فشركات «الربح القهري» السريع لا تسعى إلى تنظيف الكوكب وحماية إنسانه وحيوانه ونباته؛ وهي التي تغسلُ هذا الكوكب صباح مساء بالدم المسفوك من خلال سلاح الحروب الأهلية، وأيضا بشتى أدوات الدمار والهلاك، بما فيها تلك التي قضت على ثلاثة أرباع حيوانات ونباتات الأرض خلال أقل من قرنين، حتى بات أكثر العلماء تفاؤلا، وفق تقارير إخبارية، يرجحُ أنّ «معدل انقراض الأنواع الحية بلغ ضعف ما كانت تذهب إليه تقديرات الخبراء قبل أربعة أعوام فقط»، بينما «أشار أحد التقارير البيئية إلى أن معدل تناقص الأنواع هذا لم يحصل في الأرض منذ 65 مليون سنة، حين انقرضت الديناصورات»، والعلماء يرجحون أنّه «إذا لم يتم وقف التدهور الحالي الحاصل في البيئة، فإن العالم سيفقد وإلى الأبد نحو 55% من الكائنات خلال فترة تتراوح ما بين 50 و100 عام من الآن»، ويخلص تقرير بيئي في هذا الإطار إلى أنّ «كل كائن ينقرض، يأخذ معه ثروة من المعلومات».

إذا، لا داعي لنقاش صدقية حكاية ورع شركات «داوجونز» وإخوته في أرباع المعمورة.. فالربح هو ضميرُ الاستثمار.

لكنّ، وبالضرورة، فالاقتصاد شيء آخر.

هنا لن أتحدث لأعيدَ ما روّجتُه طوال العقود الثلاثة الماضية عبر الإعلام الوطني والدولي من أنّ موريتانيا «بلد منجمي» بأكثر من 900 مؤشر معدني.

ولن أضيف جديدًا إذا قلت إن الثروة الأكبر للبلاد ليست في «الثروات التقليدية» من ذهب وحديد وسمك ونفط وغاز، وثروة حيوانية وزراعية، واستخداماتٍ غير محددة للثروة المائية... إلخ، بل تتمثل في «ثروتنا» من الشمس والرياح.

لو علمَ أجدادنا القيمة الاقتصادية «للقيظ» و«الرياح الهبوب»، وأنّهما مصدر للثراء السريع والمستديم... لربما لم تشتُم أشعارهم ومروياتهم قائظة ولا غبراء مرملة، بل لربما تحول «الدبران» إلى أجملَ الأيام وصارت ذكراهُ «حالة بلورية» في الوجدان.

ولكن «لو» في «عملها» وفي «عمله».

والخلاصة غير الأحفورية، أنّ «قسم الموارد الاقتصادية الحديثة»، في جانبه «البيئي» من موارد شمسية ورياحية ومائية، قادر على الإقلاع بالتنمية في بلدنا، وأكثر من ذلك قادر على أن يصبحَ «مصدرًا بافلوفيا» يسيل لعاب كبرى شركات الاستثمارات الكونية.

بديهيٌ انّ عبارة «الحديثة» هنا تتعلق بطريقة استغلال تلك المصادر، إذ سبقتنا الشمس والريح والماء إلى هذا الوجود.

وإذا كانت مصر، قد أعلنت، مثلها دول أخرى، أنّها تمتلك طاقة شمسية في حال استغلالها قادرة على إنارة أوروبا، فإنّ المؤشرات ذاتها موجودة لدى موريتانيا.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن مساعيه لاستيراد «الكهرباء الشمسية» من شمال أفريقيا لتغطية 20% من احتياجات دول الاتحاد في مرحلة أولى.

ولا أعرف سبب غياب موريتانيا عن الاجتماع «الحاسم» (الذي جرى قبل سنوات) في هذا الإطار بين مفوض الطاقة في الاتحاد الأوروبي وبينَ وزراء الطاقة في المغرب والجزائر وتونس.

وقد عثرت في قراءتي لتقرير عن ذلك الاجتماع على تصريح للفيزيائي الألماني غيرهارد كنيز مدير مشروع «دزرتيك»، قوله «إنّ الصحراء تستقبل خلال 6 ساعات طاقة تفوق ما تستهلكه البشرية في عام كامل، وأنّ مساحة 1% فقط من الصحراء الكبرى يكفي لتزويد العالم بالطاقة المتجددة».

على كل حال، لا أظنني قادرا على الزيادة فوق معلومات العامة في هذا المجال، أحرى أهل الاختصاص، غير أنّ بلدا صحراويا بامتياز يجب أن لا يُفوّتَ جانبهُ من «طحين الشمس والرياح».

طلعة العددة

اعطون نتحماو اعل
الاقتصاد وذيك الملّه
واعطون نبنوها حله
تساو فيها موريتان
بكياسه ما خلكت زله
موريتان ابلد خير وُمان
****
وُالاقتصاد الا هو باش
نبن باش انعود كيان
واصلحوهن ، تفلاش
كان اصلح واعمر لوطان

بقلم: الشيخ باي أحمدو الخديم

الاقتصاد: بين النظريات العلمية والتصورات الاجتماعية

بقلم: منير محمدن إخليه

يقول المثل الحساني: (الما اخكمْ اغْداهْ لاغشاهْ تشتَفْ فيهْ أغْداه) مقولة اقتصادية بامتياز؛ فهي تحث على الادخار الذي هو من أهم الممارسات الاقتصادية، غير أن الموريتانيين- كغيرهم من الشعوب العربية- لا يعرفون ثقافة الادخار بمعناها الاقتصادي السليم.

بل إن العرب عموما- بحكم طبيعتهم البدوية- لم يعرفوا الاقتصاد بمعناه العلمي القائم على نظريات وأفكار مالية معقدة، فإذا بحثنا عن معنى كلمة الاقتصاد في المعاجم العربية نجدها مأخوذة من القصد الذي يعني في مجمل معانيه التوسط بين الإفراط والتفريط، جاء في لسان العرب لابن منظور:

«والقَصْد في الشيْء: خلاف الإفراط وهُو مَا بَيْنَ الإسراف والتَّقْتير. والقَصْدُ في المَعيشة: أن لا يُسْرف وَلا يُقَتِّر. يُقَال: فُلانٌ مُقْتَصِدٌ في النَّفقة وَقد اقْتَصَد. واقْتَصَدَ فُلانٌ في أمره أي اسْتَقَامَ. وقَوْلُهُ: وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ؛ بَيْنَ الظَّالم وَالسَّابِق. وَفي الحَديث: مَا عَالَ مُقْتَصِدٌ وَلا يَعيل أي مَا افْتَقَرَ مَنْ لا يُسْرف في الإنفاق وَلا يُقَتِّر. وَقَوْلُه تَعَالَى: {وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ} وَاقْصِدْ بذَرْعك؛ أي ارْبَعْ عَلَى نفسك. وَقَصَدَ فُلانٌ في مَشْيه إذا مَشَى مُسْتَوِيًا، وَرَجُلٌ قَصْد ومُقْتَصِد وَالمَعْرُوف مُقَصَّدٌ: لَيْسَ بالْجَسيم وَلا الضَّئيل. وَفي الْحَديث عَنِ الْجُرَيْرِيّ قَالَ: كُنْتُ أَطُوف بالْبَيْت مَعَ أَبي الطفَيْل، فَقيل: مَا بَقيَ أحد رَأى رسول الله، صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّم، غَيْري، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ورأيته؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَكَيْف كان صفته؟ قَالَ: كَانَ أبيض مَليحاً مُقَصَّداً)اهـ

وروي أن عمر- رضوان الله عليه- أوصى ابنه عبد الله عند الموت، فقال: (إذا قبضت فغمضني، واقتصد في الكفن...)

وقال الجُلَيْح يَهْجُو الشمَّاخَ:

أشَمَّاخُ لا تَمْدَحْ بِعِرْضِكَ واقْتَصِدْ
فأَنْتَ امْرُؤٌ زَنْدَاكَ للمُتَقادِحِ

وقال أبو [محمد] القاسم بن يوسف:

أيها الطالب أجمل واقتصد
وأرح نفسك من جهد وكد
لا يزيد الحرص في رزق ولا
ينقص الإخمال من رزق أحد
وكذاك الضعف والقوة لا
مفقر عجز ولا مغن جلد
كل حي سيوفى رزقه
يستوي الأضعف فيه والأشد
إنما الحظ لذي الجد ولا
ينفع الكدّ إذا لم يك جد
وإذا صاحبت فاصحب ذا تقى
إن تقوى الله يهدي للرَّشد
وإذا الشرّ نزا فاقعد به
والق ذا الجهل بحلم مستعد
وخذ العفو من الناس ولا
تبلغ الحق إذا الحقّ جهد
واسلك القصد إذا ورّت بهم
طرق الجور وإن قل العدد
لا يصدّنك عن سبل الهدى
أن ترى العاند عنها قد عند
أيها المذنب عاجل توبة
لا تسوّف بغد أو بعد غد

وقال الشاعر:

إذا قلّ منك السّعي فالعزم ناشد
وكلّ مكان في مرانك واحد
توجّه بصدقٍ واتّق المين واقتصد
تجنك رهينات النجاح المقاصد

وهذان البيتان للبنتي- بضم الباء، وسكون النون- نسبة إلى بنت حصن بالأندلس، وقد وردت ترجمته في كتاب «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» لأبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد المقري الملقب بشهاب الدين. والبنتي هو (أبو بكر محمد بن عبد الله البنتي، الأندلسي، الأنصاري، قدم مصر، وأقام بالقرافة مدة، وكان شيخاً صالحاً زاهداً فاضلاً، وتوجه إلى الشام فهلك، قال الرشيد العطار: كان من فضلاء الأندلسيين ونبهائهم، ساح في الأرض ودخل بلاد العجم وغيرها من البلاد البعيدة، وكان يتكلم بألسنة شتى)

ولأبي الحسين ابن جبير:

رويدك جرت فعج واقتصد
أمامك نهج الطريق الأعم
وتب قبل عضّ بنان الأسى
ومن قبل قرعك سنّ الندم

والبيتان من قصيدة له أنشدها عندما وصل إلى مكة سنة 579 ومطلعها:

بلغت المنى وحللت الحرم
فعاد شبابك بعد الهرم

ومنها:

وقل ربّ هب رحمةً في غدٍ
لعبدٍ بسيما العصاة اتّسم
جرى في ميادين عصيانه
مسيئاً ودان بكفر النّعم
فيا ربّ صفحك عمّا جنى
ويا ربّ عفوك عمّا اجترم

وكان معظم اقتصاد العرب رعي الماشية وتنميتها، ولذلك نرى بعض الشعوبيين يأنف من امتلاك الأغنام باعتبارها رمزا للعرب وللبداوة، يقول أبو نواس:

حاشى لدرة أن تبنى الخيام لها
وأن تروح عليها الإبل والشاء

وكان العرب يعيبون الادخار وهو ممارسة اقتصادية مهمة، وذلك لأنهم يعتبرونه مظهرا من مظاهر البخل، جاء في كتاب ديوان المعاني لأبي هلال العسكري: (ومن أبخل ما قاله محدث قول ابن طباطبا الأصبهاني يخاطب غلامه:

اجعل الزّوج من سراجك فردا
واقتصد يا غلامُ والقصد أجدى
إن يكنْ فقدك الضياء رديئاً
فافتقادي للبزر أردى وأردى)

وكانت في السراج فتيلتان فأمر الغلام بإطفاء إحداهما.

ومع أن العرب لم يعرفوا ثقافة الادخار إلا أن حكمهم كانت تحث على الاقتصاد والاعتدال في الإنفاق وعدم التفريط في المال المكتسب، مثل قولهم: (الإسراف يؤدي إلى الإشراف).

ومن شعر المتوكل بن عبد الله الليثي:

للغانيات بذى المجاز رسوم
فببطن مكّة عهدهن قديم
فالهم ما لم تمضه لسبيله
داءٌ تضمنه الضلوع مُقيم
لا تتبعن سبل السفاهة واقتصد
إن السَّفيه مضعفٌ مَذْمُوم
وأقم لمن صافيت وَجها وَاحِدًا
إن اللحاظ على الضَّمير نموم
لا تنه عَن خلق وَتَأتي مثله
عَار عَلَيْك إذا فعلت عَظِيم

وربما يكون مبعث ذمهم للإسراف أنه منهي عنه في الشرع، قال تعالى: {كلوا واشربوا ولا تسرفوا}.

بونه ولد الدف

كاريكاتير

جا ئحة كورونا و الإقتصاد...!!

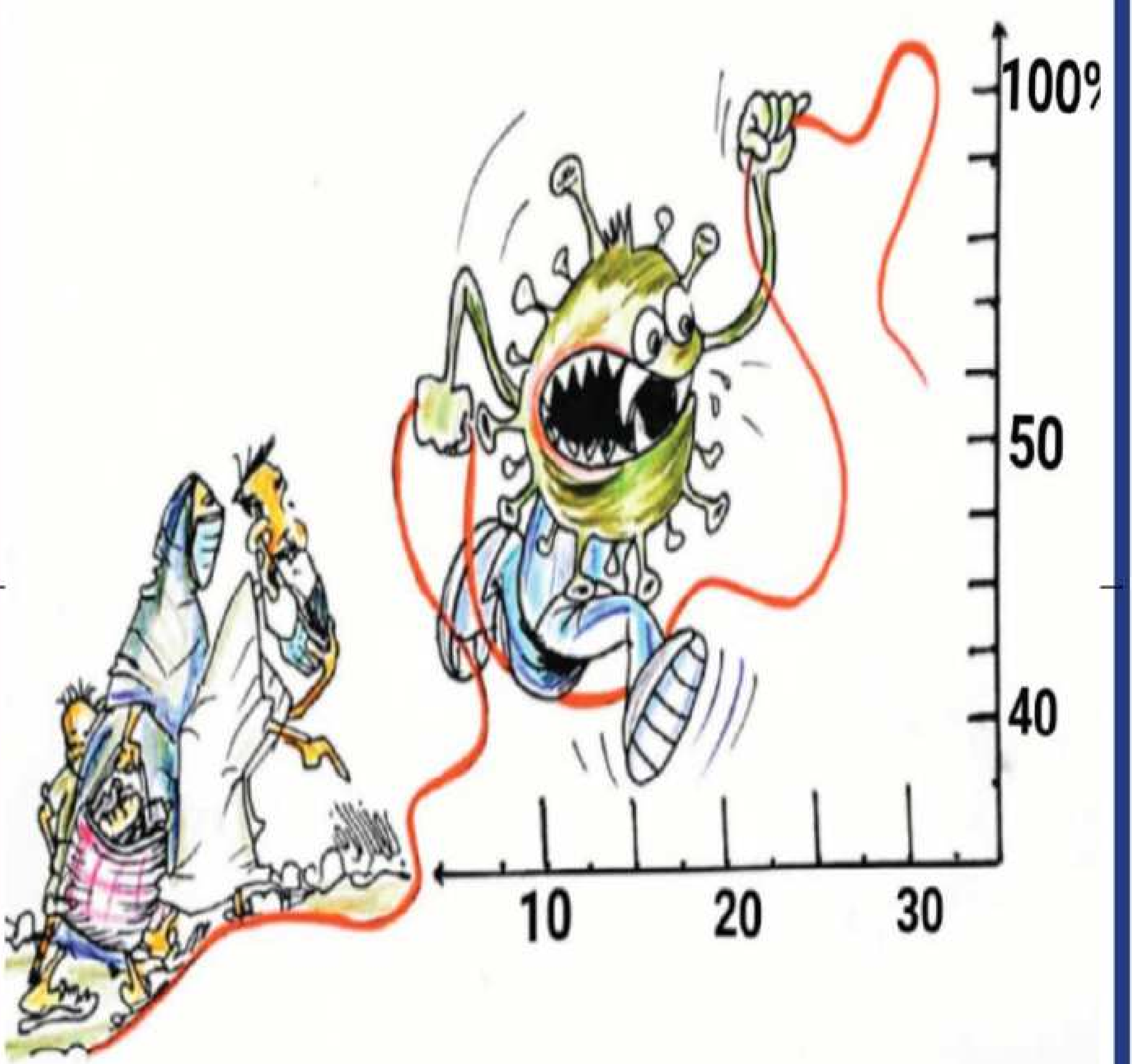

ISO 9001

مـطبعة المزايا
Imprimerie Al Mazaya

ISO 9001 CERTI TRUST

شهـــادة

حرصا على تعهداتها تجاه زبنائها الكرام،
يسر مطبعة المزايا أن تزف إليكم بشرى حصولها
على شهادة الجودة العالمية، نسخة 2015

السحب على الأوفسيت

السحب الرقمي

خدماتنا:

هي بالإضافة إلى سحب الجرائد
والكتب والمجلات:

- الرأسيات
- المذكرات
- المطويات
- الدفاتر المدرسية
- الفواتير
- بطاقات الدعوة
- البطاقات الشخصية

سحب اللافتات

we print in Mauritania

www.imprimerie-mazaya.com
43 33 01 23 - 43 33 02 03 | bonjour@imprimerie-mazaya.com